العلاقات العراقية-السعودية
بعد عام ٢٠٠٣

146

Iraqi - Saudi Relations after 2003 and

Its Future Prospects

Hassan Abdel Wahid Majid

All rights reserved to Iraq Center for Studies

جميع الحقوق محفوظة لمركز العراق للدراسات

مـركز العـراق للدراســات

Center Of Iraq For Studies

◄ بغداد _____ +964 7707961315

◄ المكتبة. بغداد _____ +964 7714490731

www.markazaliraq.net info@markazaliraq.net

تصميم الغلاف والإخراج الفني

أحمد هاشم Ahmad Al-hashemi

العنوان: العراق ـ النجف الأشرف ـ حي المعلمين

Tel: 07702781435 Email: ali.molaa14@gmail.com

العلاقات العراقية ـ السعودية
بعد عام ٢٠٠٣
ـ وآفاقها المستقبلية ـ

تأليف
حسن عبدالواحد مجيد السنيد

تقديم ومراجعة
الأستاذ الدكتور مفيد الزيدي

146

العلاقات العراقية ـ السعودية بعد 2003 وآفاقها المستقبلية

تاليف: حسن عبدالواحد مجيد السنيد

تقديم ومراجعة: الأستاذ الدكتور مفيد الزيدي

صاحب الامتياز: محمد صادق الهاشمي

الناشر: مركز العراق للدراسات

المطبعة: الساقي للطباعة والتوزيع

رقم الاصدار: 146

الطبعة: الاولى

سنة الطبع: 2020م ـ 1441هـ

قطع الورق: 17×24

تصميم الغلاف والاخراج الفني: احمد الهاشمي

The Opinions And Ideas In The Book Doesn't Represent Necessarily The Institute Of Iraq Center for studies

الآراء والأفكار الواردة في الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي مركز العراق للدراسات

مـركز العـراق للدراســات

Center Of Iraq For Studies

المركز: العراق ـ بغداد ـ كرادة ـ العرصات

المكتبة: بغداد ـ شارع المتنبي ـ قيصرية مصرف الرشيد ـ البناية البغدادية

المحتويات

المحتويات ٥
الآية ٩
الاهداء ١١
شكروتقدير ١٣
تقديم ١٥
المقدمة ١٧
أهمية البحث ١٨
مشكلة البحث ١٩
فرضية البحث ١٩
أهداف البحث ٢٠
مناهج البحث ٢٠
هيكلية البحث ٢٠

الفصل الأول : العلاقات العراقية - السعودية قبل العام ٢٠٠٣ ٢٣
المبحث الأول : تأسيس الدولة السعودية الحديثة واتجاهات السياسة الخارجية ٢٥
المطلب الأول : نشأة الدولة السعودية الحديثة ٢٥
١ - الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥ - ١٨١٨) ٢٨
٢ - الدولة السعودية الثانية (١٨٢٢ - ١٨٩١) ٢٩
٣ - الدولة السعودية الثّالثة (منذ ١٩٠٢) ٣٠
المطلب الثاني : اتجاهات السياسة الخارجية السعودية ٣٢
المبحث الثاني : العلاقات العراقية - السعودية في العهد الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨) ٣٧

المطلب الأول : طبيعة العلاقات الثنائية بين العراق والسعودية (١٩٢١ - ١٩٣٢) ٣٧
المطلب الثاني : العلاقات السياسية بين البلدين (١٩٣٢ - ١٩٥٨) ٤١
المبحث الثالث : العلاقات العراقية - السعودية في فترة الحكم الجمهوري (١٩٥٨ - ٢٠٠٣) ٤٧
المطلب الأول : العلاقات العراقية - السعودية (١٩٥٨ - ١٩٨٠) ٤٧
المطلب الثاني : الموقف السعودي من الحرب العراقية - الإيرانية ٥٤
المطلب الثالث : سياسة السعودية تجاه غزو الكويت وحرب الخليج الثانية ٥٨
المطلب الرابع : التوجهات السعودية تجاه العراق بين (١٩٩٢ - ٢٠٠٣) ٦٥

الفصل الثاني : أبعاد العلاقات العراقية - السعودية ٦٩
المبحث الأول : الأبعاد السياسية والأمنية ٧١
المطلب الأول : البعد السياسي ٧١
أولا : موقف السعودية من احتلال العراق عام ٢٠٠٣ . ٧١
ثانيا : العلاقات السياسية والأمنية في ظل الحكومات العراقية بعد العام ٢٠٠٤ ٧٧
١ - حكومة الدكتور أياد علّاوي ٧٧
٢ - حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري ٧٩
٣ - حكومتيّ نوري المالكي (آيار ٢٠٠٦ - أيلول ٢٠١٤) ٨٠
المطلب الثاني : البعد الأمني ٩٢
المبحث الثاني : الابعاد الاقتصادية والتجارية بين العراق والسعودية ١٠٥

الفصل الثالث : أبعاد العلاقات العراقية - السعودية في عهد حكومة حيدر العبادي ١٠٩
المبحث الأول : الأبعاد السياسية والأمنية في العلاقات العراقية - السعودية ١١١
المطلب الأول : البعد السياسي ١١١
١ - حكومة العبادي والعلاقات السياسية مع السعودية ١١١
٢ - أزمة السفير السعودي السبهان وتأثيرها في العلاقات الثنائية ١٢١
٣ - تولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد ١٢٦
٤ - موقف المملكة من استفتاء اقليم كردستان ١٢٨
٥ - المجلس التنسيقي العراقي - السعودي المشترك ١٣٠

٦ – الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٨	١٣٤
المطلب الثاني : البعد الأمني	**١٣٧**
المبحث الثاني : الأبعاد الإقتصادية والتجارية وحركة النقل	**١٥١**
المطلب الأول : الأبعاد الاقتصادية والتجارية	**١٥١**
أولاً : مذكرة تفاهم بشأن تطوير منفذ عرعر العراقي	١٥٢
– التزامات العراق	١٥٢
– التزامات السعودية	١٥٣
ثانياً : مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال التعاون الكمركي	١٥٣
ثالثاً : الهيكل العام والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين العراق والسعودية	١٥٥
المطلب الثاني : التعاون في حركة النقل البحري والبري والجوي	**١٦١**
١ – النقل البحري	١٦١
٢ – السكك الحديدية والنقل البري	١٦٢
الأول : طريق كربلاء – النخيب – منفذ عرعر الحدودي	١٦٤
الثاني : طريق السماوة - السلمان - منفذ جميمة الحدودي .	١٦٥
٣ – النقل الجوي	١٦٥
المبحث الثالث : الأبعاد الاجتماعية والعلمية والرياضية	**١٦٧**
المطلب الأول : البعد الاجتماعي	**١٦٧**
المطلب الثاني : البعد العلمي والرياضي	**١٧١**
١ – البعد العلمي	١٧١
٢ – البعد الرياضي	١٧٢
المبحث الرابع : رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية – السعودية	**١٧٥**
أولا : سيناريو استمرار تطور العلاقات العراقية - السعودية	١٧٨
ثانيا : سيناريو توتر العلاقات بين البلدين	١٧٨
ثالثا : سيناريو التذبذب في العلاقات	١٧٩
الخاتمة	**١٨١**
الإستنتاجات	**١٨٣**
التوصيات	**١٨٥**

قائمة المصادر والمراجع **١٨٩**
أولاً: الوثائق ١٨٩
ثانياً: الكتب العربية والمترجمة ١٩١
ثالثاً: الرسائل والأطروحات ١٩٤
رابعا: التقارير والنشرات ١٩٤
خامساً: البحوث والدوريات ١٩٥
سادساً: الصحف ٢٠٠
سابعاً: المواقع الألكترونية ٢٠٠

قائمة الملاحق **٢١١**
ABSTRACT **٢٢٠**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

{ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾
وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ }

صدق الله العظيم

سورة الزلزلة : الآية (٧ - ٨)

الإهداء

إلى . . .

❖ أرواح شهداء وضحايا العراق العظيم . . .

❖ روح والديّ . . .

❖ كل من يعمل للعراق الأبي من شماله إلى جنوبه . . .

حسن

شكروتقدير

الحمد والشكرلله تعالى من قبل ومن بعد . . .

أود ان أتقدم بجزيل الشكروالتقديرالى وزارة الخارجية العراقية ومعهد الخدمة الخارجية - قسم البحوث على جهودهم الحثيثة طيلة مدة إعداد البحث .

وتعجزالكلمات عن بيان شكري وأمتناني وتقديري الى حضرة الأستاذ الدكتور مفيد الزيدي لتفضله بقبول الاشراف على هذا البحث ، وكان مناراً علمياً عالياً نهتدي فيه كلما ضاقت بنا السبل ، ولم يكلّ أو يملّ على مدى عام كامل من الحرص والمتابعة العلمية الدائمة ، والتي أستمرت حتى بعد اكمال المناقشة العلمية في مرحلة الاعداد والمتابعة لجميع خطوات نشرالكتاب لكي يظهرالى النور بين يدي القاريء الكريم . ويطيب لي ان أتقدم بجزيل شكري وتقديري الى الأساتذة المناقشين اللذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة هذا البحث و إبداء الملاحظات العلمية الرصينة وهم : الأستاذ الدكتور عماد صلاح عبدالرزاق الشيخ ، الأستاذ المساعد الدكتور عامرهاشم عواد ، المدرس الدكتور علي محمد حسين العامري ، المدرس الدكتور علاء عبدالوهاب المنذري ، والشكر والامتنان الى الأخ الدكتور حيدر الخفاجي والأخ الدكتور كرّار البديري من قسم البحوث في معهد الخدمة الخارجية . كما وأتقدم بخالص شكري وأمتناني الى جميع الوزارات والهيئات ومنها وزارة التجارة مكتب السيد الوزير، والأخوة العاملين في مكتبة الوزارة لمساهمتهم في تسهيل مهمة حصولنا على

الوثائق والمعلومات والاحصاءات المطلوبة . كما انني أشكر منتسبي مكتبة وزارة الخارجية العراقية على تعاونهم طيلة مدة إنجاز البحث . والشكر والامتنان الى كل من أسهم في رعاية ودعم هذا البحث داعياً الله تعالى أن ينعم عليهم بالموفقية والنجاح والسداد . . إنه سميع مجيب .

تقديم

هـذا الكتـاب هـو حصـيلة عمـل الباحـث حسـن عبدالواحـد السـنيد قدّمـه (بحـث ترقيـة) الـى درجـة (وزيـر مفـوض) في معهـد الخدمـة الخارجيـة بـوزارة الخارجيـة العراقيـة للعـام ٢٠١٨/٢٠١٩ . وقـد أشـرفت علـى هـذا البحـث الـذي يعـدّ مـن الموضـوعات الهامـة في تـاريخ الدبلوماسـية والعلاقـات الخارجيـة للعـراق مـع المملكـة العربيـة السـعودية . اذ عمـل الباحـث علـى تـلا في حالـة القطيعـة في دراسـة تـاريخ العلاقـات العراقيـة - السـعودية علـى المسـتوى الأكـاديمي بعـد اعـداد دراسـتيّ الأسـتاذ الـدكتور صـادق حسـن السـوداني عـن تـاريخ العلاقـات العراقيـة - السـعودية (١٩٢١ - ١٩٣٢) وهـي رسـالة ماجسـتير مـن جامعـة بغـداد نشـرت في كتـاب ، ثـم منسـي شـرموط محمـد في تـاريخ العلاقـات العراقيـة - السـعودية (١٩٣٢ - ١٩٥٨) وهـي رسالة ماجستير في كلية الآداب بجامعة بغداد .

ولـذلك عمـل الباحـث علـى اختيـار موضـوع (العلاقـات العراقيـة - السـعودية بعـد عـام ٢٠٠٣ وآفاقهـا المسـتقبلية) ، دراسـة سياسـية دون تجاهـل البعـد التـاريخي لهـا ، وتتطلـب ذلـك أن يستقصـي عـدداً كبيـراً مـن الوثـائق الدبلوماسـية والكتـب العربيـة والأجنبيـة والبحـوث والدراسـات والمواقـع الالكترونيـة الرصـينة والمقـابلات الشخصـية ليسـتوفي أبعـاد الدراسـة وأن يقدم رؤيةً أكاديميةً وموضوعيةً .

أتطلع أن يكون الكتاب بدايةً لفتح آفاق أوسع في دراسة تاريخ العلاقات العراقية - السعودية في المستقبل ، وأن يقدم رؤية ذات فائدة لصانع القرار والعاملين في الحقل الدبلوماسي والباحثين والقرآء عامةً .

والله الموفق .

الأستاذ الدكتور مفيد الزيدي

أستاذ الدراسات الخليجية

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

٣ آذار / مارس ٢٠١٩

المقدمة

تعدّ العلاقات الدولية عنصراً هاماً في تكوين الدولة الحديثة كونها تعبر عن سياستها وتوجهاتها في بناء علاقات خارجية أساسها المصالح المتبادلة والحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية . ولعل العلاقات العراقية - السعودية تشكل نمطاً من أنماط هذه العلاقات ، نظراً لحاجة كل دولة منهما للأخرى على الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والعسكرية لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتداعياته الداخلية الخارجية ، الذي كان له تأثيره في علاقات العراق الدولية ومنها العلاقات مع السعودية .

إن البحث في العلاقات العراقية - السعودية يمثل أهمية متميزة في طبيعة العلاقات بين العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وبوابة في علاقات العراق مع الدول العربية ، لكون العراق والسعودية يعدّان أحد الأعمدة الأساس في المنظومة العربية ، فضلاً عن الروابط المشتركة بين البلدين من التاريخ والجوار الجغرافي والعلاقات الاجتماعية والنسب والمصاهرة والجذور القبلية والانتماء العربي ، والعلاقات التجارية والاقتصادية ، والمصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين .

كانت سياسة العراق مع السعودية قائمة منذ البداية على أكبر قدر من التقارب والتعاون في بعض الأحيان ، والتباعد والأختلاف في أحيان أخرى . وكانت هذه العلاقات متشنجة تعتريها حالات من الحذر والريبة لمراحل طويلة منذ تأسيس هذين الدولتين . وعلى الرغم من ذلك تخللت هذه العلاقات مرحلة

من التفاهم والتعاون والصداقة بسبب قيام الحرب العراقية - الايرانية للسنوات بين (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، ثم سرعان ماعاد الخلاف والتباعد على أثر الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠[١] .

واجه العراق بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ مرحلة من التحولات الديمقراطية والسياسة الداخلية ، والعديد من الأزمات من أبرزها علاقاته الخارجية التي عانت من آثار وتبعات سياسات النظام السابق الجائرة ، وتسعى الدبلوماسية العراقية من خلال وزارة الخارجية وصانع القرار العراقي الى تطوير هذه العلاقات بما ينسجم والتحولات التي شهدها العراق في تجربته السياسية والديمقراطية .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في أنه يعالج مسألة تطور العلاقات بين العراق والسعودية في مرحلة مابعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ، والتي أنعكست على طبيعة هذه العلاقات بين البلدين ، اذ شهدت نوعاً من التحسن والتعاون المشترك في عهد حكومة رئيس الوزراء (الأسبق) أياد علاوي على الرغم من قصر مدتها . بينما عرفت حالة التوتر والتأزم لاسيما للمدة بين (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) في عهد حكومة رئيس الوزراء (الأسبق) نوري المالكي ، الى أن جاءت حكومة حيدر العبادي بعد عام ٢٠١٤ التي شهدت تحسناً كبيراً في العلاقات العراقية - السعودية ، وانفراجاً كبيراً في المجالات كافة ، والذي انعكس بالتأكيد على استقرار وأمن العراق ، ونجاح علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية ـ

(١) محمد الحاج حمود ، سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣ ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص٩٣ .

وتحسن البيئة الداخلية ، ومحاولة أبعاد التدخلات والصراعات الخارجية عن العراق ، وهذا مايجعل موضوع هذا البحث له أهمية متزايدة اليوم نحاول ان نقدم رؤية علمية وموضوعية عنه .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في عدم استقرار العلاقات الثنائية بين العراق والسعودية منذ نشأة الدولتين وحتى الآن ، فضلا عن أن الضغوط الداخلية والتحديات الخارجية التي عانى منها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، أثّرت على علاقاته الاقليمية والدولية ومنها مع السعودية ، ويحمل البحث في ثناياه العديد من الاشكاليات التي ترتبط مع بعضها وتتفاعل معها ، والتي انعكست على بقاء التعقيدات في علاقات العراق الخارجية وأثّرت بشكل أو بآخر على استقرار وأمن العراق ، وتطوره الاقتصادي والتجاري وازدهار وتقدم شعبه . ويحاول البحث الربط بين التحديات الداخلية والأبعاد الخارجية في تطور العلاقات العراقية - السعودية .

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من عدة اشكاليات موضوعية تشير الى أن طبيعة العلاقات العراقية - السعودية قد تميزت عبر العقود الماضية بالريبة والحذر وحالة الشك بينهما ، فهل أن المصالح الحيوية للبلدين تدفعهما الى بناء علاقات متينة ؟ . والى أن تنامي العلاقات العراقية - السعودية لدرء المخاطر عنهما وتحجيم الصراع الاقليمي من جهة ، والحفاظ على وحدة العراق والحيلولة دون تقسيمه ؟ . وان تطور العلاقات بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات سينعكس على أمن واستقرار العراق وأزهار شعبه من جهة ، فضلاً عن اعادة توازن القوى الاقليمية بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار وبناء العلاقات الاقليمية بين مختلف القوى على أساس المصالح المتبادلة .

أهداف البحث :

يحاول البحث متابعة تطور العلاقات بين العراق والسعودية منذ قيام الدول العراقية الحديثة عام ١٩٢١ مرورا بالعهد الملكي حتى عام ١٩٥٨ ، ثم مرحلة حكم العهد الجموري من عام ١٩٥٨ الى عام ٢٠٠٣ ، مع التركيز على التحولات السياسية في العراق بعد سقوط النظام السابق وانعكاستها على العلاقات العراقية - السعودية ، وبيان الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والعسكرية والعلمية والرياضية لهذه العلاقات الثنائية ، ودراسة الأوضاع الداخلية والتحديات الخارجية التي تواجه تقدم ونمو هذه العلاقات ومستقبلها .

مناهج البحث :

تعتمد الدراسات العلمية الرصينة على فكرة تعدد المنهجيات البحثية التي تسهم في تقديم رؤية متكاملة لطبيعة البحث لكي يصل الى المستويات العلمية والاكاديمية الرصينة . وتم الاعتماد في هذا البحث على (المنهج التاريخي) لمتابعة ودراسة وتحليل تطورات العلاقات العراقية - السعودية منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ ، الى جانب استخدام (المنهج الوصفي) ، فضلاً عن (المنهج الاستشرافي) بغية الوصول الى رؤية مستقبلية للعلاقات بين الجانبين من خلال عرض عدة سيناريوهات لهذه العلاقات .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول رئيسة مع المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والتوصيات والرؤية المستقبلية وقوائم الجدول والاشكال ، والملاحق ، والمصادر والمراجع .

تناول الفصل الأول ، العلاقات العراقية - السعودية قبل عام ٢٠٠٣ في ثلاث مباحث ، ناقش الأول تأسيس ونشأة الدولة السعودية الحديثة واتجاهات السياسة الخارجية السعودية . والمبحث الثاني ، العلاقات الثنائية خلال مرحلة الحكم الملكي في العراق بين ١٩٢١ - ١٩٥٨ حتى قيام ثورة ١٤ تموز وسقوط الملكية . أما المبحث الثالث ، فعالج العلاقات العراقية - السعودية في ظل الحكم الجمهوري بعد عام ١٩٥٨ وحتى سقوط النظام السابق في نيسان عام ٢٠٠٣ ، مع دراسة مختلف التطورات والأحداث الداخلية والخارجية ومنها الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، والغزو العراقي للكويت في آب عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، ثم مرحلة الحصار الاقتصادي على العراق منذ ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٣ وانعكاساتها على الموقف السعودي تجاه العراق . وتطرق الفصل الثاني الى الأبعاد في العلاقات العراقية - السعودية للمرحلة بين (٢٠٠٣ - ٢٠١٤) في ثلاث مباحث ، الأول تحدث عن الأبعاد السياسية والأمنية في العلاقات بين البلدين في عهد الحكومات العراقية المتتالية ، من تولي أياد علاوي ، ثم ابراهيم الجعفري وصولاً الى مرحلة حكومتيّ نوري الملكي ، ثم دراسة موقف ايران في ميزان العلاقات العراقية - السعودية . أما المبحث الثاني ، تناول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والسعودية خلال تلك المرحلة . وعالج الفصل الثالث من البحث ، العلاقات العراقية - السعودية في عهد حكومة حيدر العبادي للمدة بين (٢٠١٤ - ٢٠١٨) في أربعة مباحث رئيسة ، الأول الأبعاد السياسية والأمنية في العلاقات ، ثم المبحث الثاني الأبعاد الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، والثالث الأبعاد الاجتماعية والعلمية والرياضية بينهما . أما المبحث الرابع والأخير فتحدث عن التحديات التي تواجه العلاقات العراقية - السعودية . وتناول البحث الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات والرؤية المستقبلية للعلاقات بين البلدين . ولابد في الختام من الاشارة الى طبيعة الصعوبات التي واجهت الباحث في أثناء كتابة

البحث من أبرزها قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن العلاقات بين العراق والسعودية لاسيما المرحلة مابعد عام ١٩٨٠ صعوداً ، والأصعب هي مرحلة بعد ٢٠٠٣ ، فضلاً عن أن البحث يعالج علاقات سياسية راهنة لازالت أحداثها متفاعلة تمثل تحدياً في كيفية المعالجة بدقة وموضوعية والعمل على كتابة البحث بعيداً عن تلك الصعوبات .

الفصل الأول :
العلاقات العراقية – السعودية
قبل العام ٢٠٠٣

المبحث الأول :
تأسيس الدولة السعودية الحديثة
واتجاهات السياسة الخارجية

المطلب الأول :
نشأة الدولة السعودية الحديثة

ان أسس وموروث المجتمع السعودي هي الإسلام والعروبة والبداوة والقبيلة بنظامها الوراثي القبلي ، وتميز المجتمع السعودي بصفة البداوة مستمداً ذلك من الطبيعة الجغرافية لشبه الجزيرة العربية ، وأساس المجتمع التقليدي الموغل في القِدم ، والذي يتمثل في بدايات عملية الرعي والبحث عن الكلاء والماء[1] . وفي التاريخ القبلي ، تتمتّع عنزة بمكانة تاريخية فهي تعدّ من أكبر القبائل في شبه الجزيرة العربية ، وترجع جذور ال سعود الى هذه القبيلة المعروفة ، وكان جدهم مانع بن المسيب المريدي قد سكن بلدة الدروع في القطيف ، ومكث فيها الى ان أختار مقرن بن مرخان الحاكم الجديد منطقة الدرعية مقرا لامارته في عام ١٦٨٢ ، ثم أعقبه نجله سعود (١٧٢٥ - ١٧٤٤) ، ودخل تاريخ الأسرة

---

(١) محمد بن صنيتان ، السعودية السياسي والقبيلة ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧ .

السعودية طوراً جديداً في المنطقة .[١]

تستند القبيلة الى مقومات أساس تمنحها بقائها ديمومتها في المجتمع ، ومن أهم هذه المقومات هي النّسب والدم واللغة العربية والسّلطة أو المشيخة هذه المقومات جعلت القبيلة نمط مقاوم لعملية قيام الدولة ، ويعمل على منع اندماجها مع مؤسساتها لاستمرار القبيلة بالحفاظ على كيان المشيخة وأنتقالها الوراثي بين أبناء العمومة في نظام وراثي تقليدي تاريخي وهيمن على المجتمع القبلي والدولة[٢] . وتمثل القبيلة أساس الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في منطقة الخليج العربي في حقبة ما قبل أكتشاف النفط ، وأرتكزعليها التنظيم الإجتماعي وشكّل الوحدة القرآبية التي تستند الى سلالة واحدة ، وقامت بتنظيم العلاقات القبلية بمجموعة من التقاليد والإعراف التي مثلت قانوناً غيرمكتوب للقبيلة[٣] . ويستند النّمط الوراثي في الحكم لدول الخليج العربي على أساس صلة الدّم والنّسب والقرابة في إطار الأسرة الواحدة أو القبيلة ، ويسود هذا النمط بين النظم الحاكمة ، فتنتقل السّلطة بشكل سلمي أو بالقوة في بعض الإحيان . وقد ظلت التّغييرات الجذرية في بنية المجتمع اذ أن النّظم الوراثية تهيمن على مؤسسات الدولة وتحافظ على أنتقال الحكم ، وتحوّل الشّيخ الى أميرأو ملك أو سلطان يسيطرعلى القرار السياسي ، وتحول زعماء القبائل الى أعضاء في مجلس الشّورى والأسرالتجارية وعلماء الدين الى شركاء يتعاونون مع الأسر

(١) مفيد الزيدي ، عبدالعزيز ال سعود وبريطانيا دراسة في السياسة البريطانية تجاه امارة نجد ، ١٩١٥-١٩٢٧ ، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص١٥ .

(٢) محمد بن صنيتان ، المصدر نفسه ، ص٤١؛ أحمد صدام ايدام ، الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والمستقبل (المملكة العربية السعودية أنموذجا) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص١١٣-١٢١ .

(٣) عبدالمالك خلف التميمي ، "الخليج العربي : دراسة في التاريخ الإقتصادي و الإجتماعي" ، مجلة العلوم الإجتماعية ، السنة٩ ، العدد٢ ، حزيران/يونيو١٩٨١ ، ص١٧ .

الحاكمة في تسيير أمور الحياة العامة[١] .

ويعود مصدر التغيير في النظم الوراثية في المنطقة ومنها السعودية الى تحوّل السّلطة بوفاة الحاكم الى الوريث الآخر داخل الأسرة الحاكمة ، وتحدث غالباً عملية التغيير بتأييد من الأسرة الحاكمة عند عدم مقدرة الحاكم على إدارة السلطة ، أو تبعاً لأحتياجات الدولة ولضرورات التّحديث ومواكبة العصر، وماحصل في تنحية سعود بن عبدالعزيز(١٩٥٣ - ١٩٦٤) وأستبداله بشقيقه فيصل (١٩٦٤ - ١٩٧٥) [٢] .

ان نظام الحكم في السعودية أسري ، والسلطة وراثية مطلقة بين أبناء عبدالعزيزبن عبدالرحمن آل سعود (١٨٨٠ - ١٩٥٣) مؤسس المملكة ، ويقوم الملك وهو صاحب السلطة العليا بجمع السلطات السياسية والدينية التشريعية والتنفيذية ، وتتحالف أسرة آل سعود مع أسر أخرى أبرزها (آل الشيخ ، آل جلوي ، آل تركي وآل السديري) في تشكيل و إدارة الدولة ومؤسساتها[٣] .

أن تشكيل الدولة السعودية الحديثة مرّعبرثلاث مراحل وهي :

١ - الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥ - ١٨١٨) .

٢ - الدولة السعودية الثانية (١٨٢٢ - ١٨٩١) .

٣ - الدولة السعودية الثّالثة (منذ - ١٩٠٢ - الى الأن)[٤] .

---

(١) مسعود ضاهر ، الشرق العربي المعاصر من البداوة الى الدولة الحديثة ، الدراسات التاريخية ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، ١٩٨٦ ، ص٥١-٥٢ .

(٢) أيمن الياسيني ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية ، نقله الى العربية كمال اليازجي ، بيروت ، دار الساقي ، ١٩٨٧ ، ص١٠-١٥ .

(٣) أيمن الياسيني ، المصدر نفسه ، ص١٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص١٣ .

١ ـ الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥ ـ ١٨١٨) :

ظهر في نجد تيار ديني في أواسط القرن الثامن عشر، اذ قام محمد بن عبدالوهاب بنشر الدعوة السلفية "**الاصلاحية**" ، والتي لقيت تجاوباً من قبل محمد بن سعود (١٧٤٤ - ١٧٦٥) أمير الدرعية الذي تحالف مع محمد بن عبدالوهاب في (اتفاق الدرعية) عام ١٧٤٥الذي يؤرخ لبداية ظهور (الدولة السعودية الاولى) ، وعدّ تحالف الرجلين بداية تاريخ الدولة السعودية الحديثة على أساس أنه ومنذ هذا التاريخ يبدأ ظهور آل سعود ، وكان هذا التحالف بداية لمرحلة التوسع وتوحيد بلاد نجد على أيديهم ، وأزدياد نفوذهم السياسي على حساب القوى القبلية المجاورة لهم ، وتعهد الطرفان أن ينشرا دعوة ماسمي "**التوحيد**" التي جاء بها محمد بن عبدالوهاب في البلاد العربية[1] .

وقد فكّر البعض من زعماء القبائل في تأمين نفسه وقبيلته ليكون جزء من النفوذ السعودي ، والبعض الآخر منهم أظهر مناهضته لهذا النفوذ فتحقق ثقلاً جديداً على هذه الدولة وهو توحيد بلاد نجد الذي استغرق أكثر من أربعين عاماً من الحروب القبلية نجحت هذه الدولة على ضم الرياض والقصيم والاحساء ومكة والطائف ، وهو الأمر الذي لم يرق للدولة العثمانية ، فأحتاجت الى والي مصر محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨) صاحب الطموحات التوسعية من أجل القضاء على نفوذ آل سعود ، وبالفعل بادر بحملة عسكرية كبيرة من القوات المصرية ، وكانت الحرب سجالاً بين التقدم والانكسار، اذ سقطت بعض المدن في أيدي محمد علي باشا ، ثم قاد نجله ابراهيم باشا الهجوم على الدرعية

(١) مفيد الزيدي ، موسوعة تأريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص١٢ .

(مقـر الدولـة السـعودية) ودخلهـا في عـام ١٨١٨ وبـذلك أنتهـت (الدولـة السعودية الأولى)[١]

٢ – الدولة السعودية الثانية (١٨٢٢ – ١٨٩١) :

بدأت الدولة الثانية بسبب رغبة آل سعود بإستعادة السيطرة على بلاد نجد ، فأستقر الأمير تركي بن عبدالله (١٨٢٢ - ١٨٤٣) في الرياض بعد صراع بينه وبين إبن معمر (أمير منطقة العينية) ، وأستطاع تركي قتله والسيطرة على الرياض في عام ١٨٢٢ ، والذي يعدّ مؤسس (الدولة السعودية الثانية) ، وبسط نفوذه بعد أنتصاره على قبيلة بني خالد وحصوله على المنطقة الشرقية ، فعادت الدولة القوية من جديد وأتخذ مدينة الرّياض عاصمةً لها[٢] . وأنضم العديد من الأمراء الى تركي بن عبدالله وبايعته المدن النجدية ، وتمكن من توحيد بلاد الحجاز. إلا أن قدوم مشاري بن عبدالرحمن آل سعود الى الرياض والوقوف ضد الأمير تركي ، وتدبير مؤامرة أدّت الى مقتل الأمير تركي والاستيلاء على الرياض في عام ١٨٣٠ . وبطبيعة الحال لم يقف الأمير فيصل بن تركي (١٨٤٣ - ١٨٦٥) مكتوف الأيدي ، بل سارع في قيادة حملة انتهت بمبايعته بالأمامة ليهجم على الرياض ويحاصر مشاري بن عبدالرحمن آل سعود في قصره ، وبعد أسابيع تمكن من القضاء عليه وتسلم السلطة في الرياض[٣] .

وقد تميزت فترتيّ حكم الأمير فيصل بن تركي السياسية بالحكمة والشجاعة وتوثيقه للصلات مع القوى المحيطة ، وفي نهاية مطاف هذه المرحلة ظهرت أُسرة آل الرشيد فأستفادت من خلافات أبناء الأمير فيصل بن تركي ،

(١) نواف وبدان سلمان الجشعمي ، العلاقات الخليجية–الإيرانية في الفترة ١٩٢٣–١٩٧٩ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١٦ ، ص١١٤–١١٦ .

(٢) نواف وبدان سلمان الجشعمي ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

(٣) مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، ص٣٨–٣٩ .

مما أدى الى وصولها لحكم نجد من خلال محمد بن الرشيد حاكم إمارة حائل ، وانتهاء الدولة السعودية الثانية على الرغم من محاولات عبدالرحمن بن فيصل (١٨٨٩ - ١٨٩١) في دفاعه عن حكم آل سعود . لكن الأمر انتهى برحيله مع أسرته الى الكويت في عام ١٨٩١ بعد استيلاء آل الرشيد حكام امارة حائل على الرياض ليكون عبدالرحمن تحت حماية آل الصباح ، وتبنى الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥) دعم ومساندة آل سعود[١] .

٣ ـ الدولة السعودية الثّالثة (منذ ١٩٠٢) :

شيّد محمد عبدالله الرشيد إمارته بدعم من الدولة العثمانية ، في حين كان الشيخ مبارك الصباح في حالة خصام مع العثمانيين ودخل في تحالف مع بريطانيا ، ومن ثم وقف أمام طموحات آل الرشيد في بلاد نجد . في الوقت الذي كان محمد الرشيد عقيماً ، فأورث الحكم الى إبن أخته عبدالعزيز المتعب ال الرشيد الذي كان مقاتلاً أكثر من كونه سياسياً ، في حين سعت بريطانيا لتعزيز مواقعها في ساحل الخليج العربي ، ووقف محاولات العثمانيين في إستعادة نفوذهم أو دعم حلفائهم ال الرشيد[٢] .

وفي ضوء سوء علاقات الكويت بآل الرشيد ، فقد دعم الشيخ مبارك الصباح الأمير عبدالعزيز آل سعود (١٩٠٢ - ١٩٥٣) لإستعادة عهد أجداده في الرياض ، والذي عزّز بدوره موقف الأمير عبد العزيز في صراعه مع آل الرشيد[٣] . واستطاع إستعادة الرياض في عام ١٩٠٢ ، وبدأ حكم أسرة آل سعود وتأسيس الدولة السعودية الثالثة ، ودحر العثمانيين

(١) مفيد الزيدي ، المصدر نفسه ، ص٥٦-٥٨ .

(٢) اليكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى العشرين ، الطبعة السابعة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٣) مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، ص ٦٠-٦١ .

وبعض العائلات النّجدية المنافسة ، فضلاً عن أمراء من عائلة آل سعود نفسها[١] . وبهذا ارتبط الديني بالسياسي آل سعود مع آل الشيخ في قيادة و إدارة الدولة السعودية باعتماد الوهابية مذهباً ، وحكم آل سعود لجميع أراضي السعودية منذ عام ١٩٠٢ وحتى اليوم .

(١) جوزيف اكشيشيان ، الخلافة في العربية السعودية ، طبعة ثانية منقحة ، دار الساقي ، لندن ، ١٩٩٧ ، ص٤٤-٤٥؛ حسن سليمان محمود وسيد محمد ابراهيم ، المملكة العربية السعودية في اطار تاريخ الوطن العربي الكبير في العصور الحديثة ، مكتبة مصر ، القاهرة ، (د . ت) ، ص٧٤-٩٢ .

المطلب الثانى :
اتجاهات السياسة الخارجية السعودية

أن من أبرز سمات السياسة الخارجية للدولة السعودية الثالثة الحصول على الدعم البريطاني والأمريكي ، والتوصل الى اتفاق يربط بين آل سعود والحكومة البريطانية ، لذلك أعتمد عبدالعزيزال سعود على سياسة الزحف لبسط سيطرته على بقية مناطق نجد ، وأمتدت سلطة آل سعود من الرياض الى بريده وعنيزة والقصيم والوشم[1] مع أستمرار محاولة الحصول على دعم الحكومة البريطانية[2] .

وبدأت علاقة آل سعود تتحسن ببريطانيا تدريجياً تماماً كما خطط لها آل سعود وحتى تبين ذلك جلياً في (معاهدة العقير) كانون الأول ١٩١٥ ، والتي أعترفت بموجبها الحكومة البريطانية بأن عبدالعزيزآل سعود أميراً على مقاطعات نجد والاحساء والقطيف والمرافئ على ساحل الخليج العربي ، وتعهدت بريطانيا بأبداء الدعم اللازم لعبدالعزيزآل سعود في حال التعرض لأي أعتداء من قبل أي دولة أجنبية وهو ما كان يطمح اليه ، وبدوره تعهد بانجاح هذه المعاهدة وأبرز بنودها هي :

١ - تعهد بأن لا يتخلى ولا يرهن أو يبيع أو يمنح أمتياز بأي قطعة من بلاده دون

---

(١)مفيد الزيدي ، المصدر السابق ، ص٦٤-٦٧ .

(٢) صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية-السعودية ، ١٩٢٠-١٩٣١ ، دراسة في العلاقات السياسية ، مؤسسة ثائر العصامي ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ٤٠-٤١ .

مشورة ورضى الحكومة البريطانية ومراعاة كل ما يضر مصالحها .

٢ - تعهد بتحاشي الدخول في أي مراسلة أو اتفاق أو معاهدة مع أي حكومة أو دولة أجنبية ، إلا بعد علم الحكومة البريطانية .

٣ - تعهد بعدم الإعتداء على الكويت وقطر وسواحل عمُان ، وكل ما يدخل تحت الحماية البريطانية بعد تحديد حدوده وحدود بقية الأقطار في اتفاقيات لاحقة .

أرسى إبن سعود دعائم العلاقات السعودية - البريطانية على أساس المصالح المتبادلة بينهما والرغبة في تطوير العلاقات بمختلف المجالات ، وأعترفت بريطانيا العظمى بالمملكة دبلوماسياً في عام ١٩٢٦ وأصبح لها بعثة دبلوماسية ، وأدى ذلك الى فتح السفارة السعودية في لندن عام ١٩٣٠ ، وأعلن عبدالعزيز ال سعود في أيلول ١٩٣٢ قيام (المملكة العربية السعودية) ، وأستقبله ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في لقاء جمعهما في مصر عام ١٩٤٥ أكد على أواصر الصداقة المتينة بين البلدين ، وأكمل أبناء الملك عبدالعزيز من بعده أسس هذه العلاقات في تعزيزها في المجالات السياسية والإقتصادية والتجارية والاستراتيجية والاستثمارية والثقافية والعلمية التي استمرت راسخةً حتى اليوم[١] .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، برزت العلاقات السعودية - الأمريكية لتعزيز المصالح المشتركة بينهما ، ووترسيخ نفوذ الولايات المتحدة الاستراتيجي والإقتصادي والعسكري والأمني في الخليج العربي نظراً لمكانة السعودية النفطية والإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط مع ظهور أنتاج النّفط في السعودية في عام ١٩٣١ تطورت الى اتفاقية تعاون بين البلدين في عام ١٩٣٣ من خلال (شركة الزيت العربية الأمريكية) ، ثم الإجتماع (التاريخي) بين الملك

(١) "العلاقات السعودية –البريطانية –قرابة ١٠٠ عام من التعاون والشراكات" ،

http//mobile . sadq . org

عبدالعزيزآل سعود والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على متن الطرّاد الأمريكي عام ١٩٤٥ والاتفاقية التي وقّعت بينهما التي نصت على مبدأ (النفط مقابل الأمن) ، ومنح الملك عبدالعزيزحقوق التنقيب عن النفط للشركات الأمريكية ، وتحولت في أواخرالخمسينات من القرن العشرين الى (تحالف استراتيجي) ، وأستمرت العلاقات الأمريكية - السعودية تنمو وتتطور خلال القرن العشرين[١] .

وظلت العلاقات التاريخية والاستراتيجية مع الحليف الأول للمملكة وهي الولايات المتحدة لأكثرمن ثمانين عاماً ، حتى وصلت الى عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لتدخل طوراً جديداً تأكيداً على الإقتصاد والنفط والاستثمار والتجارة والتسلح والاتفاقيات الثنائية بينهما ، مع رغبة كبيرة أعلنها الرئيس الأمريكي قبل توليه الرئاسة وبعدها في الحصول على الموارد المالية والصفقات التجارية والتسليحية والعسكرية من الرياض لمصلحة الولايات المتحدة واقتصادها واستثماراتها ، وزيارته الأولى للسعودية يومي (٢٠ - ٢١ آيار٢٠١٧) ، اذ عقدت ثلاث قمم مصاحبة للزيارة عبرت الرياض فيها عن كونها مركزثقل اقليمي لحلفائها العرب والمسلمين من (٥٥ دولة) ، وعقد القمة العربية ، والقمة الاسلامية ، والقمة الأمريكية ، وجاءت الزيارة الأولى لترامب الى الشرق الأوسط في محطة السعودية أعترافاً من البيت الأبيض بمكانة السعودية وتأثيرها في أمن وأستقرار المنطقة ، وتم توقيع (٣٤ عقداً) بين واشنطن والرياض بقيمة (٤٦٠ مليار دولار)[٢] . وتأكيده دعم ولي العهد الأميرمحمد بن سلمان بن عبدالعزيز في خطواته السياسية والإقتصادية والاستثمارية من خلال (رؤية

(١) "السعودية وامريكا ، علاقات متميزة قائمة على مصالح مشتركة بين البلدين" ،
http//www . albiladdaily . com/D٨aVD٩

(٢) ينظر : مفيد الزيدي ، "العلاقات السعودية-الامريكية بين الشراكة والتازم" ، مجلة دراسات دولية ، العددان ٧٢-٧٣ ، جامعة بغداد ، كانون الاول-نيسان٢٠١٨ ، ص٤٩-٦٦ .

السعودية ٢٠٣٠) ، التي وصفها الأمير محمد بن سلمان التحول الاقتصادي للمملكة وزيارته الى الولايات المتحدة التي تم الأتفاق فيها على عدة اتفاقيات ومشروعات مشتركة وتعاون اقتصادي يخلق مليون وظيفة أمريكية في غضون أربع سنوات قادمة ، والملايين من الوظائف غير المباشرة وفرص العمل في السعودية وصفقات الاستثمارات غير المباشرة والمباشرة وتقدر بمبلغ (٢٠٠ مليار دولار) خلال السنوات الأربع القادمة ، وأشار وزير النفط السعودي خالد الفالح أن قانون العدالة ضد رعاة الارهاب المعروف (جاستا) Jasta الصادر عن الكونغرس الأمريكي عام ٢٠١٦ الذي جاء نتيجة ضلوع عدد من السعوديين في هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك ، والذي يسمح لضحايا أمريكيين تقديم دعاوي مدنية في المحكمة الفدرالية الأمريكية ضد السعودية ، وأن السعوديين سعوا الى ابطال مفعول هذا القانون بعد أن أثار توتراً بين البلدين ، وأشار الفالح ان القانون هذا سيأخذ بنظر الاعتبار عند دراسة ما اذا كانت واشنطن سوف تدرج الأسهم من شركة أرامكو) النفطية التابعة للسعودية في الولايات المتحدة أم لا في اشارة واضحة الى أن القانون قد يحبط الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة[١] .

وترى واشنطن في علاقاتها المتميزة بالسعودية أنها تصب في مصالحها العليا في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط . في حين ترى السعودية ان هذه العلاقات بالولايات المتحدة ضمانة للحفاظ على الأمن والاستقرار والمصالح لها ، وأستمرار سيرها الفاعل والمؤثر في النظام الإقليمي[٢] .

---

(١) منصور البقمي ، "تاثير التحول في العلاقات السعودية-الامريكية في الدور السعودي الاقليمي" ، مجموعة باحثين ، العرب والولايات المتحدة الامريكية المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص٢٩١ .

(٢) سايمون هندرسون ، "الصّراع على السلطة لاعتلاء العرش السعودي واعادة هيكلة العلاقات السعودية مع ترامب" ، نقلا عن : مجلة فورين بوليسي ، ٢٢/٣/٢٠١٧

www . washintonsitute . org .

أن السياسة الخارجية للسعودية فيها ثوابت وهي مايأتي :[١]

١ - ترى السعودية أنها دولة تمثل قبلة للمسلمين وفيها الحرمين الشريفين ، ومسئولة عن التعاون والتضامن مع العالم للحفاظ على الحقوق الإسلامية .

٢ - تعتقد السعودية ان عليها إقامة علاقات الدولة الخارجية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة العليا ، ودعم الإغاثة والعمليات الأنسانية ، واتباع سياسة الهدوء والحكمة والتي تعرف بـ(السياسة ذات النفس الطويل) ، والإيمان بالسلام العالمي والاستقرار الدولي والإقليمي .

٣ - مواكبة المتغيرات الدولية التي تفرض نفسها على ساحة العلاقات الدولية ، والتي تتفاعل معها السياسة الخارجية السعودية مثل قضية فلسطين والإرهاب العالمي ، وقضايا الأمم المتحدة ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وجامعة الدول العربية لخدمة مصالحها والأمن والاستقرار لها وللمنطقة .

٤ - الاهتمام بقضايا حوار الحضارات والطاقة والبيئة والمناخ والأزمات المالية العالمية ودعم الحدود الدولية لمعالجة هذه القضايا .

٥ - دور النفط في السياسة السعودية والإقليمية والدولية يمثل المحور الأساس في العامل السياسي والإقتصادي والتعاملات مع الدول الكبيرة ودول العالم الصديقة والشقيقة لها .

٦ - وضع السعودية في عهد جديد في سياساتها في حفظ التوازنات الإقليمية ، والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة ، والتحولات الجذرية التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قائد رؤية ٢٠٣٠ على المستوى والمحلي والدولي .

---

(١) طلال بن عبدالله الشريف ، "ثوابت السياسة السعودية الخارجية الحديثة" ،
http//Mobile . alweeam . com . sq .

المبحث الثاني :
العلاقات العراقية ـ السعودية في العهد الملكي
(١٩٢١ ـ ١٩٥٨)

المطلب الأول :
طبيعة العلاقات الثنائية بين العراق والسعودية
(١٩٢١ ـ ١٩٣٢)

اتسمت العلاقات العراقية - السعودية بالتوتر منذ أواخر القرن الثامن عشر، اذ قام آل سعود منذ عام ١٧٩٠ بمهاجمة حدود العراق بهدف نشر مباديء وأفكار الحركة الوهابية ، ونتج عن ذلك غزو المدن العراقية التي ازدادت حدتها بين عامي ١٨٠٢ و١٨١٠ ، وأمتدت لتشمل المدن الوسطى والجنوبية وابرزها قسوة مهاجمة آل سعود مدينة كربلاء المقدسة في عام ١٨٠٢ والخسائرالتي لحقت بها بالأرواح والأموال[١] .

وأستمرالتوتر في العلاقات العراقية - السعودية في قضايا الحدود ولم تعمل الدولة العثمانية على تعيين الحدود بين الطرفين ، اذ كانت تعدّ

---

(١) الشيخ رسول حاوي الكركوكلي ، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء ، نقله من التركية موسى كاظم نورس ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (د . ت) ، ص٢١٦-٢١٧ ؛ نقلا عن : مفيد الزيدي ، عبدالعزيز ال سعود وبريطانيا ، ص٢٤٨ .

البلدين جزءاً من كيان الدولة على الرغم من انها اعترفت لابن سعود بالاستقلال الاداري الداخلي ، وعينته والياً على نجد في عام ١٩١٤ .[١] وبعد نهاية الحرب العالمية الاول أشتدت حالة العداء بين العراق والسعودية في السنوات (١٩٢٠ - ١٩٢٢) بسبب تحركات القبائل المستمرة عبر أراضيهما المشتركة ، والغزوات التي شنتها القبائل البدوية على المناطق التابعة لهذا الطرف أو ذاك .[٢]

وقرّرت بريطانيا تعيين الملك فيصل بن الحسين ملكاً على العراق والأمير عبدالله بن الحسين على أمارة شرق الأردن الأمر الذي رأى فيه عبدالعزيز آل سعود أنه محاولة لإعادة أملاك أجدادهم الهاشميين ، فضلاً عن رغبته في الترشيح لعرش العراق سواء كان من قبله أو من قبل أحد أبناء عائلته ، فكان رد فعله على تتويج الملك فيصل في ٢٣ آب١٩٢١ في طلبه من أبناء قومه قادةً وعلماءاً وشيوخاً في ضرورة تغيير مسمى عرشه من أمير نجد الى (سلطان نجد) وكان ذلك قبل يوم واحد من تتويج الملك فيصل في ٢٢ آب ١٩٢١ وحصل على إعتراف بريطاني بذلك[٣] .

وبدأت العلاقات بين العراق والسعودية في عقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات برعاية بريطانيا وهي :

١ - مؤتمر المحمرة ١٩٢٢

٢ - مؤتمر العقير ١٩٢٢

٣ - مؤتمر الكويت ١٩٢٣ - ١٩٢٤

---

(١) مكي الجميل ، البدو والبداوة في لاالبلاد العربية ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، (د . م) ، ١٩٦٢ ، ص٤٣ .

(٢) مفيد الزيدي ، عبدالعزيز ال سعود وبريطانيا ، ص٢٤٨ .

(٣) منسي شرموط محمد ، العلاقات العراقية السعودية ١٩٣٢-١٩٥٨ ، دراسة في العلاقات السياسية ، رسالة الماجستير غير المنشورة ، كلية الأداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٩-١١ .

٤ – مؤتمر بحرة ١٩٢٥

٥ – مؤتمر جدة ١٩٢٨

٦ – مؤتمر لوبن ١٩٣٠

٧ – معاهدة صداقة وحسن الجوار وبروتوكول تحكيم بين مملكة العراق و (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) في ٧ نيسان ١٩٣١ .

٨ – معاهدة تسليم المجرمين بين مملكة العراق و (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) في ٨ نيسان ١٩٣١ .

٩ – اتفاقية مؤقتة بشأن طريق الحج البري بين العراق والمملكة العربية السعودية في ٢ كانون الأول ١٩٣٢ .

١٠ – اتفاقية تبادل البرقيات اللاسلكية بين العراق والمملكة العربية السعودية في تشرين الأول ١٩٣٥ .

١١ – معاهدة أخوة عربية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية في ٢ نيسان ١٩٣٦ .

١٢ – الاتفاق الخاص بإدارة المنطقة المحايدة بين العراق والمملكة العربية السعودية في ١٩ آيار ١٩٣٨ .

١٣ – اتفاقية تنظيم شؤون الرعي وورد المياه بين العراق والمملكة العربية السعودية في آذار١٩٣٨ .

١٤ – معاهدة تتعلق بتبعية العشائر بين العراق والمملكة العربية السعودية أيار ١٩٣٨ .

١٥ – اتفاق بين العراق والمملكة العربية السعودية في نيسان ١٩٤٠ .

١٦ – اتفاق تجاري بين الحكومة العراقية والمملكة العربية السعودية في أيار ١٩٥٧ .

١٧ – اتفاق بين حكومة المملكة العراقية والمملكة العربية السعودية بشأن

تسيير خطوط جوية منتظمة بين أقاليمها وماورائها في آيار ١٩٥٧ .[١]

وظلت حالة التوتر بين العراق ونجد وعدم الاستقرار خلال العهد الملكي في العراق حتى عام ١٩٥٨بين المد والجزر تبعاً للأوضاع الداخلية التي مرّت بالبلدين ، والمتغيرات والتحديات الاقليمية التي واجهت الطرفين ، وأنعكست في علاقات السلطات البريطانية تجاه العلاقات العراقية - السعودية وقضايا الخلافات بينهما .

(١) ينظر : وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق والملكة العربية السعودية ، الجزء الثالث ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٥٣-٥٤.

المطلب الثانى :
العلاقات السياسية بين البلدين (١٩٣٢ - ١٩٥٨)

أستمر العراق والسعودية في عقد المؤتمرات لحل القضايا العالقة بينهما ، وحاول العراق في هذه المرحلة أن يتخلص من الإنتداب البريطاني ، والدخول في عضوية عصبة الأمم ، وكان البريطانيون هم الحكام الحقيقيون من خلال صلاحيات المندوب السامي الذي كان يمثل الرئيس الفعلي للحكومة العراقية .[١]

كان دخول العراق عصبة الأمم الأثر في خلق حالة من عدم القبول لدى عبدالعزيز آل سعود على الرغم من انه أرسل برقية مجاملة للحكومة العراقية . ومع قدوم الملك غازي بن فيصل (١٩٣٣ - ١٩٣٩) الى حكم العراق في أيلول ١٩٣٣ لوحظ تقدم في علاقات العراق بالسعودية ، فقد بدأ الملك غازي بداية جديدة بعيداً عن ما كانت عليه سابقاً ، في تمتين العلاقات المشتركة بين البلدين خدمة للمصلحة العربية الكبرى من وجهة نظره ، فقد رفض مطالب الأحزاب المنادية بإستعادة حكم الحجاز للهاشميين ومساعدة اليمن في حربها ضد آل سعود وهزيمتهم وأنتزاع الحجاز منهم ، وأرسل الملك عدة برقيات في بدأ الحرب بين آل سعود واليمن دعا فيها الى (عقد معاهدة بين العراق والسعودية) يضاف اليها اليمن ، وقد رد ابن سعود على هذه الدعوة بالموافقة وتبادل الطرفين الزيارات

---

(١) منسي شرموط ، المصدر السابق ، ص٤٠؛ نواف وبدان سلمان الجشعمي ، العلاقات الخليجية الإيرانية للفترة من ١٩٢٣-١٩٧٩ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١١ ، ص ١٠٨-١٠٩ .

دون التوصل الى نتيجة نهائية بينهما[١] .

وأثمر تطور العلاقات في هذه المرحلة بين العراق والسعودية في إلغاء جوازات السفر بين البلدين ، وفتح طريق الحج البري ، وأدراج موضوع إلغاء الحواجز الكمركية بين البلدين . وكان من أهم الأسباب التي ساعدت بتحسن العلاقات العراقية - السعودية ظهور توتر في العلاقات بين (إيطاليا وفرنسا وبريطانيا) بسبب مشكلة الحبشة وطرق طبول الحرب فيها نتيجة التنافس الدولي عليها ، مما جعل العراق والسعودية ينطلقان بسبب هذا الواقع الدولي من المنافسة في المنطقة الى توحيد قواهما معاً ، وأقترب البلدين من عقد معاهدة أخوة عربية ، وتحققت القناعة بضرورة ضم اليمن لاسيما وأن الاطماع الإيطالية بلغت أوج عظمتها فيها ، وتعدت تلك اليمن وذهبت الى أبعد من ذلك في السيطرة على شبه الجزيرة العربية وصولاً الى العراق ، الأمر الذي خلق أنطباعاً لدى بريطانيا بتهديد مصالحها الاستراتيجية وطرق المواصلات في الخليج العربي ، فضلاً عن محاولة حكومة بنتيتو موسوليني (رئيس وزراء إيطاليا) في عقد معاهدة مع آل سعود لوقوفهم على الحياد في حال هجوم إيطاليا على اليمن ، الأمر الذي دفع إبن سعود الى عقد معاهدة عسكرية بين السعودية واليمن يتعهد فيها بتقديم المساعدة الى اليمن في حال مهاجمتها من قبل ايطاليا ، وسارت باتجاه عقد (معاهدة الأخوة والتحالف) بين العراق والسعودية في٢ نيسان في ١٩٣٦ والتي كان لها أثرها في تطور العلاقات الثنائية بينهما[٢] .

جاء أنقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ على حكومة ياسين الهاشمي الثانية ، الذي نظر عبدالعزيز ال سعود اليه على أساس أن لتركيا دوراً فيه ، وأن الحسابات التركية في التوسع على حساب الدول العربية لازال مستمراً ، وأكد ذلك بقوله

(١) وزارة الخارجية ، مجموعة والاتفاقيات الثنائية ، المصدر السابق ، ص٥٤.

(٢) منسي شرموط ، المصدر السابق ، ص ٤١-٤٦.

يصف علاقات بلاده بالعراق في آذار ١٩٣٨ :

"أن الأشراف أعداء عائلتي ومع ذلك أرضى بأن يحكم العراق أي شريف ، وأن كان عدواً لي بشرط أن لا تتركوا الأجانب يتدخلون بشؤون العراق ، أنتم سورنا و نحن نضعف كثيراً من دونكم" . لذلك عملت السعودية على أبداء المساعدة اللازمة للأطاحة بحكومة الانقلاب في العراق[١] .

وقد أتسمت العلاقات العراقية - السعودية في هذه المرحلة بالتذبذب واستمرت حتى بداية الحرب العالمية الثانية ، فقد أرسل إبن سعود قواته الى الحدود مع العراق والكويت وشرق الأردن[٢] ، وهذا ما يبين موقف السعودية من حركة مايس ١٩٤١ وحركة رشيد عالي الكيلاني في العراق ، اذ أن بريطانيا عدّت هذه الحركة لا تتلائم مع مصالحها بل وأعلنت بيانات عدة عن ذلك ، وقرّرت أسقاط حكومة الكيلاني لكون الأخيرة لم تكن ترغب في إعلان الحرب وتأييد بريطانيا . وكانت خشية السعودية من الانقلاب الذي قد تصل ارتداده اليها في المستقبل ولا ينحصر في العراق فحسب ، وجدّدت السعودية موقفها الودي ونظرة الحليف لبريطانيا بموقفها من حركة الكيلاني الأمر الذي دفع لندن الى تبادل المصالح أكثر مع إبن سعود وتزويده بما يلزم من الدعم العسكري[٣] .

وبالتزامن مع انتهاء المعاهدة العراقية - البريطانية في بداية عام ١٩٥٥ دخل العراق وتركيا في (حلف بغداد) الذي أنضمت اليه بريطانيا و إيران وباكستان[٤] ، اذ عارضت السعودية دخول العراق في حلف بغداد ، بل وتعدى المعارضة الى أبعد من ذلك من خلال حماسة الوفد السعودي ودعمه لأي دولة

(١) منسي شرموط ، المصدر السابق ، ص ٥٨-٦٢ .

(٢) اليكسي فايسيليف ، المصدر السابق ، ص ٤٢٨ .

(٣) منسي شرموط ، المصدر السابق ، ص ١٠٨-١١٣ .

(٤) نواف وبدان سلمان الجشعمي ، المصدر السابق ، ص ١٠٩-١١٠ .

تعلن أو تنادي برفض انضمام العراق ، وذلك في اجتماعات الوفد السعودي بجامعة الدول العربية في أيلول ١٩٥٤ وشباط ١٩٥٥ . وأعلن في كانون الثاني ١٩٥٥ ولي العهد فيصل بن عبدالعزيز آل سعود في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المنعقد في القاهرة بقوله :

"أننا أتفقنا على أن لا ننظم الى حلف بغداد - أتفقنا جميعاً عدا العراق الذي أصر على موقفه ، فهل هناك أمل في أن يتنازل نوري السعيد أم هناك أمل في أن نتنازل نحن جميعاً تجاه هذا الحلف" ، فضلاً عن تأكيده أن من دفع العراق للدخول بهذا الحلف هي الولايات المتحدة ، وأنها تتحمل مسؤولية أضطراب الأوضاع السياسية في البلاد العربية ، وناشد الولايات المتحدة أن تترك العراق ضمن المجموعة العربية . ويفسر موقف السعودية من حلف بغداد الى عدة أسباب أنها تنظر الى العراق على أساسه العربي ، ولايجوز له أن ينفرد بالانضمام الى حلف أجنبي من غير أستشارة الدول العربية الآخرى ، فضلاً عن خشية السعودية أن يتقوى العراق على حسابها ، ومحاولة السعودية في كسب الزخم الشعبي المعارض لحلف بغداد وتسخيره في تطلعاتها للزعامة على دول المنطقة العربية[1] .

وقد تطورت العلاقات بين العراق والسعودية بين (١٩٥٦ - ١٩٥٨) مع بوادر لتغيير السياسة السعودية أبرزها تبادل الزيارات بين الأسرتين الحاكمتين في البلدين ، وأولها مبادرة الملك فيصل الثاني (١٩٥٣ - ١٩٥٨) بتفويض الأمير زيد في ٢٦ آب ١٩٥٦ لزيارة الملك سعود بن عبدالعزيز (١٩٥٣ - ١٩٦٤) والتباحث معه بشأن العلاقات والمسائل العالقة بين البلدين ، وبعدها زيارة الملك فيصل الثاني في ٢٠ أيلول ١٩٥٦ الى السعودية وأستقبال الملك سعود له بحفاوة كبيرة ، وكانت فاتحة عهد جديد من العلاقات الودية بين المملكتين والأسرتين الحاكمتين ،

(١) محمد جاسم محمد ، العلاقات العراقية الخليجية ، ١٩٥٨-١٩٧٨ ، رسالة الماجستير غير المنشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٠ ، ص ٦٤-٦٦ .

فقد تكللت السياسة الجديدة للبلدين في مطابقة الرغبة الأمريكية ورغبة أعضاء حلف بغداد الاخرين في ضرورة تفكيك محور(الرياض - القاهرة - دمشق) ، وكان القاسم المشترك الأكبرالذي هاجس العراق في التقرب الى السعودية وعزلها عن مصرومحاولة تجميد مصر في عهد الرئيس جمال عبدالناصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠) في مناهضة حلف بغداد ، وأرسال قوات عسكرية للأردن من أجل عزلها عن مصر، وقاد هذا الاتجاه في السياسة العراقية رئيس الوزراء نوري السعيد الذي أستمربخطة عزل مصرعبدالناصرعن محور(العراق - السعودية - الاردن) ، وبشكل كان بالضد من توجهات ورغبات غالبية الشعب العراقي المساند لمصرولاسيما بعد تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز١٩٥٦[١]

وجاءت زيارة الملك سعود بن عبدالعزيز في ١١ أيار ١٩٥٧ الى بغداد ، وأعقبتها دعوة الملك فيصل الثاني لزيارة الرياض في ٢ كانون الأول من العام نفسه ، وماعزّز من أهمية هذه الزيارة بالنسبة للعلاقات العراقية - السعودية وصف الملك سعود بقوله :

"أن المملكتين العراقية والعربية السعودية كالأخوين لا يمكن لأحد أن يفرق بينهما" . وقد أعلن في البيان الختامي لهذه الزيارة عن انسجام سياسة البلدين وتمسكهما في المبادئ والبيانات التي أُعلنت سابقاً في المحافظة على جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعي العربي وميثاق الأمم المتحدة ، وأعلنت الحكومتين عن تعاونهما الأخوي . وقد شعرت بريطانيا بتهديد مصالحها من قيام الوحدة بين مصروسوريا ، وأقترحت قيام إتحاد يضم (العراق والسعودية والأردن) كرد على الوحدة تلك ، وأستجاب الأردن لهذا المقترح بشكل سريع

(١) منسي شرموط ، المصدر السابق ، ص ٢١٥–٢٢٠؛ ينظر التفاصيل: وئام محمد ربيع محمد غنيم ، العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والعراق في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز ١٩٥٣–١٩٦٤ ، رسالة الماجستير غير المنشورة ، كلية الإداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٥ .

لكونه أعتقد أنه يضمن تقوية العرشين الهاشميين (العراقي والأردني) ، ويوفر الحماية لهما من نشاط ودعوات الحركات التحررية الوطنية في البلدين ، ومن ثم يصب في مصلحة لندن وواشنطن . ويفسر الاسراع في تحسن العلاقات العراقية - السعودية بسبب وجود الحركة التحررية لدول المشرق العربي وخاصةً مصر، الأمر الذي ساعد على تكتل الدول العربية (الملكية) تساندها بريطانيا والولايات المتحدة وأعضاء حلف بغداد . واستمرت هذه العلاقات الى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق على الرغم من الناحية النظرية) ان الثورة قضت على خصوم آل سعود من الأسرة الهاشمية . ألا أن الملك سعود بن عبدالعزيز طلب تدخل دول حلف بغداد في الوضع الذي أحدثته الثورة في العراق ، بل ذهب الى أبعد من ذلك في أنه هدّد بالانضمام الى جمال عبدالناصر وحلفائه في حالة تخلي بريطانيا والولايات المتحدة عن (العراق والأردن) حلفاء السعودية[1] .

(١) منسي شرموط ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠-٢٤١ .

المبحث الثالث :
العلاقات العراقية ـ السعودية في فترة الحكم الجمهوري
(١٩٥٨ ـ ٢٠٠٣)

المطلب الأول :
العلاقات العراقية ـ السعودية (١٩٥٨ ـ ١٩٨٠)

عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨وسقوط الحكم الملكي والقضاء على أسرة الهاشميين الحاكمة في العراق لم يحدث ذلك تغيير كبير في العلاقات العراقية - السعودية ، فقد كانت المعطيات السياسية بين البلدين بعد ذلك متوافقة من وجهة نظر السعودية . ولم يكن إعتراف السعودية بقيام الجمهورية العراقية عام ١٩٥٨سريعاً بل تأخر عدة أيام بعد أن استدعى وزير الخارجية العراقي عبدالجبار الجومرد سفراء الدول العربية في بغداد ودعاهم للإعتراف بقيام الجمهورية ودعم الحكم الجديد ، فقرّرت السعودية بعد دراسة الموقف العام أن تعترف بحكومة الضباط الأحرار في العراق . ومن جهة أخرى ، كان العراق متوافقاً مع السعودية في مواقفهما من دعم الثورة العمُانية بقيادة غالب بن علي ، والذي يعدّ حليفاً للسعودية ، بل أن العراق كان يرسل المساعدات والأسلحة الى ثوار عمُان عبر الأراضي السعودية ، وتبادلت السعودية مع العراق المواقف الودية في توسط الأولى بين (العراق والأردن) ، وتخفيفها حدة التوتر بين البلدين بعد قيام ثورة ١٩٥٨

ومقتل العائلة الهاشمية في العراق ، وهذا الموقف السعودي سجل على أساس حسن النوايا تجاه العراق[١] .

وبدأت العلاقات العراقية السعودية بالتوتر لاسيما بعد (حركة العقيد عبدالوهاب الشواف) في الموصل في آذار عام ١٩٥٩ ، وقدمت السعودية أحتجاجاً على حديث المدعي العام العسكري في محكمة الشعب ضد السعودية ، بأن مطار الظهران أصبح قاعدة أمريكية وزدادت حدة هذا التوتر عند مطالبة العراق على لسان عبدالكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣) بضم الكويت ، فأرسلت السعودية قوات عسكرية بشكل عاجل الى الأراضي الكويتية الى جانب قوات عربية أخرى ، ولوحظ تنسيق السعودية مع بريطانيا لمواجهة هذه المطالبة ، وأثرت الخطة العراقية على علاقاته بالخليج والسعودية خاصة وقطع العلاقات مع عدة دول عربية ، وتجميد عضوية العراق في الجامعة العربية أواخر عام ١٩٦١ . وعقدت في آب ١٩٦٢ السعودية والأردن أتفاقاً في (الطائف) نصّ على تحقيق وحدة عسكرية بينهما مع تنسيق السياسة الخارجية والاعلامية والإقتصادية ، ودعتا الدول العربية للأنضمام اليهما ، ولم يظهروا حكام الكويت إستجابة لدعوتهما في إيقاف التغلغل المصري في الكويت الذي جاء لمواجهة تهديدات عبدالكريم قاسم ضد الكويت ، لذلك جرت اتصالات مع العراق من قبل السعودية والأردن ، أوضحا أنهما من الممكن أن يؤيدا السياسة العراقية ، واعادة الحسابات في موقفهما من مطالبة العراق بضم الكويت ، وبأمكان العراق أقامة (إتحاد فدرالي) . إلا أن عبدالكريم قاسم لم يستجب لهذه الدعوة من منطلق أن السعودية والأردن قد أيدتا أستقلال الكويت سابقاً ، فضلاً عن قناعته بأنهما دولتين ملكيتين متعاونتين مع الغرب الاستعماري ، فضلاً عن أن قضايا الحدود بين العراق والسعودية كانت تلقي بأظلالها على العلاقات بين البلدين منذ سنوات

(١) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٢٢٥-٢٢٨ .

لاسيما المدة بين (١٩٥٨ - ١٩٦٣) من خلال شركة تنقيب النفط (أرامكو) ، التي كانت تنقّب قرب الحدود العراقية - السعودية ، التي تثير أزمة الحدود التوتر في العلاقات بينهما بين الحين والآخر، ومثال ذلك أنشاء (شركة نفط البصرة) داخل الحدود العراقية بمسافة (٦ كيلومتر) ، أعترضت السعودية أن هذه المنطقة تقع ضمن حدودها ، فضلاً عن أعتراض السعودية على انشاء بعض المخافر الحدودية لعدم تحديد عائدية المناطق التي أنشأت فيها هذه المخافر[١] . ويبدو أن العلاقات العراقية - السعودية لم تكن بصورة حسنة في عهد عبدالكريم قاسم . ولكنها في واقع الحال لم تصل الى درجة التأزم أو المواجهة السياسية أو العسكرية .

وبعد الاطاحة بحكم عبدالكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ كان هناك شعور بالارتياح عربي ودولي ومنها السعودية ، وكانت تعتقد أن العراق يدعم الحركات السياسية المعادية للمصالح السعودية ، وحاولت احتواء النفوذ العراقي بتقوية علاقاتها الإقليمية والدولية مع (إيران - سوريا - كويت) ، مع حالة عدم الثقة والاستقرار في العلاقات العراقية - السعودية[٢] . في حين ان السياسة العراقية منذ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ في عهد الرئيس عبد السلام عارف (١٩٦٣ - ١٩٦٦) ، قد شهدت أداء العراق الى جانب الجزائر دوراً هاماً لتنقية الأجواء بين القاهرة والرياض الذي جعل الملك سعود والرئيس عبد الناصر يوجهان بيان شكر الى عبدالسلام عارف والرئيس الجزائري أحمد بن بيلا لجهودهما في حل الخلافات السعودية - المصرية ، وبالتأكيد عزّزت هذه المواقف من العلاقات الودية بين العراق والسعودية ، اذ أضاف العراق موقفاً جديداً في توسطه لحل الأزمة بين

(١) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥-٢٢٨ .

(٢) ينظر : "هذه ابرز مراحل العلاقات العراقية-السعودية " ، www . awjeipress . com؛ جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، ١٩١٤-١٩٦٨ ، الطبعة الأولى ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٥ .

السعودية والجمهورية العربية اليمنية آنذاك ، وهذا السعي من العراق قد أزال عوامل التوتر بين البلدين الشقيقين . وأسهم الموقف السعودي من العلاقات العراقية - الإيرانية الى تحسين العلاقات العراقية - السعودية ، فقد طلب العراق من إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي وضع حداً لتهريب السلاح للأكراد في شمال العراق ، وأشترطت إيران تخلي العراق عن الوحدة مع مصر والتقارب معها ، وأن الضغوط الإيرانية عزّزت من موقف السعودية للتوسط بين العراق و إيران من منطلق الرغبة في (الزعامة العربية) ، ولمنع أي أعتداء من إيران على العراق ، وجسدت السعودية موقفها في استقبال رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز في مطلع عام ١٩٦٦ ، وكانت نتيجة الزيارة هي توسط الملك فيصل بن عبدالعزيز ال سعود في النزاع العراقي - الإيراني بسبب الحدود ووضع حد للتهديدات الإيرانية مع منع التدخل في شؤونه الداخلية . مما أسهم بدون شك في تحسن العلاقات العراقية - السعودية في هذه الحقبة .

وكان موقف العراق الداعم الى (الحلف الإسلامي) الذي أعلنته السعودية أدى الى تعزيز للسياسة السعودية في المنطقة العربية الى جانب دول أخرى حليفة ومؤيدة للرياض ، لذلك هذا الموقف شجّع السعودية للتقارب أكثر مع العراق ، وتوالت الزيارات الودية بين البلدين ، وكانت أول زيارة للرئيس عبد الرحمن عارف (١٩٦٦ - ١٩٦٨) الى السعودية في ٢٤ آب ١٩٦٧ ، وتم استقباله في مدينة جدة بحفاوة بالغة ، وتكللت الزيارة بفتح صفحة جديدة بين البلدين ويسودها تدعيم للعلاقات العراقية السعودية ، وتقرر بعدها أن يزور الملك فيصل بن عبدالعزيز بغداد في نهاية عام ١٩٦٨ . لكن الزيارة لم تتم بسبب قيام انقلاب في العراق ومجي حزب البعث الى الحكم في ١٧ تموز ١٩٦٨[١] .

(١) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٢٢٨-٢٣٥ .

وقد دخلت العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي في مرحلة توتر، منها قضية الحدود مع الكويت في آذار ١٩٧٣ ، وبرز الموقف السعودي المعارض للعراق في توقيع للاتفاقية العراقية - السوفيتية عام ١٩٧٢ ، ثم تأميم نفط العراق في عام ١٩٧٣ ، لذلك بدأت العلاقات بالتوترسواء كان من العراق أم من دول الخليج العربي ، وبدأت الصحف السعودية في مواجهة السياسة العراقية التي رفضت العلاقات الخليجية مع الولايات المتحدة والقواعد العسكرية في السعودية وبقية دول المنطقة ، وبالضد من ذلك تم تقوية العلاقات السعودية - السورية في مواجهة العراق ، وغلق أبواب الخليج العربي والسعودية بوجه العراقيين وعدم منحهم سمات الدخول ، ومنع مواطني دول الخليج العربي من أرسال إبنائهم للدراسة في مدارس ومعاهد وجامعات العراق[١] .

ان ماحصل بعد عام ١٩٧٥ ، فقد كانت هناك ظروف عربية ودولية جديدة ألقت بظلالها على العلاقات العراقية - السعودية ، والمتغيرات التي حصلت في السياسة الخارجية السعودية بعد أغتيال الملك فيصل بن عبدالعزيز في ٢٥ آذار ١٩٧٥ ، واتفاقية الجزائربين العراق و إيران ، فضلاً عن التهديدات الأمريكية بأحتلال منابع النفط في منطقة الخليج العربي ، لذلك بدأت معالم التحسن في العلاقات العراقية - السعودية من خلال أجواء جديدة من التفاهمات من خلال الوساطة السعودية بين العراق وسوريا في أوائل عام ١٩٧٥ بعد قطع سوريا لمياه نهر الفرات عن العراق ، فقد طرحت السعودية هذه المشكلة على وزراء الخارجية العرب في اجتماعاتهم في ٣٠ نيسان ١٩٧٥ ، وهيّأ الملك خالد بن عبدالعزيزال سعود (١٩٧٥ - ١٩٨٢) الأجواء المناسبة برعاية المملكة للتفاوض مع وزيرالري العراقي ووزيرنهرالفرات السوري ، وبادر العراق بأيقاف أنتقاداته للسياسة السعودية ، وتم توقيع اتفاقية الحدود بين البلدين في عام ١٩٧٥ والتي تضمنت

(١) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥-٢٥٢ .

تثبيت الدعامات النهائية للحدود ، وأنهى العراق جميع القضايا الخلافية الحدودية مع السعودية بعد أربعة أشهر من توقيع اتفاقية الجزائر مع ايران في عام ١٩٧٥ ، وبذل الرئيس الجزائري هواري بومدين جهودا كبيرة للتقارب بين العراق والسعودية من خلال حضوره شخصياً للجلسات التي عقدت بين قيادتي البلدين على هامش مؤتمر الأوبك عام ١٩٧٥[١] .

وقد تحققت زيارات رسمية بين العراق والسعودية ، فقد زار العراق ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز في ١٠ حزيران ١٩٧٥ تمخض عنها مراجعة قضايا نفطية وسياسية وأقتصادية وحدودية ثنائية ، والقضايا العربية والدولية ، وتم الأتفاق على التنسيق يشمل جوانب سياسية وعسكرية عدة تهم منطقة الخليج العربي ، فضلاً عن بحث فكرة أنشاء اسطول عربي للدفاع عن الخليج من التهديدات الأجنبية . وبعد هذه الزيارة الناجحة بادر العراق للتوسط بين السعودية واليمن الجنوبية ، وأسهم هذا التوسط في تخفيف حدة الخلافات بين البلدين[٢] .

وعلى هذا الأساس ، بدأ العراق منذ عام ١٩٧٥ يخفف من سياساته الخارجية المناهضة والناقدة للسعودية ، مما أدى الى تقليل حالة التوتر في العلاقات بين البلدين .

وفي ١٢ نيسان ١٩٧٦ زار صدام حسين السعودية رداً على زيارة الأمير فهد ولأستكمال النقاط المطروحة في مباحثات البلدين في عام ١٩٧٥ ، وتم التوصل الى رؤية مشتركة في عدم وجود قواعد عسكرية سوفيتية في العراق ، وأن القيادة السعودية تفهمت وأقتنعت بوجهة نظر العراق الخاصة بنزاعه الحدودي مع الكويت . وفي عام ١٩٧٧ زار السعودية وزير الداخلية العراقي على رأس وفد ضم

(١) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٤٦٦-٤٧١ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٤٦٦-٤٧١ .

(٩٠) عضواً بينهم أربعة وزراء وأجروا مباحثات في أغلب الجوانب التي تهم البلدين منها السياسية والإقتصادية والأمنية ، ثم توالت زيارات الجانب السعودي الى العراق التي أكدت تحسن العلاقات العراقية - السعودية وتمتعها[١] حتى نشوب الحرب العراقية - الإيرانية في أيلول عام ١٩٨٠ لتبدأ صفحة جديدة من التحسن والتقارب بين العراق من جهة ، والسعودية ودول الخليج العربي من جهة أخرى .

(١) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٤٦٦-٤٧٢ .

المطلب الثانى :
الموقف السعودي من الحرب العراقية - الإيرانية

بدأت الحرب العراقية - الايرانية في ايلول عام ١٩٨٠ بعد ان ألغى العراق اتفاقية الجزائر مع ايران لعام ١٩٧٥[١] ، مؤكداً مخاوف الكويت والسعودية ودول الخليج العربي من تهديد السياسة الإيرانية الجديدة لما سمي **"الأمن العربي"**[٢] . وأخذت علاقات السعودية بالعراق تتحسن بشكل كبير ومع بقية دول الخليج في دعم مالي ، وفتح الموانئ الخليجية أمام العراق لاستيراد البضائع وتصدير النفط العراقي ادراكاً من دول الخليج أن العراق كان يقف جداراً أمام الثورة الايرانية . فقد وقفت دول الخليج العربي رسمياً على الحياد . ولكن ميولها ودعمها كان لصالح العراق (عدا سلطنة عمُان) من خلال المجهود الحربي والمالي والاعلامي والسياسي ، وكان هذا الدعم في بداية الحرب محدوداً للعراق ، ثم أزدادت مواقفها لصالحه بعد عام ١٩٨٢ (بعد معركة عبادان والمحمرة) ، ومطالبة العراق بوقف الحرب وانسحابه الى الحدود الدولية ، ثم أرتفع سقف الدعم الخليجي للعراق مع احتلال إيران للفاو عام ١٩٨٦ ، وحصار

---

(١) بنفشه كي نوش ، العلاقات السعودية – الأيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم ، ترجمة أبتسام بن خضراء ، دار الساقي ، ٢٠١٥ . ص١٨٢ .

(٢) فيصل أبو صليب ، "المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية" ، مجلة العلوم الأجتماعية ، جامعة الكويت ، مجلد٤٣ ، العدد٤ ، ٢٠١٥ ، ص ١١٠-١١٣ .

مدينة البصرة مع تنامي الدعم الدولي للعراق[١] .

وقد بدأت الحرب والعراق لديه احتياطي مالي يقدرب (٣٦ مليار دولار) والمساعدات والقروض المالية السعودية والكويتية ، وأستدان من الخارج بمقدار(٤٠ مليار دولار) فقد كان أساسه الدعم الخليجي الى العراق على الرغم من الموقف الخليجي المحايد . إلا أنها ساعدت العراق مالياً وبالأخص السعودية ، فضلاً عن دعم السعودية والكويت ب (٣٠٠,٠٠٠) برميل نفط يومياً لتعويض العراق عن تراجعه النفطي ، وسمحت السعودية ببناء خط أنابيب قادرعلى نقل (١,٥) مليون برميل نفط يومياً يصب في ميناء (ينبع) على الساحل السعودي في البحر الأحمر[٢] . وقدّمت السعودية لوحدها للعراق خلال ثمان سنوات من الحرب ما يقدر ب (٢٥ مليار دولار) من قروض ومنح منخفضة الفائدة ، وأحتفظ عملاء عراقيين بجزء من أنتاج السعودية من حقول النفط في المنطقة المحايدة (العراقية - السعودية) .

وعلى هذا الأساس فان السعودية والكويت ساعدا العراق مالياً بشكل واضح ، فضلاً عن مبادرة الكويت بتشكيل مجلس التعاون الخليجي في أيار ١٩٨١ ، والذي ضم كل دول الخليج العربي الست (الكويت ، المملكة العربية السعودية ، قطر، البحرين ، دولة الأمارات المتحدة العربية وسلطنة عمُان) من دون العراق ، فقد كانت الدول الخليجية تعدّ أن دخول العراق في هذا المجلس سيعطيه القدرة على الهيمنة عليه ، وبدا واضحاً أن ميزان القوى في المنطقة قد تغيير بعد تورط العراق بحرب أستنزاف طويلة أثرت حتى على مواقفه السياسية ،

(١) شفيق ناظم الغبرا ، الكويت والعراق : قضية الحدود ، مجلة شؤون الإجتماعية ، العدد ٥٦ ، السنة ١٤ ، الشارقة ، (شتاء١٩٩٧) ، ص ٧١ .

(٢) عبدالرزاق خلف حمد الطائي ، قراءة في موقف مجلس التعاون دول الخليج العربية من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ ،

http : \\www . puapit . alwatanvoice . articles\٢٠١١\٣\٠٥\٢٢١٩٧٧

وأستعان ببقية الدول العربية نظراً لحاجته الماسة في ديمومة الحرب[١] .

بقيت الحرب العراقية - الإيرانية مستمرة وباهضة التكاليف حتى دخل فيها متغير جديد في أيار ١٩٨٢ بعد معارك طاحنة بين الطرفين في (مدينة المحمرة) الأمر الذي أقلق الرياض كثيراً فبادرت بالإلحاح على صدام حسين أن يعلن أنسحاباً أحادي الجانب من الأراضي الإيرانية ، ويوافق على أيقاف اطلاق النار وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم (٥١٤) في ١١ حزيران ١٩٨٢ ، فضلاً عن دعم وتأييد السعودية على أصدار قرار جديد للأمم المتحدة بالرقم (٥٢٢) في تشرين الأول ١٩٨٢ ومطالبة إيران بالموافقة على وقف اطلاق النار استجابة لهذه القرارات . وبعد وفاة الملك خالد في ١٢ حزيران ١٩٨٢ تولى الملك فهد بن عبدالعزيز الحكم في السعودية[٢] .

وحاول العراق في عام ١٩٨٤ عرقلة تجارة النفط الإيرانية ، وهاجم ناقلات النفط المتجهة الى الموانئ الإيرانية لتبدأ حرب الناقلات وتتصاعد حدتها في العامين (١٩٨٥ - ١٩٨٦) ، وضرب الناقلات المتجهة الى الكويت والسعودية ، فبدأت الناقلات الكويتية برفع العلم الأمريكي لأظهار تمتعها بالحماية الأمريكية[٣] . ثم في عام ١٩٨٨قبلت إيران وقف اطلاق النار وحسب قرار الأمم المتحدة رقم (٥٩٨) مخلفة هذه الحرب خسائربشرية كبيرة من كلا الطرفين ، والعبء الإقتصادي الذي أسهمت به السعودية ومعها دول الخليج العربي والذي يمثل مجمل المساعدات مجلس التعاون الخليجي لصالح العراق[٤] .

(١) فيبي مار ، نظام صدام حسين- ١٩٧٩-٢٠٠٣ ، ترجمة مصطفى نُعمان أحمد ، طبعة منقحة ، بغداد ، المكتبة العصرية ، ٢٠١٧ ، ص٣٧ .

(٢) بنفشه كي نوش ، المصدر السابق ، ص١٨٦-١٨٨ .

(٣) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٤) بنفشه كي نوش ، المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

وكانت السعودية من أكبر الدول الى جانب الكويت في تقديم المساعدات المالية للعراق ، والدعم والتأييد السياسي والاقتصادي والاعلامي له ، وأداء دور في السعي مع الأمم المتحدة وباقي الأطراف الإقليمية والدولية لوقف اطلاق النار بين البلدين ، وحفظ مصالحها في المنطقة ، فضلاً عن الحفاظ على أمن الخليج العربي وأمن السعودية .

المطلب الثالث :
سياسة السعودية تجاه غزو الكويت وحرب الخليج الثانية

بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية ، أخذت العلاقات بين العراق والكويت تأخذ اتجاهاً متصاعداً من التوتر بسبب المشكلات التي خلفتها الحرب ، فضلاً عن قضايا عالقة تأريخية وجغرافية ونفطية وحدودية أنتقلت الى العلاقات السياسية البلدين ، ومن أجل حل هذه المشكلات قام وفد رسمي كويتي برئاسة ولي العهد الشيخ سعد العبدلله الصباح في٦ شباط١٩٨٩ بزيارة العراق لفتح حوارات مع المسؤولين في النظام السابق من أبرزها قضية الحدود ، والترتيب لزيارة أمير الكويت الشيخ جابرالأحمد الصباح (١٩٧٧ - ٢٠٠٥) الى بغداد ، وجاءت في تسلسل الأحداث بين البلدين في أيلول ١٩٨٩ ، وجرى له أستقبال رسمي في زيارته الودية ، وقدّم صدام حسين له (وسام قلادة الرافدين الذهبية) أعلى وسام عراقي من الدرجة الأولى تقديراً للمواقف التي أتخذتها الكويت أثناء الحرب العراقية - الإيرانية ، ولم يتم إثارة قضية الحدود بينهما . ولكن بعد أشهر قليلة أشتدت حالة التوتر في قضايا أسعار النفط وحصص الأوبك ، وتوجه نائب رئيس الوزراء سعدون حمادي في كانون الثاني ١٩٩٠ لزيارة الكويت ، وتبين أنه طلب قرضاً بقيمة (١٠ مليار دولار) لكي يستطيع العراق مواجهة الظروف المالية والإقتصادية الصعبة التي عانى منها بعد أنتهاء الحرب ، وأندمجت المساعدات المالية مع قضية الحدود أسعار النفط ، ولم ينجح الطرفان في حل المشكلات بينهما . وبعدها في شباط ١٩٩٠ قام الشيخ صباح الأحمد الجابرالصباح (الأمير

الحالي) نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بزيارة بغداد لمتابعة هذه القضايا المتداخلة بينهما ، وأشار الشيخ صباح الى الديون السابقة لصالح الكويت على العراق ، وأن الكويت قد تقدم (٥٠ مليون دولار) الى العراق تضاف الى ديونه السابقة ، وسيقترح على الحكومة ذلك لدى عودته الى الكويت ، وطلب الشيخ صباح تشكيل لجنة ترسيم الحدود ، وعندما عاد الى بلاده كتب الى نظيره العراقي يطلب تشكيل لجنة فنية لترسيم الحدود بالفعل[١] .

وكانت أعباء الحرب العراقية - الإيرانية وصلت الى حوالي (٣٠٠ مليار دولار) على العراق ، ومئات آلاف من الضحايا والجرحى والمفقودين والأسرى العسكريين والمدنيين ، وأزداد حجم التضخم الى (٤٠٪) ، وديون خارجية بلغت (٨٠ مليار دولار) ، وفقدان أحتياطاته في الخارج بقيمة (٣٥ مليار دولار) المدخرة في البنوك الخارجية ، ومواجهة عدم القدرة على تسريح جيش كان تعداده مليون مقاتل ، مع رفض النظام العراقي لسياسات اعادة مناقشة ديونه الخارجية ، أو وقف تسليح جيشه ، أو جدولة ديونه والتعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٢] .

وفي خطوة جديدة تقدم العراق رسمياً بمذكرة الى جامعة الدول العربية ، وكانت طويلة ومُفصلة تطرقت بالأساس الى قضية الحدود ، وأن الكويت ودولة الإمارات العربية تغرقان السوق بالنفط خارج حصتها المقررة في منظمة الأوبك بحيث أنخفض سعر البرميل من (١٨ دولار الى ١١ - ١٣ دولار) للبرميل ، وأن الكويت أنتهزت فرصة الحرب مع إيران وأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي ، وتسحب النفط منه وقدّرته ب (٢٤٠٠ مليون

(١) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٩٨-٣٠٣.

(٢) شفيق ناظم الغبرا ، الكويت والعراق ، ص٧٢ ، ٧٣.

دولار) ، وأن ما قامت به الكويت ودولة الأمارات بمثابة عدوان على العراق ، وعرضت هذه المذكرة في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عُقد في تونس في وسط حالة توتر بين الاطراف كافة ، وأنتهى الإجتماع بدون حلول ، وأجابت وزارة الخارجية الكويتية على المذكرة العراقية بتوجيه أتهامات الى أن العراق أعتدى على الأراضي الكويتية وحفر الآبار داخلها ، وأستولى على نفط الكويت ، وطلبت الكويت تشكيل لجنة لتسوية النزاع الحدودي مع العراق[١] .

وتدخلت مصر والسعودية من خلال الرئيس محمد حسني مبارك والملك فهد بن عبدالعزيز لحل الازمة العراقية - الكويتية ، ووصل وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الى بغداد ، وتم الاتفاق مبدئياً على عقد اجتماع للوفدين العراقي والكويتي في جدة في ٣١ تموز ١٩٩٠ ، ووجه الملك فهد الدعوة الى رؤساء الوفدين للحضور الى جدة ، وذهب الوفدين العراقي والكويتي لتفادي الازمة والبحث عن الصلح بينهما[٢] . وكانت الكويت تنوي أن تقدم للعراق قرض بقيمة (٥٠٠ مليون دولار) ، و إلاذعان لمطالب العراق ، وأصرّت الحكومة الكويتية على أن تبقى تلك المبالغ ديوناً دفترية ضمن السجلات ، ولم تقبل بغداد بذلك معتمدة بالأساس على فكرة أن الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الغرب لن تتدخل في النزاع مع الكويت[٣] .

ولم يحصل تقدم في المحادثات برعاية السعودية ، وأزدادت أجواء الأزمة سخونة لعدم حل المشكلات بين البلدين ، وأصبحت حالة طوارئ في الكويت ، وتحرك موكب الشيخ جابر الأحمد الصباح الى (الخفجي) الحدودية مع

(١) محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص ٣٢١-٣٢٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٧-٣٦٠.

(٣) مريم جويس ، الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦ رؤية انجليزية أمريكية ، ترجمة مفيد عبدوني ، دار الساقي ، بيروت ٢٠٠١ ، ص٢١١.

السعودية فجراً مع بدء عملية غزو القوات العراقية لدولة الكويت يوم ٢ آب ١٩٩٠عبر طوابير من المدرعات عبر الحدود وطائرات هليكوبتر عسكرية ، ونزلت القوات العراقية في مطار الكويت الدولي وعلى بعد عشرين كليومتر في الوقت نفسه من الحدود السعودية - الكويتية ، طلبت الحكومة الكويتية من خلال الشيخ سعد العبدالله الصباح في اتصال مع السفير الأمريكي في الكويت مساعدة واشنطن والرئيس جورج بوش الاب بحكم الصداقة مع الشعب الكويتي بعد أن تم احتلال الكويت[١] .

وأدى الوهم من قبل صدام حسين والاستنتاجات الخاطئة للقيادة التابعة له الى عملية كارثية بالنسبة للعراق والمنطقة عامة هي غزو الكويت ، وكان قد أرسل العراق (١٠٠ ألف) جندي من الحرس الجمهوري مع (٣٥٠) دبابة ، وفي غضون ثمان ساعات تم احتلال الكويت والإطاحة بحكم الأسرة الحاكمة ، والاعلان عن حكومة ثورية مؤقتة بقيادة ضابط في الكويت . ووصلت القوات العراقية الى الحدود السعودية قرب حقول النفط في المنطقة الشرقية ، مما دفع قيادة السعودية الى إعلان قرار استدعاء القوات الأمريكية ، وأن العراق يخطط لغزو السعودية ، وأحتلال حقول النفط في المنطقة الشرقية ، والإطاحة بالأسرة المالكة من آل سعود وتغيير نظام الحكم ، مما أستدعى طلب الحماية الأمريكية ، وأن واشنطن هي الوحيدة القادرة على حماية الكويت ومعاقبة العراق وتدمير قواته العسكرية[٢] .

كان موقف السعودية حيال الهجوم العراقي على الكويت حازماً ومتشدداً ،

---

(١) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٣٥٧-٣٦٠ .

(٢) عبدالخالق عبدالله ، "أزمة الخليج : خلفية الازمة دور الادراك والادراك الخاطيء" ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، ورقة قدّمت في اعمال الندوة الفكرية ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٩١ ، ٩٣ .

وتعزز موقفها أكثر من خلال تضامن الدول العربية معها ، فقد عقد في القاهرة (مؤتمر القمة العربية) في يوميّ (٩ - ١٠ آب ١٩٩٠) وفي أجواء ساخنة ومشحونة وأنقسام بين قادة الدول العربية ، فتغلبت وجهة النظر التي تبنتها مصر وعدد من الدول العربية والخليجية في بيان ختامي للمؤتمر، وأهم قرارته الإلتزام بالقرارات الأممية (٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢) في (٢ - ٦ - ٩/آب ١٩٩٠) ، و إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت ، وعدم الإعتراف بقرار العراق في ضم الكويت اليه ، ولا بأية نتائج مترتبة على الغزو للأراضي الكويتية والمطالبة بسحب القوات فوراً وأعادتها الى مواقعها السابقة قبل الأول من آب ١٩٩٠ ، وتأكيد سيادة واستقلال وسلامة أراضي العراق كدولة عضو في جامعة الدول العربية والتمسك بالحكم الشرعي ما قبل الغزو ، وشجب تهديدات العراق ضد حدود السعودية والتضامن مع دول المنطقة وتأييد أجراءات المملكة للدفاع الشرعي ، والإستجابة لطلب المملكة ودول الخليج لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي[1] .

كان السعوديون خائفين من خطوة العراق القادمة ، فطلبوا من الولايات المتحدة جلب القوات الى المملكة للمساعدة في مواجهة الخطر العراقي بعد أن أستحصلت القيادة السعودية فتوى دينية من الشيخ عبدالعزيز بن باز وافق على أن غير المسلمين يستطيعون الدفاع عن الأماكن المقدسة الإسلامية ، فشاركت الرياض في الحرب ضد العراق في تحالف دولي ، وأستخدمت القواعد الجوية السعودية في الضربات الجوية على المواقع العراقية ، وشاركت القوات السعودية في الهجوم على الجيش العراقي بالكويت ، وضرب العراق بصواريخ سكوت - B الرياض والمدن السعودية الحدودية ، وعبّرت القيادة السعودية عن سعادتها بهزيمة العراق في الحرب ، وركّزت في سياستها خلال السنوات التالية لهذه الحرب الى

(١) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

احتواء العراق وخطره على المنطقة[١] .

ومن الجدير بالذكر أن موقف السعودية في إعلان قرار أستدعاء القوات الأمريكية كان مبنياً على التقرير الأمريكي الصادر من وليام ويبسترمدير (سي أي آي) والموجه عبر القادة الأمريكان (تشيني وشوارزكوف) الى الملك فهد وولي العهد عبدالله بن عبدالعزيز وباقي أمراء السعودية الكبار، اذ أظهر هذا التقرير صوراً للمصفحات العراقية التي أجتازت الحدود السعودية ، وأن العراق بهجومه سيحاول تقطيع أوصال السعودية ومن ثم يحتل الاقليم الشرقي الغني بالنفط ، وسيحصل اليمن على أقليم عسير، وسيستعيد الأردن الحجاز ويعود الى أمجاده الهاشمية ، لذلك كان عرض الرئيس الأمريكي بوش الأب للملك فهد بقوله :

"نحن مستعدون لنشر هذه القوات للدفاع عن المملكة العربية السعودية ، سنأتي أذا ما طلبتمونا ، ولن نسعى وراء أي قواعد دائمة ، وسنغادر عندما تطلبون منا العودة الى الديار" فردّ الملك فهد بضرورة أن تتخذ القرارات الصعبة بسرعة بقوله :

"لم يستعجل الكويتيون في أتخاذ القرار، وها هم يحلون كلهم ضيوفاً على فنادقنا" ، وأن خيار أستقدام القوات الأمريكية هو خيار الاضطرار لا الاختيار. إلا أن الملك لا يستطيع أتخاذ القرار بنفسه أو مع مستشاريه ، لذلك قرر مشورة المؤسسة الدينية وعلمائها ، فأستدعى (٣٥٠) عالماً سعودياً لاطلاق أمر فتوى توافق على أستقدام القوات الأمريكية ، وأعطى الشيخ عبدالعزيز بن باز هذه الفتوى ، وجاءت القوات الأمريكية حتى بلغ عددها ٥٠٠ ألف جندي[٢] .

(١) مريم جويس ، المصدر السابق ، ص٢١١ .

(٢) دور غولد ، مملكة الكراهية ، ترجمة محمد خليل ، منشورات الجمل ، المانيا ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٤-٢٢٦ .

وتم تأييد قرار أستقدام القوات الأمريكية من قبل رئيس القضاة السعودي والقضاة في محكمة الاستئناف ، وعلى العكس من ذلك ظهرت بعض القيادات الإسلامية المعارضة لقرار الحكم الملكي ولموقف العلماء البارزين ، اذ رفضوا قبول وجود القوات الأمريكية أو القوات غير المسلمة منتقدين تأييد هيئة العلماء ودعمها لهذا القرار[١] .

وبعد فشل جميع المحاولات الرامية لنزع فتيل الحرب ، اتجه الحل الى قرع طبول حرب غير متكافئة بين العراق وثلاثون دولة ضده بتحالف تقوده الى جانب السعودية ودول الخليج العربي ، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وقوات أجنبية وعربية أخرى فأنطلقت عملية (عاصفة الصحراء)[٢] .

وبهذا يظهر أن التحذيرات التي أطلقتها الولايات المتحدة بشأن الحشود العسكرية العراقية التي وصلت الى حدود السعودية ، أدى لقبول لدى القيادات السعودية السياسية والعسكرية والدينية بفكرة استقدام ودخول القوات الأمريكية أراضي السعودية وتحرير الكويت[٣] .

(١) منصور الشامسي ، الإسلاميون والإصلاح السياسي في السعودية ، ترجمة منى الصاوي ، جسور للترجمة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ١٥٣ .

(٢) "السعودية . . . ملك يوقف إلاحتلال بالقوة . . . وشعب يفتح أبوابه" ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد ١٣٣٦٩ ، ٢ آب ٢٠١٥ .

(٣) علي محمد حسين العامري ، " أثر المتغير الإيراني على العلاقات العراقية – السعودية خلال حربي الخليج الأولى والثانية" ، مجلة دراسات سياسية ، العدد ٢٠ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١٤ .

المطلب الرابع :
التوجهات السعودية تجاه العراق بين (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٣)

فيما يخص العراق ، فقد بدأت حقبة مظلمة في تاريخه المعاصر تمثلت في صدور القرار رقم (٦٦١) الصادر في ١٩٩١ الذي وضع العراق تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ويكون تحت ولاية مجلس الأمن وفُرض من خلاله الحصار الإقتصادي على الشعب العراقي ، والذي شمل كل أشكال الحياة في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والرياضية حتى فاقم معاناة الشعب العراقي ، وعزّز من عزلته عن محيطه العربي والدولي ، فضلاً عن تحجيم دور النظام العراقي عربياً وأقليمياً بل تجاوز ذلك الى الوضع الداخلي ، اذ أصدر مجلس الأمن قرار بحظر الطيران فوق الشمال والجنوب ، ليعيش العراق بعيداً عن العالم فقد كانت علاقاته بالدول العربية لاتتجاوز حدود الحضور الشكلي في مؤتمرات القمة العربية وأمتد ذلك للأعوام بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)[١] .

على صعيد متصل فأن السعودية طرحت في أواخر التسعينيات من القرن العشرين مبادرتها في رفع الحظر عن المواد الإنسانية (الغذاء والدواء) والمتمثل في التعاون مع العراق بشأن (اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء) كمبادرة لأظهار

---

(١) أياد عبدالكريم ، أسراء حميد جياد ، "العلاقات العراقية-العربية ١٩٩٠-٢٠٠٩ وافاقها المستقبلية" ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة ، العدد السابع عشر ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٠-١٣١ .

أهتمامها السياسي والاعلامي بمعاناة الشعب العراقي ، ويعلل هذا التحول في السياسة السعودية الى الضغوط والدعوات الإقليمية والعربية والإسلامية ، وتجلى ذلك بشكل واضح في (القمة الثامنة لمنظمة المؤتمرالإسلامي) بالرياض المنعقدة في كانون أول ١٩٩٧ ، ثم رفضت السعودية طلب إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون بتأييدها توجيه ضربة عسكرية للعراق عام ١٩٩٨مراعاةً لحساسية الوضع في الجانبين العربي والإسلامي وما سيترتب على أمن وأستقرار المنطقة ، فضلاً عن أن السعودية تيقنت بأن العراق لم يعد يشكل قوة قد تخل في أمن المنطقة والتوازن الإقليمي . وعلى الرغم من جميع المواقف والمبادرات السابقة . إلا أن العلاقات بين البلدين لم تصل الى درجة التطبيع على المستوى الرسمي لعدم رغبة السعودية في أستياء الولايات المتحدة من تقاربها مع العراق بأستثناء اللقاء الذي جرى بين ولي العهد السعودي عبدالله بن عبدالعزيزورئيس الوفد العراقي في قمة بيروت التي عقدت في آذار٢٠٠٢ ، اذ شكّلت هذه القمة إطاراً لتحسين العلاقات الإقتصادية بين البلدين وفقاً لمذكرة التفاهم الذي تجاوز التبادل التجاري فيها الى أكثرمن مليار دولار، وتضمن أصلاح خط أنابيب النفط بين البلدين لاستئناف نقل النفط العراقي ، فضلاً عن أفتتاح معبرعرعرالحدودي من أجل تسهيل دخول البضائع السعودية الى العراق[1] .

على الرغم من العديد من الآراء المتضاربة بشأن تأييد أو دعم السعودية للولايات المتحدة في غزو العراق في نيسان عام ٢٠٠٣ . إلا أن أغلب الدلائل تشيرالى عكس ذلك اذ صرح وزيرالخارجية سعود الفيصل ان بلاده تعارض شن حرب على العراق ، وهي بذلك لن تشارك في الضربة الأمريكية للعراق ، فضلاً عن تأكيده هذا الموقف في لقائه مع الرئيس الجزائري عبدالعزيزبوتفليقة بقوله :

(١) علي محمد حسين العامري ، المصدر السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

"نرفض الدخول في حرب ضد العراق . . . "أنه في حالة أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً يستند للمادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة ، فأن كل دول العالم ستكون مجبرةً على التعاون لتنفيذ هذا القرار" . وفي الوقت نفسه أكد أن هذا القرار لن يجبر أي دولة على المشاركة في الحرب وفتح مجالها الجوي وأراضيها كمسرح للعمليات العسكرية ، وأكد الفيصل أن بلاده ستركز على الجهود الدبلوماسية لتفادي وقوع الحرب على العراق . وقد تعزز هذا الموقف من خلال تصريح عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية (الأسبق) ان جميع الدول العربية ترفض شن الحرب على العراق وفي حالة نشوبها فلن يشارك أي جندي عربي ، وأصرت السعودية على موقفها المعلن في عدم السماح لأنطلاق أي هجوم من الأراضي السعودية ضد العراق ، وأن مطار عرعر الحدودي الذي تتواجد فيه قوات أمريكية لن يكون منطلقاً لأية أعمال عسكرية ضد العراق[1] .

أن العلاقات العراقية - السعودية المعاصرة مثل أية علاقات دولية قد مّرت بمراحل مختلفة عبر الحقب التأريخية ، وأدت المصالح دورها المؤثر في تذبذب هذه العلاقات بين المد والجزر، فلم تكن العلاقات بين المملكتين العراقية والسعودية على أحسن حال للمدة بين (١٩٢١ - ١٩٥٨) ، وربما التنافس بين الأسرة الهاشمية في العراق والأردن من جهة ، وبين أسرة آل سعود من جهة ثانية من أهم أسباب ظاهرة المد والجزر في العلاقات بين البلدين والتنافس بينهما في المنطقة ، وخوف آل سعود من عودة الحكم الهاشمي الى شبه الجزيرة العربية بعد أن أنتهى في عام ١٩٢٥ على يد عبدالعزيز آل سعود بسقوط مملكة الحجاز. وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وأنتهاء الحكم الملكي الهاشمي في العراق لم تعترف السعودية بالحكومة

(١) ينظر : موقف المملكة العربية السعودية من حرب العراق ٢٠٠٣ في بي بي سي عربي/الشرق الاوسط :
http : //news . bbc . co . uk/hi/arabic/middleeas new/newsid٢٣٢٨٠٠٠/٢٣٢٨٣٦١ . stm
http : //www-alyaum . co/article/١٠٥٣٣٥٣

العراقية مباشرةً بل تأخرت أياماً عدة بعد أن دعت الحكومة العراقية الدول العربية بضرورة الإعتراف بقيام جمهورية . لكن العلاقات ساءت بين البلدين في عهد الزعيم عبدالكريم قاسم حتى الإطاحة عام ١٩٦٣ . الا أن العلاقات العراقية - السعودية منذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ٢٠٠٣ كانت بين المد والجزر، فقد وقفت المملكة الى جانب العراق سياسياً وعسكرياً ومالياً وأعلامياً في حربه مع إيران ، ودخلت العلاقات بين البلدين منذ غزو الكويت عام ١٩٩٠ في مرحلة توتروتأزم حتى عام ٢٠٠٣ ، وأغلقت الرياض سفارتها في بغداد ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بالعراق ، وكانت ترى ان العراق يدعم الحركات السياسية المعارضة للسعودية ، وأن خطابه السياسي والاعلامي العدائي والتحريضي ضد أل سعود يهدد أمن واستقرار المملكة ، وظلت هذه أبرز معالم السياسة السعودية تجاه العراق حتى سقوط النظام السابق في العراق في العام ٢٠٠٣ .

الفصل الثاني :
أبعاد العلاقات العراقية-السعودية
(٢٠٠٣ – ٢٠١٤)

المبحث الأول :
الأبعاد السياسية والأمنية

المطلب الأول :
البعد السياسي

أولا : موقف السعودية من احتلال العراق عام ٢٠٠٣ .

بدأت حملة أمريكية غاضبة على الأرهاب في أعقاب تداعيات انفجارات ١١ أيلول ٢٠٠١ ، وحملت الولايات المتحدة مسؤولية هذا الانفجارات على تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن (السعودي الجنسية) ، الى أن وصل الى اتهامات صريحة للسعودية بأنها المسؤولة عن تفجيرات ١١ أيلول وذلك من خلال مناهجها التعليمية وتأييدها للمذهب الوهابي الذي خلق التطرف والعداء ، لتنتهي بالحديث عن تغييرات سياسية في منطقة الشرق الأوسط أكّدها كولن باول وزير الخارجية الأمريكي في شهادة له أمام احدى لجان الكونكرس الأمريكي ، وهي أن الحرب على العراق تعدّ المفتاح لاجراء التغييرات السياسية المطلوبة ، وان الادارة الأمريكية رصدت ميزانية لنشر الديموقراطية في الدول العربية لأن انعدام الديموقراطية هو السبب في كراهية العرب للولايات المتحدة[1] .

---

(١) شفيق شقير ، (قراءة في مواقف الدول العربية من العراق) ، ٢٠ آذار ٢٠٠٣ ،
www . aljazeera . net .

ان اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط لم يكن محض الصدفة ، بل أنه أنطلق من وعي وأدراك كبيرين لما تحظى به هذه المنطقة من خصوصية في استراتيجية التغيير المطلوبة ، اذ أن من خصائصها التقليدية هو الأحتياطي الضخم من النفط ، وتحكّمها بخطوط رئيسة في الملاحة الدولية وقربها الجغرافي من أوروبا وآسيا وأفريقيا . وفيما يخص الأهتمام بالعراق فلايخفى أن موقع العراق الجغرافي يضعه في قلب مناطق الصراع العالمي في الشرق الأوسط ، فهو بحر واسع من الموارد النفطية ، وموقعه محاط بأكبر دولتين في المنطقة وهما (تركيا و إيران) ، فضلاً عن كونه همزة الوصل بين الشرق والغرب لذلك أصبح هذا الموقع في صلب الاهتمامات الاستراتيجية للولايات المتحدة[١] .

كان قيام الثورة الايرانية قد دفع الدول الخليجية الى عدّ العراق حاجزاً لمواجهة النفوذ الايراني ومساعي تصدير أفكار الثورة ، لذلك قدّمت السعودية كل الدعم للعراق في حربه مع ايران . الا أن الرياض بعد عام ١٩٩٠ عارضت المخططات الامريكية للاطاحة بالنظام العراقي بما قد يعزز من النفوذ الايراني في المنطقة ، واحتمال وقوع العراق بالكامل تحت المظلة الايرانية ، وأتفقت على اخراجه من الكويت ، ثم احتوائه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، ولم تكن المملكة متحمسة لفكرة الغزو الأمريكي للعراق . ولكن تأثير السعودية في ايقاف الغزو كان ضعيفاً عام ٢٠٠٣[٢] .

وأن القرار الأمريكي في غزو واحتلال العراق جعل موقف السعودية محرجاً

(١) سرمد عبد الستار أمين ، (العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط وجهة نظر أمريكية) ، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد ١١٢ ، بغداد ، كانون الثاني ، ٢٠١١ ، ص ٢٨ ، ٤١ .

(٢) علي محمد حسين العامري ، اثر المتغيرات الاقليمية في العلاقات السعودية–الامريكية بعد العام٢٠٠١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٢٣٨ .

لعدة أسباب وهي ، أن المملكة تعدّ حليفاً قوياً للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد تكلل هذا الحلف في استدعاء القوات الأمريكية وبقية دول العالم لتحرير الكويت ، بل تعدى ذلك فقد بقيت القوات الأمريكية حتى بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١ ، الأمر الذي بدا مرفوضاً من الأوساط الشعبية السعودية الملتزمة دينياً بسبب وجود قوات غير مسلمة على أراضي الحجاز المقدسة ، وأثار ذلك موجةً من التفجيرات للقواعد الأمريكية في (الخبر ، الرياض ، الظهران) ابتداءً من عام ١٩٩٥ ، لذلك سعت السعودية الى اعتماد الحل الدبلوماسي قبل اعلان الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ، وكان منسجماً مع الموقف العربي الرسمي في (القمة العربية) في بيروت عام ٢٠٠٢ . الا أن الولايات المتحدة قامت بغزو واحتلال العراق ، وبدأت تسعى الى تغيير الأنظمة السياسية في الدول العربية و إيجاد (شرق أوسط جديد) تقوده أنظمة سياسية ديموقراطية لامكان للأنظمة الديكتاتورية فيه ، الأمر الذي جعل السعودية تحاول افشال التغيير الديمقراطي في العراق من خلال وضع العراقيل أمام التحول الديموقراطي ، والشروع بأصلاحات سياسية داخلية في السعودية لمواجهة الذرائع الأمريكية[1] .

ان النظام السياسي العراقي الجديد يتمتع بانتخابات منتظمة ، وتداول سلمي للسلطة وفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية)[2] . الا أن أغلب دول الجوار لم تقبل بذلك التغيير خوفاً على عروشها وعلى المساس بمصالحها لاسيما السعودية التي دأبت على توخي الحذر بهذا الموضوع لكونه يمس بسياستها وأمنها الداخلي ، وتوجست خيفة من التغيير الديموقراطي

(١) قحطان عدنان أحمد ، (العلاقات العراقية – السعودية بعد العالم ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية) ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد الثامن والثلاثون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ص ٩٥-٩٧؛ مفيد الزيدي ، "محاولات الاصلاح السياسي في السعودية" ، مجلة المستقبل العربي ، السنة٣٨ ، العدد٤٣٥ ، بيروت ، ايار/مايو٢٠١٥ ، ص٤٢-٦٠ .

(٢) عصام الخفاجي ، عن الثورة واليسار ، طبعة الثانية ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٥٠ ، ٥١

وشعارات (الشرق الأوسط الجديد) لتجنب اثارة الأقلية (الشيعية) من مواطنيها في المنطقة الشرقية ، اذ يشكل عددهم بحدود (١٠ الى ١٥٪) من أجمالي الشعب السعودي ، ويتركزوجودهم في (الأحساء والقطيف) الغنية بالثروة النفطية ، وهؤلاء يشتكون بأنهم يعانون من عدم التمتع بادارة مجالسهم المحلية أو المناطقية ، وعادةً ما تكون معاملتهم وكأنهم مواطنين من الدرجة الثانية ، وعدم منحهم أية مناصب عليا في الوزارات الحساسة والمهمة مثل (الداخلية والدفاع والحرس الوطني والبلاط الملكي ومجلس الوزراء) ، لذلك بدأ الشعور بالاقصاء السياسي والأجتماعي بالتفاقم لديهم وشعورهم بالتمييزالطائفي ، ولعل عام ٢٠٠٣ والتغييرالذي حصل في العراق دق ناقوس الخطرمن عودة المشاعرالطائفية أو تأججها في السعودية من جديد ، فبادر ولي العهد الأميرعبدالله بن عبدالعزيز بالتهدئة من خلال فتح مسالة (الحوار الوطني) مع فئات المجتمع السعودي وتنظيم انتخابات الحكومات المحلية لنزع فتيل أية أزمة قد تحدث مستقبلا[١] .

نجد أن السعودية لم تكن تتصور أن أحتلال العراق سيخلق رغبة لدى الولايات المتحدة لتغييرأنظمة المنطقة الاستبدادية ، و إعادة ترتيبها وفقاً للرؤية الأمريكية . ومن جهة أخرى ، فأن سقوط النظام السابق في العراق قد حقق (حسب وجهة النظرالسعودية) موطأ قدم للتدخل الإيراني ، لذلك رسمت السعودية علاقتها بالعراق عن طريق الدعوة الى إعادة التوازن في العملية السياسية ومشاركة (السنّة) فيها[٢] .

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣ إلى دخول العراق والمنطقة حالة من عدم الاستقرار والأمن انعكست على العلاقات بين العراق

(١) بول آرتس وكارولين رولانتس ، العربية السعودية مملكة في مواجهة المخاطر ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ١١٥-١١٧ .

(٢) قحطان عدنان أحمد ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

ودول مجلس التعاون الخليجي وتباينت إلى حد ما من دولة إلى أخرى ، اذ أن السعودية عبّرت عن طريق وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل عن وجهة نظرها بضرورة عدم استخدام لغة الحرب وتقديمها مبادرة تقوم على تجاوز حالة الحرب . ولكنها كانت متأخرة رفضتها الإدارة الأمريكية والنظام العراقي السابق معاً ، ثم عادت السعودية لكي تدعو إلى عدم تحويل الحرب إلى احتلال ، وأن لايتم تقرير مستقبل العراق السياسي بيد أي طرف من الأطراف ، وأن تقوم الأمم المتحدة بدورها الأممي في هذا الاتجاه نتيجة لتخوف المملكة من العراق الجديد ومن تحول العراق من حكم الحزب الواحد إلى أن يكون نموذجاً للديمقراطية في المنطقة .[1]

تأثرت العلاقات بين العراق والسعودية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وبشكل سلبي ، وأتخذت السعودية موقفاً متشدداً من النظام الجديد في بغداد ، ويرى السفير والمستشار في وزارة الخارجية العراقية الدكتور محمد الحاج حمود : "ربما يعود ذلك الى التقارب الذي حصل بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والعراق وتبني الحكام السعوديون تشجيع الحركات الارهابية المتطرفة وتأثيراتها على زعزعة النظام العراقي الجديد واسقاطه ، رغم موالاة الدولتين للولايات المتحدة . فأخذت المملكة تمول المتطرفين وتشجع ارسالهم للتجمع والقتال في العراق ، متأثرة بالتقارب العراقي الايراني وهاجس الصراع المذهبي في المنطقة"[2] .

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي تحاول أن تبتعد عن المساهمة المباشرة في العمل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة في العراق عدا

(١) ينظر : محمد السعيد إدريس ، "الحرب الأمريكية على العراق : مجلس التعاون الخليجي ، العراق خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل" ، مجلة السياسية الدولية ، العدد١٥٢ ، المجلد٣٨ ، نيسان/ابريل٢٠٠٣ ، ص٤٤-٤٧ .

(٢) محمد الحاج حمود ، المصدر السابق ، ص٩٣ .

استخدام (قاعدة العديد) في قطر ومياه الخليج لقدوم الأسطول الأمريكي والسفن الحربية ، ودعم ومساندة الكويت للقوات الامريكية في التواجد بأراضيها في اطار الحملة على العراق ، ووجّهت الانتقادات بعد الاحتلال الى السياسة الامريكية بسبب ما وصلت أليه الأوضاع في العراق ، وتخوف دول المجلس تدريجياً من أنتشار الفوضى في المنطقة مع تراجع حالة الأمن والاستقرار في العراق ، فضلاً عن خشيتها من تنامي الدور الإقليمي لإيران ، وتطوير البرنامج النووي الإيراني ، وبمرور الوقت ومع الواقع الجديد في المنطقة فضّلت عدم الانضمام إلى المبادرة الأمريكية لتشكيل تحالف مناهض لإيران بهدف إدانتها بشكل علني ، وتأكيد التقارب الحذر مع ايران في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما (٢٠٠٨ - ٢٠١٦) ، ومحاولة إيجاد طرق للتفاهم معها ، وهو الموقف الذي تبنته كل من (قطر والكويت) في مواجهة محور آخر أكثر تشدداً ضم كل من (السعودية والبحرين) ، مع احتفاظ دولة الإمارات بحالة من التوازن في علاقاتها من طريّ الصراع .[١]

لقد سعت الولايات المتحدة إلى حماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي . ولكنها فشلت في ارساء الاستقرار وتحقيق الديمقراطية واعادة بناء الدولة العراقية من جديد .[٢]

وأثبتت السنوات والأحداث في ظل حكم الرئيس جورج بوش الأبن ، ثم عهد الرئيس باراك اوباما عدم تحقيق النتائج المطلوبة من عملية غزو العراق بعد أن اتسعت دائرة الإرهاب العالمي ، وتصاعد القوى الإرهابية في

(١) محمد السعيد إدريس ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

(٢) محمد أيوب ، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج : الاستراتيجيات والفاعلية والعواقب" ، تقرير موجز ، علاقات الخليج الدولية ، مركز الدراسات الدولية والإقليمية ، جامعة جورجتاون ، كلية الشئون الدولية ، مؤسسة قطر ، الدوحة ، ٢٠١٠ ، ١٥ ، ص٢١٢ .

العراق والمنطقة ، وأن الحرب لم تؤد إلا إلى مزيد من العنف والإرهاب ، والتي تصاعدت مع بروز ما يعرف ب (الربيع العربي) ، ووصلت تطوراته إلى الفوضى والصراعات الداخلية التي زعزعت الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط . وتجسدت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من العراق في الموقف الأكثر تشدداً من قبل السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز الذي أتبع سياسة أطلق عليها (النأي بالنفس) عن العراق وما يحدث فيه ، والذي جعل هناك تراجعاً للدور السعودي والخليجي تجاه العراق ، وفضّلت المملكة في ظل التحديات الإقليمية هذه إلى أن تتبع سياسة مشاركة (إيران وتركيا) في الدور الإقليمي تارةً ، ومحاولة احتواء الدور الإيراني تارةً أخرى . وثبت في نهاية المطاف عدم جدوى هذه السياسة التي لم تحقق الأهداف المرجوة للسياسة السعودية .[1]

ثانيا : العلاقات السياسية والأمنية في ظل الحكومات العراقية بعد العام ٢٠٠٤

١ – حكومة الدكتور أياد علاّوي

استمرت الولايات المتحدة بمسعى تغيير النظام واقامة حكم ديمقراطي جديد ، وتم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة الأولى برئاسة الدكتور أياد علاّوي للمدة (من٢٠٠٤/٦/٢٨ والى ٢٠٠٥/٤/٦) ، وعيّن مجلس الحكم الأنتقالي الشيخ غازي الياور رئيساً للجمهورية ، وفي اليوم نفسه الذي كلف به الدكتور أياد علاّوي في ٢٨ حزيران تم اعلان أسماء الوزراء الذين سيؤلفون الوزارات ، وأنحل مجلس الحكم المؤقت

(١) غريغوري غور ، "الإستراتيجية الأمنية للمملكة العربية السعودية" ، في: تقرير موجز ، علاقات العراق الدولية ، ص١٣؛ محمد عباس ناجي ، "داخل الدائرة: تحول القوى كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية" ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، الملاحق ، العدد١٩٧ ، القاهرة ، يونيو/حزيران٢٠١٤ ، ص٣٥.

لتنتقل السيادة الى العراقيين[١] .

وبدأت الحكومة أعمالها في الاعداد من خلال التهيئة لاجراء الأنتخابات البرلمانية وتشكيل البرلمان وبقية اجراءات التحولات الديموقراطية[٢] ، ولعل من أبرز سمات هذه الحكومة أن اتجاهها السياسي يؤكد على الساحة العربية والانتماء العربي للعراق وتعزيز علاقاته العربية[٣] . لذلك فقد أستهل الدكتور أياد علاّوي أولى جولاته الخارجية لزيارة السعودية لتأكيد ماسمي بالعمق العربي للنظام العراقي الجديد ، وزيارته لدول الجوار (إيران وسوريا) وتطمينهما بأن العراق لن يكون "منطلقاً لأي هجوم عليهما"[٤] .

وأستقبل في ٢٧ تموز٢٠٠٤ العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز رئيس الوزراء العراقي ، وأكد اللقاء على "وحدة وسيادة العراق واستقرار أمنه" ليأخذ دوره الفاعل في الساحات العربية والاسلامية والدولية ، ودعم أوجه التعاون بين البلدين وسبل تعزيزها[٥] . وبادرت السعودية بمقترح أرسال قوات من دول عربية وأسلامية الى العراق لحفظ الأمن ، وجاءت من نتائج زيارة الدكتور أياد علّاوي الى الرياض تجسدت من خلال اشادت المملكة بنجاح الانتخابات البرلمانية ، وأنتخابات مجالس المحافظات العراقية التي جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥

(١) عبدالجبار كريم عبد الأمير الزويني ، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غيرمنشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١١ ، ص١٩٤-١٩٥ .

(٢) عديد دويشا ، عراق الحقبة الجمهورية ، تأريخ السياسي ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، المراجعة العامة أحسان عبدالهادي الجرجفجي ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١٢٢-١٢٥ .

(٣) فيبي مار ، عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، المراجعة العامة أحسان عبد الهادي الجرجفجي ، ، دار المرتضى للنشر ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٥٥ .

(٤) ينظر :

. http : \\ www . alwatan . com \graphics \٢٠٠٤\٠٧jul \daily html \news . html

(٥) ينظر ، . ٣ . ٠٥-٢٠١١=ww . bna . bh \portal \news \٣١٢٩٧?date

معتبرة أنها خطوة مهمة للعراق في استعادته سيادته وأستقلاله ، وأعلنت متأملة بأن تعزز وتحقق هذه الأنتخابات المصالحة الوطنية ، والتي تكفل بدورها وحدة واستقلال العراق وأستقراره السياسي[1] .

يبدو أن حكومة الدكتور أياد علاّوي وعلى الرغم من عمرها القصير. إلا إنها نالت بمجمل توجهاتها السياسية قبول ودعم السياسة السعودية ، ولوحظ ظهور بوادر حقيقية لتحسن العلاقات الثنائية العراقية - السعودية .

٢ – حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري

أنتجت العملية السياسية حكومة جديدة في العراق ، اذ تولى الدكتور إبراهيم الجعفري منصب رئاسة الوزراء في العشرين من آيار ٢٠٠٥ واستناداً لما أفرزته الانتخابات ، لذلك يلاحظ أن مهام هذه الحكومة الرئيسة كانت تتمثل في كتابة الدستور، وقضايا مثل الفيدرالية وتأسيس الأقاليم والعلاقة بين الحكومة المركزية واقليم كردستان العراق[2] ، ويتجلى لنا بذلك حجم التحديات الداخلية التي واجهتها حكومة الجعفري . الا أنها انتهجت سياسة خارجية لتسوية ما خلّفه النظام السابق من علاقات مع دول الجوار وخلق التعاون الأمني والتجاري والاقتصادي ، والسعي للمشاركة الإيجابية في المنظمات العربية والإسلامية مثل (منظمة المؤتمرالإسلامي) و (الجامعة العربية) و (الأمم المتحدة) الأمرالذي عزّز الى حد ما من مكانة العراق دولياً ، وحشّد الإمكانات لإسقاط ديونه من خلال مؤتمرالدول المانحة و (نادي باريس) ، وحفّزجامعة الدول العربية

(١) جاسم يونس محمد الحريري ، "تأثير الأنتخابات العراقية على الأوضاع السياسية في دول مجلس تعاون الخليج العربية " ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد٢٧ ، نيسان ٢٠٠٥ ، ص٤٩ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٦٥ ص٦٦ ص٦٩ ص٧٠ ص٧٢ .

على عقد (مؤتمر الوفاق العراقي الأول) في مصر والثاني في بغداد[١] .

وفي الأتجاه نفسه ، وعلى صعيد الدستور العراقي كان موقف دول مجلس التعاون الخليجي ومنه السعودي بأنه لا يختلف كثيراً عن موقف الجامعة العربية في اجتماع وزراء الخارجية في القاهرة المنعقد في ٦ أيلول ٢٠٠٥ ، والذي رفض الصورة القاتمة لمستقبل العراق التي لوحظت بعد إضافة المادة (الثالثة) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، والتي تنص على أن العراق متعدد القوميات والمذاهب والأديان ، والعرب فيه جزء من الأمة العربية .

ويظهر هنا أن السياسة السعودية كانت تسعى على تقديم العون ومساعدة العراق في موضوع إسقاط الديون ومعارضة تقسيم هذا البلد العربي الجار لها . ولكنها من جانب آخر كان لها تخوفات واضحة في سياستها في عدم قبولها ببزوغ ماسمّي بالحكم (الشيعي) في المنطقة ، والذي يساعد على تنامي النفوذ الإيراني من خلال طبيعة وتوجهات أية حكومة عراقية قادمة[٢] .

٣ ـ حكومتيّ نوري المالكي (آيار ٢٠٠٦ ـ أيلول ٢٠١٤)

تشكّلت حكومة نوري كامل المالكي الأولى بعد مخاض عسير، وظهور نتائج الانتخابات البرلمانية بفوز الائتلاف العراقي الموحد (الشيعي) وشركاؤه الأكراد ، ليضيف كتلة (سنية) جديدة شاركت في تشكيلة الحكومة الجديدة ، وأطلق على هذه الحكومة (حكومة الوحدة الوطنية) في عام

(١) فاطمة حسين سلومي ، "الحكومة الإنتقالية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (التحديات-الإنجازات) " ، مجلة الاستاذ ، بغداد ، العدد٢٠٨ ، المجلد الأول ، ٢٠١٤ ، ص٣٣٨-ص٣٤١ .

(٢) نبراس المعموري ، محنة الدستور وإشكالية التعديل ، العربي للتوزيع والنشر ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص١٠٨ ص١٠٩ .

٢٠٠٦[١] . وأعلن برنامج حكومة الوحدة الوطنية والذي في أحد جوانبه إلتزام الحكومة العراقية بالقوانين والأعراف الدولية وبما يحفظ مصالح العراق وأمنه واستقراره ، و إقامة علاقات ودية مع دول الجوار من خلال مبدأين :

١ - عدم السماح بإستخدام الأراضي والموارد العراقية بشكل يتعارض مع مصالح أي من دول الجوار.

٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، ورفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للعراق .

وكان خير مثال على ذلك هو إعادة فتح ثلاثين بعثة دبلوماسية للعراق في الخارج ، منها بعثتين لدى المملكة العربية السعودية في مدينتيّ (الرياض وجدة) ، فضلاً عن برنامج الحكومة الأمني الذي تضمن حماية سيادة العراق وحدوده من خلال تنمية بناء وتعزيز قدرات القوات الأمنية والعسكرية بشكل تدريجي وبما يضمن جاهزيتها لتسلم الملف الأمني في البلاد ، والذي يعزّز الأمن والأمان للعراق ، ويعود بالتأثير الإيجابي لتعزيز أمن المنطقة عامةً ودول جوار العراق خاصةً[٢] .

وعلى صعيد العلاقات السياسية بين العراق والسعودية ، فقد زار المالكي السعودية وبصحبته كبار رجال الأعمال والدبلوماسيين العراقيين ، وأستعرض المالكي في هذه الزيارة العلاقات الأخوية التاريخية والجغرافية بين البلدين مؤكداً أن الطرفين شركاء في صناعة أواصر الحاضر والمستقبل ، وأكد أن حكومته ستقوم بتأهيل وتأمين (منفذ عرعر الحدودي) لخلق المرونة اللازمة والانسيابية المطلوبة لتسهيل التجارة بين البلدين من خلال زيادة حجم التبادل

(١) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٧٦ ص٧٧ .

(٢) ينظر ، برنامج حكومة الوحدة الوطنية ،

http : //www . iraqcenter . net/vb/showlhread . php?t=٣٤٢٥٩ .

التجاري ، وفتح آفاق الاستثمار لرجال الأعمال السعوديين للعمل في الاراضي العراقية ، و إعادة بناء العراق من خلال قطاعات النفط والغاز والصناعة والزراعة والخدمات مشيراً الى قانون الاستثمار الأجنبي الجديد في العراق الذي يضمن حقوق المستثمر كاملة ، وأختتم زيارته بالاشارة الى دور السعودية بقيادة الملك عبدالله بن عبد العزيز في أن يعود للعراق أمنه وأستقراره للقيام بدوره في مختلف الصعد العربية والدولية ، وتلقيه تأكيدات في حرص السعودية على وحدة العراق وسلامة أراضيه[١] .

أن تدهور الوضع الأمني في العراق أقلق السعودية ، وجعلها تتقدم بمبادرة (وثيقة مكة) في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٦ تحت رعاية (منظمة التعاون الاسلامي) ، بالتعاون مع (أكاديمية الفقه الاسلامي العالمية) ، وأصدر الاجتماع إعلاناً منع فيه التقاتل بين الطائفتين (الشيعية والسنية) معتمداً على المبادئ الأساس في الاسلام التي تطبق على المسلمين دون استثناء ، معتبرين أن الاختلافات بين المدرستين الفكريتين ليست سوى اختلافات في الرأي والتفسير ولا في الايمان ، وقد حصل الأعلان على تأييد كبار العلماء المسلمين[٢] .

من جهة أخرى ، قال (المستشار الأمني) السعودي نواف عبيد في مقالة له في صحيفة واشنطن بوست في ٢٩ تشرين الثاني٢٠٠٦ بان المملكة لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه المجازر التي ترتكب ضد (السنة) في العراق ، ولو أدى ذلك الى حرب اقليمية في المنطقة لأن عدم التحرك ستكون نتائجه أسوء من

---

(١) ينظر ، سعيد الجابر ، زيارة المالكي للسعودية والأبعاد الاقتصادية ،
http : //elaph . com/web/economics/٢٠٠٦/٧/١٥٩٩٠٢ . html .

(٢) غيرد نومان ، "محددات السياسة الخارجية وانماطها : (توازن كلي) و (إستقلالية نسبية) في ظروف متباينة" ، المملكة العربية السعودية في ميزان الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ، بيروت ، أيلول٢٠١٣ ، ص٤٠٥-٤٠٦ . .

خلال الهيمنة الايرانية في المنطقة . وأتهم وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الولايات المتحدة بتسليم العراق الى ايران من خلال سياستها الخاطئة فيه في حديثه له أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في أيار٢٠٠٥ .[١]

وبعد القاء القبض على صدام حسين وانتهاء محاكمته بجرائم ضد الانسانية من خلال صدور حكم الأعدام بحقه ، وتوقيع رئيس الوزراء المالكي أمر تنفيذ الاعدام في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٦ ، عبرّت السعودية عن أسفها وشعورها بالمفاجئة لتنفيذ حكم الأعدام خلال الاشهر الحرم وتحديداً في أول أيام عيد الأضحى ، وأعلنت ذلك (وكالة الانباء السعودية) الرسمية بقولها :

"أن على قادة الدول الأسلامية أظهار احترام هذه المناسبة المباركة (عيد الأضحى) وليس الاقلال من شأنها" ، في أشارة واضحة لانتقاد ضمني للحكومة العراقية[٢] ، فضلاً عن اعتقاد السعودية أن من المتوقع أن تستغرق محاكمة صدام لعقود من الزمن من خلال المداولات والاجراءات القانونية[٣] .

لذلك نجد أن السعودية بدأت تتوجس حذراً من حكومة المالكي ، وفي آذار٢٠٠٧ وصف الملك عبد الله بن عبدالعزيز أن الوجود الامريكي في العراق عبارة عن إحتلال أجنبي غير شرعي ، وعبّر عن قلقه من الانسحاب الأمريكي المبكر ، ولم تستطع السعودية كتم الشك والعداء الشخصي الى المالكي ، وتحليل سياسته على أنها تصب بمصلحة (الشيعة) ومتحالفةً مع ايران الاسلامية ، الأمر الذي عقّد الأمور ودفع باتجاه تدخل سفير الولايات المتحدة في العراق (الأسبق) زلماي خليل زاد باتهام السعودية في تموز٢٠٠٧ بتقديم الدعم الى

(١) ينظر : احمد صدام ايدام ، المصدر السابق ، ص٢٥٢ .

(٢) "ردود أفعال متباينة على أعدام صدام" http : \\www . news . bbc . co . uk .

(٣) "ردود اعدام صدام حسين عربياً . . افراح واستهجان وصلاة غائب" ،

http : \\www . aljazeera . net

مجموعات معادية للحكومة العراقية ، وهذا الاتهام رفضته الرياض . وبذلك فان العلاقات العراقية - السعودية في هذه المرحلة لم تصل الى مستوى الثقة وبقيت تتروح بين توالي الاتهامات والتوتر بين البلدين[١] .

عانت حكومة المالكي الأولى (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) ، وحتى الثانية (٢٠١٠ - ٢٠١٤) كثيراً من سوء الأوضاع الأمنية . ولكن العراق على الرغم من معاناته في حفظ الأمن والمحافظة على التوازن اللازم لإدامة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه ، نجده خاض غمار مفاوضات جادة مع الولايات المتحدة تمخض عنها توقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين في حزيران ٢٠٠٨ والتي تضمنت نقطيتين أساسين :

١ - سحب القوات الأمريكية من العراق وفقاً لجدول زمني يبدأ من حزيران ٢٠٠٩ ولغاية كانون الأول ٢٠١١ .

٢ - أطلاق تسمية (معاهدة الإطار الاستراتيجي) التي أشارت الى تعاون العراق والولايات المتحدة في جميع المجالات .

وقد واجهت دول مجلس التعاون الخليجي موقفاً حرجاً بعد أن تم التوصل إلى هذه الاتفاقية ، وبدء مرحلة جديدة في العلاقات العراقية - الأمريكية كانت صورتها غامضة ، إذ تخوفت دول المجلس من حدوث فراغ سياسي أو أمني يتركه الوجود الأمريكي في البلاد يؤدي إلى عدم الاستقرار، على الرغم من وجود علاقات إستراتيجية ثابتة بين الولايات المتحدة ودول المجلس أنعكست في عهد إدارة الرئيس اوباما في بناء تحالف أمني قوي ومتعدد الأطراف معها[٢] . إلا أن دول المجلس شعرت بقلق لأنها أعتقدت أن خروج القوات الأمريكية من

(١) غيرد نونمان ، المصدر السابق ، ص٤٠٥-٤٠٦ .

(٢) ينظر : اتفاق سحب القوات الأجنبية في العراق ، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ، مطبعة بابل ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

العراق سيجعل من إيران دولة إقليمية كبرى في المنطقة ، وتميل الكفة لها في ظل حالة عدم التوازن بين طهران والعواصم الخليجية مما تزيد من مساحة تدخلها في الشأن العراقي .[١]

وعقدت دول مجلس التعاون الخليجي قمة في الرياض في كانون الأول عام ٢٠١١ ، أكدت في البيان الختامي لها عن خشيتها من الفراغ الأمني في العراق بعد أن كانت تعول على الوجود العسكري الأمريكي فيه ، وأرتباطها مع الولايات المتحدة بتحالفات واتفاقيات مشتركة ، وتخوفها من تصاعد التنافس الإقليمي في العراق خاصة بين (إيران وتركيا) .[٢]

أستطاع العراق في تحويل علاقته بالولايات المتحدة من (الاحتلال الى الشراكة) بغض النظر عن إمكانات وثقل البلدين[٣] ، الأمر الذي جعل دول مجلس التعاون الخليجي ومنها السعودية تنظر بعين الأهمية والتخوف من هذا الانسحاب[٤] ، فضلاً عن ربما تحقق حالة من الفوضى في المنطقة يسعى الخليجيون بأي شكل من الأشكال بمنع وصولها الى بلدانهم من خلال محاولتهم اقناع الأمريكان بعدم الانسحاب الكامل من العراق ، وترك قوة قتالية فيه ليست لحمايته فحسب ، بل لحماية بلدانهم من الأخطار الإقليمية المحيطة ، فضلاً عن احتفاظهم بالحد الأدنى من علاقاتهم بإيران ، ودعمهم لقيام

(١) مايكل ايزنستان ، مايكل نايتس ، احمد علي ، "النفوذ الإيراني في العراق الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٣٨ ، بيروت ، حزيران/يونيو ٢٠١١ ، ص١٥٠ .

(٢) الشرق الأوسط (صحيفة) ، ٢٠١١/١٢/٢٠ ؛ الزمان (صحيفة) ٢٠١١/١٢/١٨ .

(٣) سرمد العبيدي ، "العلاقات العراقية–الأمريكية من الاحتلال الى الشراكة" ، ملف شهري العدد ١٠٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، آيار ٢٠١٢ ، ص٦–٧ .

(٤) علي عودة العقابي ، "اثر الانسحاب الأمريكي من العراق على دول الخليج العربي" ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد٥٢ ، نيسان ٢٠١٢ ، ص١١–١٧ .

حكومة عراقية يشترك فيها جميع القوائم الفائزة في الأنتخابات ، واتخاذ موقف محايد وبمسافة متساوية من الجميع لضمان ولادة حكومة عراقية تسد الفراغ الأمني في العراق وتمنع الفوضى المتوقعة والتي ربما ستصل لبلدانهم بأي شكل من الأشكال ، وتسبب انعكاسات سلبية على صعيد الأنظمة الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم السعودية[١] .

من جانب آخر، فقد شكّل نوري المالكي قائمة جديدة باسم (دولة القانون) للدخول في انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ ، والتي تعدّ انعكاساً واضحاً ومقياساً مهماً للانتخابات البرلمانية القادمة في عام ٢٠١٠ ، ولأهمية هذه الانتخابات أستمر المالكي بتأكيد نيته في بناء حكومة مركزية قوية ، واجتذاب أغلب المكونات الداخلة في العملية الانتخابية ، مع بروز عوامل خلافية داخلية أضافت تعقيداً واضحاً للمشهد السياسي العراقي ، وخاض المالكي انتخابات آذار عام٢٠١٠ لتظهر نتائجها بحصول (ائتلاف العراقية) بزعامة أياد علّاوي على (٩١) مقعداً ما نسبته (٢٨٪) ، وحصول (ائتلاف دولة القانون) على (٨٩) مقعداً ما نسبته (٢٧,٤٪) ، وظهر التنافس بشكل واضح بين الفائزين علاوي والمالكي لتشكيل الحكومة الجديدة ، وظهرت معه الكثير من التدخلات من دول الجوار لحل الاشكاليات العالقة بينهما[٢] .

وبادرت السعودية من خلال نداء العاهل السعودي عبدالله بن عبد العزيز الى رئيس الجمهورية (الأسبق) جلال الطالباني وجميع القادة والأحزاب المشتركة في الانتخابات الى الاجتماع في العاصمة الرياض ، وتحت مظلة الجامعة العربية للسعي الى حل جميع المعوقات التي تواجه تشكيل الحكومة الجديدة على

(١) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، "تداعيات الانسحاب العسكري الأمريكي المحدود العراق على بلدان الخليج العربي" ، مجلة المرصد الدولي ، جامعة بغداد ، العدد ١٣ ، ، حزيران ٢٠١٠ ، ص٤٩ .
(٢) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٥٢ ، ١٥٦ .

الرغم من مرور ثمانية أشهر على أجراء انتخاباتها ، وأكد الملك عبدالله بقوله :

"الجميع يدرك بأنكم على مفترق طرق تستدعي بالضرورة السعي بكل ماأوتيتم من جهد لتوحيد الصف ، والتسامي على الجراح ، وابعاد شبح الخلافات و إطفاء نار الطائفية البغيضة" . وقد حظيت مبادرة السعودية بترحيب من (ائتلاف العراقية) عن لسان المتحدثة الرسمية بأسمها فيها ميسون الدملوجي ، ولكن لم تلق استحسان باقي الكتل العراقية الفائزة ، فقد وصفها القيادي في الكتلة الكردية محمود عثمان أن المبادرة متأخرة جداً وستعيد خلط الأوراق وتعقيدها ، وفي الوقت نفسه تشجع كتلة أياد علاوي على عدم التجاوب مع مبادرة الأكراد بضرورة الأجتماع في أربيل . أما عن كتلة دولة القانون) فقد وصفها النائب سامي العسكري بأنها "ليست أيجابية ، فليس للسعودية دور في العراق لانها لم تتوخ الحياد في السنوات الماضية ، لقد كان للسعوديين دائماً موقف سلبي أزاء المالكي وقائمة دولة القانون ، ولو كانت هذه المبادرة قد جاءت من دولة أخرى لكانت حظوظها بالقبول أفضل بكثير"[1] .

تمخض عن المفاوضات الشاقة بين الأطراف السياسية العراقية تكليف المالكي مجدداً بتشكيل الحكومة الجديدة ، والتي ضمت في طياتها نظام المحاصصة السياسية الفائزة ، مع مشاركة (سنية) في هذه الحكومة[2] . الأمر الذي لم يضف جديداً للعلاقات العراقية - السعودية بل عزّز تباعدها ، وأنطلاقها بعيداً عن المسارات الحقيقية للوصول الى حالة من التحسن في هذه العلاقات . فقد أكدت السعودية من خلال اتخاذها في ١٩

(١) ينظر ، "ملك السعودية يدعو الأحزاب العراقية لعقد محادثات في الرياض" ،
www . bbc . com . ١٠١٠٣٠ –saudiiraq –parties .

(٢) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ١٥٧–١٥٩ .

كانون الأول٢٠١٠ قراراً باعدام أربعين عراقيا بتهم **"باطلة"** كما وصفها وزير حقوق الأنسان العراقي (الأسبق) محمد شياع السوداني مبيناً انها تفتقد لضمانات المحاكمة العادلة بسبب صدورها عن القضاء السعودي من دون حضور جهات عراقية رسمية ، فضلاً عن ذوي المتهمين وحسبما تنص عليه الأعراف والحقوق القانونية ، الأمر الذي ذكرته عدد من منظمات المجتمع المدني العراقية متهمةً السعودية بأعدام العديد من العراقيين في سجونها ، والحكم على آخرين لأسباب وصفتها ب"الملفقة" ، في حين يقبع في السجون العراقية عدداً ممن يسمّون (المقاتلين العرب) الذين يقاتلون ضمن صفوف تنظيم القاعدة الارهابي ويحملون الجنسية السعودية[١] .

ومع تصاعد الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية والتي عرفت "بالربيع العربي" ، ومنها السعودية خلال الأشهرالأولى من عام٢٠١١ ، والتي اتبعت فيها السلطة السعودية مرونة أدهشت المراقبين للشأن السعودي ، وأخفقت هذه الاحتجاجات المتفرقة التي جرت في البلاد في أن تتحول الى حركات شعبية تطالب باسقاط النظام القائم ، وفسّرذلك بأنه قدرة النظام على اعادة توزيع الريع النفطي على المواطنين مع دعم خارجي لقيه النظام من حلفائه الغربيين ، وظلت مرونة النظام الملكي السعودي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية أساس نجاحه في تجاوز الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها العديد من الدول العربية منذ عام ٢٠١١ .[٢]

بدأت العلاقات بين السعودية والعراق بالتحسن التدريجي في منتصف

(١) "العراق والسعودية يوقعان اتفاقية لتبادل السجناء" ، http : //www . alsumaria . tv .

(٢) مضاوي الرشيد ، "مستقبل مطالب الاصلاح في السعودية" ، أحمد يوسف أحمد واخرين ، مستقبل التغيير في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٦٧١ .

شباط ٢٠١٢ ، وقامت السعودية بتسمية فهد بن عبدالمحسن الزيد (سفيراً غير مقيم لدى بغداد) بعد قطيعة دبلوماسية دامت لأكثر من عشرين عاماً[١] ، وفسّرت مبادرة السعودية في تلك المرحلة بأنها لم تكن مبنية على أساس تحسين العلاقات بين البلدين ، بل كان في حاجتها لرأب الصدع في موضوع السجناء السعوديين الذين حكم عليهم بالأعدام من قبل القضاء العراقي ، وكشف موفق الربيعي (مستشار الأمن الوطني) العراقي في ٢٧ شباط ٢٠١٢ عن قرب توقيع أتفاق بين العراق والسعودية لتبادل السجناء غير المحكومين بالأعدام ، مشيراً الى عدم قدرة الحكومة العراقية على تبادل السجناء الذين صدرت بحقهم احكاماً سابقة وذلك لعدة أسباب منها :[٢]

١ - تعارض ذلك مع الدستور العراقي .

٢ - تنفيذ السعودية لاحكام أعدام بحق مواطنين عراقيين .

وقد جاء تأكيد سلوك السعودية غير الودي تجاه العراق من خلال استضافة الأخير لأعمال (القمة العربية) الثالثة والعشرون التي عقدت في بغداد في آذار ٢٠١٢ ، وهي ثالث قمة تستضيفها بغداد بعد قمتي عاميّ ١٩٧٨ و١٩٩٠ ، وحضرها عشرة رؤساء وملوك من الدول العربية ، فضلاً عن بان كي مون (الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة) ، بأستثناء السعودية التي أرسلت رسالة سياسية بتخفيض مستوى التمثيل في حضورها لأعمال هذه القمة الى درجة (السفير) متمثلةً بحضور السفير أحمد قطان (مندوب المملكة لدى جامعة الدول العربية) بدلاً عن العاهل السعودي أو ولي العهد أو وزير الخارجية أسوة ببقية الدول العربية المشاركة ، لتسجل بذلك السعودية أدنى مستوى في التمثيل بين جميع الدول العربية المشاركة ، ولتؤكد رسالتها

(١) "العراق والسعودية يوقعان اتفاقية لتبادل السجناء" ، المصدر السابق .

(٢) المصدر نفسه .

في سوء علاقاتها السياسية بالعراق في ظل حكومة المالكي[١] ، فضلاً عن أدراك الدول الخليجية الى أن عودة العراق الى ممارسة دوره الاقليمي يعدّ تحدياً لها في المنطقة وأن الدول الخليجية كانت تقود مشروعاً لافشال التجربة الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣[٢] .

لم تشهد العلاقات بين العراق والسعودية أي تحسن أيجابي حتى في الأشهر الأخيرة من عمر حكومة المالكي ، بل على العكس شهد عام ٢٠١٤ اتهامات متبادلة بين البلدين بسبب أزدياد الظروف الأمنية سوءاً في العراق . ففي أول تعليق رسمي للسعودية على سوء الأحداث الأمنية في العراق أتهمت رئيس الوزراء المالكي بدفع بلده نحو الهاوية بسبب اعتماده سياسة "الاقصاء" للعرب (السنة) ، وفي الوقت نفسه ، طالبت السعودية ب"الأسراع في تشكيل حكومة وفاق وطني" ، الأمر الذي دفع حكومة المالكي الى اصدار بيان يحمّل السعودية مسؤولية الدعم المالي الذي تحصل عليه الجماعات الأرهابية لتصل الأمور الى حدود الأبادة الجماعية في العراق ، وأن موقف السعودية من الأحداث الأمنية يعدّ نوع من "المهادنة للأرهاب"[٣] ، فضلاً عن أتهام المالكي للسعودية وقطر"بإعلان الحرب على العراق" ، معتبراً أن الرياض تبنت دعم الأرهاب في المنطقة والعالم ، وأن الدولتين الخليجيتين حفزّتا المنظمات الأرهابية ، ومن بينها تنظيم القاعدة من خلال دعمما له سياسياً ومالياً وأعلامياً[٤] .

---

(١) ينظر ، القمة العربية ٢٠١٢ بغداد ، http : \\ar . m . wikipedia . org ، wiki .

(٢) اسراء محمد عليوي العكيدي ، العراق والمنظومة الأمنية في الخليج العربي (دراسة مستقبلية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ص١٥٩ .

(٣) "العراق يتهم السعودية بدعم الجماعات الأرهابية والمعارك على أبواب بغداد" ، http : \\www . alghad . com .

(٤) ، "المالكي يتهم قطر والسعودية بإعلان الحرب على العراق" ،

يظهر لنا أنه خلال حكومتيّ المالكي للمدة بين (٢٠٠٦ - ٢٠١٤) لم تشهد فيها العلاقات العراقية - السعودية تقدماً يذكر في المجالات الثنائية بين البلدين ، بل بقيت هذه العلاقات متوترة وغير مستقرة لحين تغيير الحكومة العراقية بعد الانتخابات البرلمانية في نيسان عام ٢٠١٤ .

http : \\www . alnour . com . lb \news \ordinary \٢٨٧٢٤٧ .

المطلب الثانى :
البعد الأمني

لم يكن البعد الأمني بعيداً عن التوتر الذي شهدته العلاقات السياسية بين العراق والسعودية ، فقد كانت عملية تغيير النظام العراقي من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ ومابعدها فيها تبعات أمنية وعسكرية[١] . وتزايدت التحديات الأمنية في العراق من خلال كثرة أعمال العنف والتفجيرات الأرهابية عبر الأشخاص أو المركبات المفخخة ، فضلاً عن فلتان أمني كبير وأعمال سرقة للمال العام ، وتنامي بروز جماعات أرهابية تدعي الأسلام وتحث لقتال القوات الأمريكية ، ومحاربة كل من يتعاون معها أشخاصاً كانوا أم حكومات ، وكان للفتوى التي صدرت عن (٢٦) عالماً دينياً سعودياً يقودهم (رئيس المحكمة العليا) في السعودية محمد اللحيدان في تشرين الثاني ٢٠٠٤ الأثر الكبير في دخول السعودية لدائرة الاتهام بضلوعها في التحريض على الأرهاب ، وتكفير طائفة كبيرة من الشعب العراقي لاتؤمن بالفكر الوهابي من خلال أستخدام وسائل الأعلام التي تسيطر عليها مثل القنوات الفضائية والمواقع الألكترونية والمجلات والصحف ، اذ أن مضمون الفتوى هي دعوة الشباب السعودي للذهاب الى العراق ، والأنخراط في المجاميع المسلحة بدواعي محاربة القوات الأمريكية . فقد أكدت دراسة أعدها (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى) في عام

---

(١) بول بريمر بالأشتراك مع مالكولم ماك-كونل ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٧-١٨-٢٠ .

٢٠٠٦ اعتماداً على (صحيفة الوطن) السعودية في عام ٢٠٠٦ ان عدد القتلى ممن يسمّون ب (الجهاديين السعوديين) بلغ (٢٠٠٠) مقاتلاً ، فضلاً عن نشر السعودية تقريراُ آخراً ل (صحيفة نيويورك تايمز) في عام ٢٠٠٧ يؤكد فيه أن قوة أمريكية داهمت موقعاً لجماعة القاعدة الأرهابية قرب (سنجار) شمال العراق ، وعثرت على البيانات تضم أسماء ومعلومات أكثر من (٧٠٠) مقاتل سعودي وعربي ، وأن أغلبهم سعوديين تم تجنيدهم وتنظيمهم في الجامعات والمساجد وبقية أماكن عملهم في المملكة وأرسالهم الى العراق[١] .

وعلى سبيل المثال ، في ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٤ بايع أبو مصعب الزرقاوي (أردني الجنسية) أبن لادن لتتخلى هذه الجماعة عن مسمى (التوحيد) ولتركز على (الجهاد) من خلال تسميتها ب (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) ، ولكي تتوافد أعداد كبيرة من المقاتلين السعوديين الراغبين بالجهاد ليحتلوا المرتبة الأولى في أعداد المقاتلين في العراق[٢] .

ان تسلسل الأحداث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد فتح شهية رموز التيار السلفي في السعودية نحو العراق وقبلها افغانستان ، وتدافع عناصر التنظيم (الجهادي) الى العراق بعد أن تعهد لهم أصحاب الفتاوى توفير مصادر التمويل والتهريب والتسلل والتغطية الشرعية وربطها بالمقاومة العراقية ، ووصل عددهم بين ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ عنصر سعودي شاركوا في أعمال العنف والجماعات المسلحة من تنظيم القاعدة وأخواتها ، وتحولت الساحة العراقية الى جذب المخزون البشري لتنظيم القاعدة في السعودية ، ومن ثم قرّبت

(١) خضر عواد الخزاعي ، تاريخ العلاقات العراقية –السعودية . . الدور التخريبي لآل سعود في العراق ، http : \\www . kitabat . com\author\٣٢٩٥ .

(٢) خليل الربيعي ، السلفية في العراق (دراسة في التاريخ والفكر) ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٤٠-١٥١ .

الحرب على العراق المسافة بين الحكومة السعودية وحليفها التيار الوهابي السلفي ، واستثمار الحكومة السعودية الحرب في العراق كخيار بعد أن وظّف الحليف الديني الوهابي خطابه خلال عقد من الزمن الماضي في نقد الحكومة السعودية ، والتمسك بالحكومة كملجأ سني لهذا الحليف في مقابل البروز (الشيعي) في العراق وخطره بالنسبة لهم في المستقبل . وقد دعمت الحكومة السعودية بعد أحتلال بغداد عام ٢٠٠٣ حليفها الديني الوهابي بجرعات طائفية وتطويروسائل التعبئة الطائفية أعلامياً ، واحتضان أقطاب التيار السلفي في الاعلام الحكومي ، وأستخدام هؤلاء الخطاب المتشدد على العراق كمؤشرواضح على هواجس القلق للحكومة والحليف الوهابي معاً ، ومن ثم الاستعداد الى مرحلة المواجهة المسلحة مع الشعب العراقي[1] .

أن التدخل الأقليمي في العراق كان له الأثر الكبير في عدم استقرار الوضع الأمني ، وتجسد في أستمرار أضعاف النموذج الديمقراطي وتشويه أيجابياته بالشكل الذي يمنع وصوله الى الدول الخليجية ، فضلاً عن المحافظة على أستمرار الصراع بين القوى السياسية والمكونات الأجتماعية العراقية لضمان بقاء العراق ضعيفاً وبعيداًعن المنافسة الأقليمية . وقد بيّنت (أستراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠٠٧ـ- ٢٠١٠) ذلك بقولها :

" ان التحدي الأكبرنتيجة للتحول السريع الذي يوفربيئة خصبة للأستقطاب الديني والمذهبي والعرقي في مجتمع تعددي ، مما يزيد بذلك التدخلات والسياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الأقليمية تجاه العراق الجديد" . لذلك يستدل مما تقدم أن دول المنطقة تستغل الخلافات الداخلية للمكونات العراقية ،

(١) فؤاد ابراهيم ، المصدر السابق ، ص١١٧-١٢٩ .

وطبيعة المجتمع العراقي التعددي في خلق التأثير اللازم على الملف الأمني في العراق وبما يحقق مصالحها[١] .

وفي سياق متصل ، فقد تحققت فرصة لتنظيم داعش الأرهابي بالهجوم على مدينة الموصل ثاني أكبر مدينة عراقية في ١٠حزيران ٢٠١٤ ، وأحتلالها وتمدده بأتجاه الجنوب على طول نهر دجلة ليسيطر على مدينتي الحويجة وبيجي في ١١ حزيران ٢٠١٤ ، ثم احتلال محافظة صلاح الدين تكريت في ١٢ حزيران ٢٠١٤ ، ونظراً للأنهيار الأمني الكبير أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي حالة الأنذار القصوى في ١٠ حزيران ٢٠١٤ لجميع قطعات الجيش والأجهزة الأمنية العراقية ، ودعا الأطراف والمنظمات الدولية لدعم العراق ومساندته في مواجهة هذا التنظيم الارهابي . فأستجابت الولايات المتحدة والدول الغربية وعدداً من الدول الاقليمية والعربية لمطالبة الحكومة العراقية بالتعاون لمواجهة هذا التهديد العالمي ، وتشكل تحالف دولي - أقليمي بدعم العراق في حربه ضد داعش[٢] .

وفي هذه الأثناء اتجه سياسين أمريكيين وعراقيين الى أتهام السعودية بدعم "**التمرد السني في العراق**" ، بل تجاوز ذلك الى اتهام السعودية بشكل علني من قبل الأمريكان بأن (٤٠٪) من المقاتلين الأجانب في العراق يحملون الجنسية السعودية ، فضلاً عن (٧٥٪) من الأنتحاريين خاصةً يحملون الجنسية السعودية ، وأموال تقدر بملايين الدولارات تصل الى العشائر(السنية) في العراق مصدرها (السعودية)[٣] .

(١) مثنى علي المهداوي ، "أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد ٢٠٠٣" ، مجلة دراسات دولية ، ، العددان ٧٢-٧٣، كانون الثاني-نيسان ٢٠١٨ ، ص ٣٨، ٣٩.

(٢) عماد علو ، " تحديات أدارة محافظة صلاح الدين ما بعد داعش" ، مجلة النهرين ، العدد الرابع ، بغداد ، كانون الأول ٢٠١٧ ، ص٢٢٢-٢٢٣.

(٣) أحمد الدباغ ، "بعد التقارب الأخير . . . هذه أبرز مراحل العلاقات العراقية السعودية" ،

وذكرت مصادر سياسية وأكاديمية عن أن دول مجلس التعاون الخليجي قد دعمت الأرهاب ولاسيما تنظيم داعش في العراق وكما يأتي :

١ - قبل أحداث الموصل بثلاثة أشهروعلى وجه التحديد في ١٢ - ١٣ آذار ٢٠١٤ عقد العراق (مؤتمربغداد الدولي الأول لمكافحة الأرهاب) بحضور ممثلوا ٢٥ دولة و١٢ منظمة متخصصة ، وأربعون باحثاً ليناقشوا على مدى يومين المحاور الرئيسة المتعلقة بالأرهاب ، وأكد رئيس الوزراء نوري المالكي أن "الظرف الأستثنائي للم نطقة والعالم يتطلب وقفة جدية وشاملة وأجراءات فورية ، مشدداً على أهمية تفعيل التعاون الأستخباري وحث الدول التي تنطلق منها فتاوى التكفير على وقفها" . ومن الملاحظات الملفتة للنظر في هذا المؤتمروفقاً لما ذكره (المتحدث بأسم المؤتمر) واثق الهاشمي "أن (السعودية وقطر) تعدّان من الداعمين الرئيسين للتنظيمات الأرهابية التكفيرية في العراق سيقاطعان المؤتمر" . في الوقت الذي شاركت فيه دول خليجية أخرى مثل (الكويت والبحرين والأمارات)[١] .

٢ - وقبل أيام من سقوط مدينة الموصل وتحديداً في ٢٨ آيار ٢٠١٤ كشفت السلطات العراقية عن رسائل أرسلت من المخابرات السعودية تدعو تنظيم داعش الى تصفية السنة المعتدلين (على حد تعبيرها) مبينةً عن زيادة دعم الرياض للتنظيم الأرهابي[٢] .

٣ - وأكد بيان للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي في ١٨ حزيران ٢٠١٤

---

http : \\www . sasapost . com

(١) "أنطلاق مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة الأرهاب" http : \\www . alahednews . com . lb؛ "مؤتمر مكافحة الأرهاب : قرارات تنتظر التطبيق" ، http : \\www . iraqhurr . org؛ وكذلك "توصيات مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة الأرهاب" ، http : \\www . non١٤ . net .

(٢) جاسم يونس الحريري ، "الدور الخليجي في العراق ، دراسة حالة أحداث الموصل" ، ص٦٧ .

أدانته للموقف السعودي ، ومسؤوليته عن ما صنعه داعش بحق المواطنين العراقيين معتبراً أن الموقف السعودي يدل على نوع من المهادنة للأرهاب ، وحمّل البيان السعودية ما تحصل عليه الجماعات الأرهابية من دعم مادي ومعنوي الذي نتج عنه جرائم تصل الى حد الأبادة الجماعية ، وسفك دماء العراقيين وتدمير مؤسسات الدولة والآثار والمقدسات الأسلامية ، ومحاولة وسائل أعلام تابعة للحكومة السعودية بأضفاء صفة الثوار على هذه الجماعات لتبرير الجرائم التي ترتكبها بحق المواطنيين الأبرياء[١] .

٤ - ألقى الرئيس السابق للمخابرات البريطانية الخارجية (M١٦) ريتشارد ديرلوف محاضرة في (المعهد الملكي للخدمات المتحدة) نقلت عنها صحيفة (الأندبندنت البريطانية) أن رئيس الأستخبارات السعودية السابق (بندر بن سلطان) توعد (الشيعة) في الشرق الأوسط بالأبادة الشاملة[٢] .

٥ - صرح السيناتور الأمريكي بيرني ساندرز (عضو مجلس الشيوخ المستقل) أن السعودية ليست حليفاً للولايات المتحدة ، وأنها تدعم الأرهاب وتموله وتستمر بمواصلة تمويل المدارس المتطرفة ، ونشر المذهب الوهابي المتطرف في العديد من البلدان بجميع أنحاء العالم منتقداً السياسة الأمريكية التي تعدّ أن السعودية شريكاً في الحرب على الأرهاب[٣] .

---

(١) جاسم يونس الحريري ، المصدر السابق ، ص ٦٨-٦٩ .

(٢) "صحيفة الأندبندنت البريطانية تكشف تورط السعودية في دعم تنظيم "داعش" في الأستيلاء على العراق" ، http : \\www . ypagency . net ؛ الأندبندنت "تتحدث عن دور السعودية في دعم "داعش" لأكتساح شمالي العراق http : \\www . alsumaria . tv .

(٣) "السيناتور الأمريكي بيرني ساندرز : يتهم السعودية بدعم وتمويل الأرهاب وأتهم غير ديمقراطيين" ، http : \\www . sada-alkhaleej . com ،

ينظر التفاصيل في التصريح باللغة الأنجليزية

http : \\www . theintercept . com .

٦ - دعا موقع رسمي لوزارة الشؤون الأسلامية السعودية الى الجهاد وحث الشباب على ما أسماه "قتال الطائفة الشيعية" ، ودعم المجاهدين بالمال اللازم لشراء السلاح للعمل على حماية حرمات الأسلام والدفاع عن العقيدة والشريعة الأسلامية[١] .

٧ - طالب مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة الدكتور محمد على الحكيم مجلس الأمن الدولي بضرورة تنفيذ قراراته لإيقاف الدعم السعودي لجماعة داعش الأرهابية ، ومحاسبة من يدعم ويقدم التسهيلات الى داعش الأرهابية لاسيما الجمعيات التي تجمع هذه الأموال للأرهابين ، وأعلن تقديم وزارة الخارجية العراقية طلباً الى السعودية للأستفسار عن إعلانها الرسمي بوجود منظمات دينية وأجتماعية تعمل في السعودية ، وترسل أموالاً لداعش تحت غطاء دعم أطفال مدينة الفلوجة العراقية[٢] .

وعلى الرغم من هذه المعلومات التي ترشحت عن الدور السعودي في دعم التنظيمات الأرهابية . الا أننا نجد أن السعودية ذاتها قد عانت من الأرهاب أسوة ببقية دول العالم مع أختلاف حدّته . فقد أستهدف الأرهاب السعودية في عدة مجالات سواء كانت في الداخل أو عند حدودها المشتركة مع العراق منذ التسعينيات من القرن العشرين . وأتخذت مجموعة أجراءات لمكافحة تنظيم داعش الأرهابي في داخل وخارج حدودها وبالشكل الآتي :

١ - ترحيب مجلس الوزراء السعودي بالعقوبات الدولية الصادرة ضد كيان داعش الأرهابي و (جبهة النصرة) في سوريا ، فضلاً عن وضع عدد من الشخصيات الخليجية في القائمة السوداء بتهمة تمويل الأرهاب ، وأصدار أمر

(١) جاسم يونس الحريري ، المصدر السابق ، ص ٦٩-٧٠.

(٢) "العراق لمجلس الأمن : على السعودية وتركيا إيقاف دعمهم ل"داعش" ،

http : \\www . alalam . ir\news\١٨٣٨٨٠٠ .

ملكي من قبل الملك عبدالله بن عبدالعزيز يقضي بالسجن لفترة تصل الى عشرين عاماً لكل من شارك في أعمال قتالية خارج السعودية أو انتمى الى تيارات أو جماعات متطرفة .

٢ - أفتى مفتي السعودية الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ في بيان رسمي أن الفكر المتطرف والأعمال الأرهابية التي ينفذها تنظيمي داعش والقاعدة هي العدو الأول للأسلام ، ومعتبراً أن هذه الجماعات المتطرفة لا تحسب على الأسلام .

٣ - الاعداد لبرنامج حكومي مخصص لأعادة تأهيل الأرهابيين التائبين في السعودية .

٤ - توجيه وسائل الأعلام السعودية وكتّاب الأعمدة في داخل السعودية وخارجها لشن حملة ضد أفكار كيان داعش الأرهابي وأخواته[١] .

٥ - فرضت السعودية حظراً على سفر مواطنيها الى العراق استجابةً للشكوى المقدمة من العراق عام ٢٠٠٥ بشأن تدفق الأرهابيين السعوديين أليه من خلال سوريا وبشكل غير شرعي ، ووضع شروط عدة مقابل سفر مواطنيها للعراق ، منها معرفة سبب الزيارة سواء كان تجاري أو سياحي أو زيارة أقارب بموجب طلب رسمي على أن لايقل عمر المتقدم لزيارة العراق عن أربعين سنة ولمرة واحدة فقط ، وبضرورة وجود كفيل من الأقارب ، فضلاً عن تقديم هذه الطلبات الى الجانب السعودي وبدوره يحيلها الى الجانب العراقي وليس بواسطة المواطن السعودي[٢] .

٦ - استناداً لقانون مكافحة الأرهاب في السعودية ، أحكمت السلطات السعودية قبضتها على وسائل التواصل الأجتماعي من خلال أغلاق بعض المواقع

---

(١) "السعودية وارهاب داعش : دعم أم مكافحة ، http//www . alquds . co . uk

(٢) "السعودية ترفع حظر سفر مواطنيها العراق . . . تعرف على الشروط" ،

http : \\www . thelenspost . com .

الألكترونية ، بل قد يتعدى ذلك الى حجب خدمات الأنترنت بالكامل ، وتعطيل الهواتف الموصولة بشبكة الأنترنت وبرنامج الرسائل (النصية فايبر) حتى صنّفت (لجنة حماية الصحفيين) السعودية في آخر تقييم سنوي أصدرته على أنها الدولة الثالثة في العالم من حيث تشديد الرقابة[١] .

٧ - شاركت السعودية في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة في ١٠ أيلول ٢٠١٤ من خلال قيام طياريها وطائراتها الحربية بشن الغارات على مواقع داعش ، فضلاً عن التبرع بمبالغ مالية لمكافحة تنظيم داعش الأرهابي الذي تعدّه السعودية أنه يهدد حدودها الشمالية وقد يتسرب الى داخل أراضيها[٢] .

٨ - أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الأمريكي (الأسبق) جون كيري لمحاربة داعش في العراق وسوريا أن السعودية "تؤكد أهمية هذا التحالف لمحاربة داعش وترى أهمية توفر السبل العسكرية اللازمة لمواجهة هذا التحدي على الأرض وأن تكتسي هذه الحملة منظومة استراتيجية شاملة"[٣] .

٩ - أنشئت السعودية جداراً أو سوراً متطوراً بنيّ على طول حدودها الشمالية مع العراق يتجاوز (٨٠٠ كيلومتراً) وذلك لمنع تنظيم داعش الأرهابي من اختراق حدودها بعدما أحتل جزءا من العراق ، اذ تم اقتراح بناء هذا الجدار في عام ٢٠٠٦ ولم ينته تشييده الا في عام ٢٠١٤ ، مدعوماً بأبراج مراقبة وأسلاك شائكة وكاميرات حرارية ورادارات وفرق تدخل سريع بكلفة

---

(١) بول آرتس ، كارولين رولانتس ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) "ما هو التحالف الدول ضد تنظيم الدولة الأسلامية" ، http : \\www . aljazeera . net ؛
وكذلك "تزايد عدد دول التحالف الداعمة لمحاربة داعش" ، http : \\www . eremnews . com .

(٣) "السعودية تدعو لمواجهة (داعش) على الأرض" ، : http : \\www . alrai . com .

مقدارها (١,٠٧ مليار دولار) . وعلى الرغم من هذا السياج الذي عرف (بسور السعودية العظيم) . الا أنه شهد محاولة تسلل لأربعة عناصر تابعين لداعش الأرهابي وأدى الى مقتل ثلاث جنود من حرس الحدود السعودي في ٥ كانون الثاني ٢٠١٥[١] .

وقد أنتبهت السعودية ولو بصورة متأخرة الى أن التدخل في الشأن العراقي لم يكن ناجحاً ، لأن العراق ليس أفغانستان بل أن المواجهة ستكون مع الشعب العراقي الرافض لأي تدخل في شؤونه الداخلية لاسيما من دول جوار التي كانت سنداً وداعماً لنظام صدام حسين ، وأن تشجيع الجماعات السلفية (الجهادية) للعبور الى العراق من الحدود الشمالية على أساس استخدام تصدير الأزمات الى الخارج بعيداً عن ضغوط الداخل السعودي ، ونظر الشعب العراقي الى سلوكيات بعض دول الجوار بريبة وحذر.[٢]

من جانب آخر، تعدّ جمهورية إيران الأسلامية رقماً صعباً في المعادلة الأقليمية للمنطقة ، فهي تمتلك مقومات وأمكانات ذات دلالات متنوعة تؤدي بحصيلتها الى أن تؤدي دوراً أقليمياً مؤثراً في سلوك الدول المحيطة بها ، وتحقيق ما تصبو اليه من أهدافها الاستراتيجية . لذلك نجد أن إيران قوة مؤثرة في محيطها الأقليمي ، فضلاً عن تأثيرها في الأسواق العالمية المستهلكة للطاقة الأمر الذي حقق أمتلاكها أدوات الضغط على الصعيدين الأقليمي والدولي لتحقيق أهدافها القومية ومصالحها في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط[٣] .

---

(١) "الجدار السعودي العراقي" ، : http : \\www . ar . m . wikipedia . org .

(٢) فؤاد ابراهيم ، السلفية الجهادية في السعودية ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص١١٣ .

(٣) محمد عباس ناجي ، "لماذا تعد ايران معضلة اقليمية ؟ " ، مجلة السياسة الدولية ، السنة الرابعة والخمسون ، العدد٢١٤ ، القاهرة ، اكتوبر٢٠١٨ ، ، ص٧٦-٧٩؛ سليم كاطع علي ، "المتغيرات الاقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق ، دراسة الفاعلين الايراني-التركي" ، مجلة دراسات دولية ، العدد٦٧ ، جامعة بغداد ، تشرين الاول٢٠١٦ ، ص١٦٧-١٦٨ ، ص١٦٨-١٧٠ .

أن المقومات والأمكانات الإيرانية تسمح لها بأداء هذا الذي يصب بأتجاه تحقيق أهدافها وزيادة تأثيرها لتحقيق دور اقليمي وعالمي من خلال تفوقها في أغلب المجالات العسكرية والسياسية والأقتصادية والتكنولوجية ، ونشر مجالها الحيوي لكي تتمتع إيران بإدارة (الحزام الأمني) للعالم الأسلامي والذي يصب في التحكم (بحزام النفط) ومن ثم يؤدي الى التأثير في الفعل السياسي . وأتبعت طهران عدة وسائل لتقوية علاقاتها مع العراق بعد عام ٢٠٠٣ لكسبه وتحقيق أهدافها الأستراتيجية من خلال تعزيز علاقاتها مع القيادات السياسية في بغداد ، ومع القيادات الكردية في اقليم كردستان في المجالين السياسي والاقتصادي[١] .

وكان الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ قد حقق مصالح ايران في تحطيم القوة العسكرية العراقية وتفكيك المؤسستين الأمنية والعسكرية والتي شكّلت تهديداً لايران ، ومن ثم بناءها قوة اقليمية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وأدى الوضع الجديد في العراق الى حالة من الفراغ قامت ايران بملئه وتحول الى منطقة نفوذ لها بعد أن كان العراق عدواً لها . وعبّرت السعودية عن امتعاضها من الهيمنة والنفوذ الايراني هذا لدى الادارة الامريكية ، ومن أبرزها هجوم الملك عبدالله بن عبدالعزيز في (مؤتمر القمة العربية) في الرياض آذار ٢٠٠٧ على قرار غزو العراق ونتائجه الكارثية على المنطقة .[٢]

الأمر الذي جعل السعودية تضع من ضمن أولوياتها في المنطقة ضرورة إيقاف النفوذ الإيراني في المنطقة بأي شكل من الأشكال ، وعدم السماح بتمدده وتسخير قدراتها تجاه ذلك مع أبراز قلقها الدائم من الاتفاق بين ايران والدول

(١) فيان أحمد محمود ، "التنافس الجيوبولتيكي التركي–الإيراني في الشرق الأوسط" ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد٥٩ ، كانون الأول ٢٠١٤ ، ص٢٠٣–٢٠٩ .

(٢) علي محمد حسين العامري ، أثر المتغيرات الاقليمية في العلاقات السعودية الامريكية ، ص٢٣٨ .

الست في اطار البرنامج النووي الإيراني ، وقلقها من أي تقارب بين طهران وواشنطن لأن هذه الخطوات ستعزّز دور ومكانة إيران في المنطقة وعلى حساب دول المنطقة الأخرى وأهمها السعودية ، اذ تعدّ الرياض أن التقارب بينهما يعني من جانب آخر اعتراف أمريكي لإيران بسيطرتها الاقليمية ومنها العراق[1] .

ومع أعلان الرئيس الامريكي باراك أوباما النية بسحب القوات الأمريكية من العراق في عام ٢٠١١ . الا أن اندلاع شرارة (الربيع العربي) مطلع عام ٢٠١١ لم يكن فيه الأمريكان قد أنهوا انسحابهم من العراق بعد ، وعلى الرغم من أن الاحتجاجات أسقطت خصوم ايران وأبرزهم الرئيس المصري محمد حسني مبارك (١٩٨١ - ٢٠١١) . لكنها وجّهت ضربة الى حليفة ايران وهي سورية وأنتقلت آثاره بقدر أو بآخر الى العراق بعد ذلك[2] .

ان الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أصبحت تضطلع بصراع تسابق بين قوى أقليمية هي (إيران وتركيا والسعودية) للهيمنة والنفوذ ، الأمر الذي خلق أحتقان وتوتر دائم في الساحة العراقية كنتيجة طبيعية للآثار السلبية الناتجة عن هذا الصراع والمتمثلة في تخلخل الوضع الأمني والسياسي العراقي ، والتي أنعكست على واقع العلاقات العراقية - السعودية ومستقبلها .

(١) الاء طالب خلف ، "مستقبل العلاقات العراقية السعودية ما بعد داعش التحديات والفرص" ، مجلة دراسات دولية ، العددين ٧٢-٧٣ ، جامعة بغداد ، ، كانون الثاني-نيسان ٢٠١٨ ، ص٣١٩- ٣٢٠ .

(٢) علي محمد حسين العامري ، أثر المتغيرات الاقليمية في العلاقات السعودية الامريكية ، ص٢٣٩ ؛ ينظر عن الموقف السعودي من الاحتجات الشعبية قي الخليج والمنطقة العربية : كريستوفر م . ديفيدسون ، مابعد الشيوخ الانهيار المقبل للممالك الخليجية ، مركز أوال للدراسات والتوثيق ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٣٦٤-٣٧١ .

المبحث الثاني :
الابعاد الاقتصادية والتجارية بين العراق والسعودية

لم تصل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والسعودية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٤) الى المستوى الذي يمثله حجم البلدين الجارين وطبيعة الأواصر المشتركة بينهما ، فقد شهد الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بأغلبية ايراداته على (الريع النفطي) ضعف في النمو ، والذي أفرزته الظروف السياسية الأمنية ، والتركة الثقيلة المتحققة نتيجة لاحداث ماقبل عام ٢٠٠٣ والمتمثلة في الحصار الاقتصادي والحروب التي خاضها العراق وافرازاتها من النفقات الباهضة والديون المترتبة عليه ، ولم يكن الأقتصاد العراقي أفضل حالاً حتى بعد تغيير النظام في عام ٢٠٠٣ ، اذ أستمرت معاناته من خلال أرتباط العلاقة بين القرار الاقتصادي والقرار السياسي ، وأن تطور هذا الاقتصاد أصبح مرهوناً بتحريره من القرارات السياسية[١] .

فقد قدّرت احتياجات العراق لاعادة تأهيل البنى التحتية ، والخدمات الأساس بمبلغ قدره (١٠٠ مليار دولار) ، وعلى الرغم من المساعدات الدولية المقدمة للعراق والتي قدّرت بمبلغ قدره (٣٤ مليار دولار) تسلم العراق جزءاً كبيراً منها . الا أن سوء الإدارة والفساد الذي أحاط بالعراق بدد ذلك ، ولم يستفد منه البلد في تطوير بنيته التحتية والاقتصادية ، وأستمر هذا التدهور في السنوات اللاحقة دون أي تحسن يذكر ، لذلك فان التدهور الذي عانى منه الأقتصاد العراقي جعله يتجه الى أن

---

(١) محسن حسن ، "مستقبل الاقتصاد العراقي بعد داعش انفراج ام تأزم ؟ " ، مجلة البيان ، بغداد ، العدد٢ ، كانون الاول٢٠١٧ ، ص١٥٤-١٥٥ .

يكون بيئة طاردة للاستثمار وبعيدة كل البعد عن التطور[١] ، فضلاً عن توتر العلاقات السياسية بين العراق والسعودية ، وللأسباب التي تم ذكرها آنفاً بما أثّر بشكل كبير على عدم تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، وعدم فتح المنافذ البرية المشتركة بين البلدين ، في مقابل ذلك نمو التبادل التجاري بشكل كبير بين طهران وبغداد بمختلف المجالات بنسب متقدمة مقارنة بالتبادل التجاري بين العراق والسعودية لتكون ايران أكبر شريك تجاري للعراق بقيمة بلغت ١٢ مليار دولار امريكي عام ٢٠١٨ وتوقع الرئيس الايراني حسن روحاني أن يرتفع الى ٢٠ مليار دولار أمريكي سنوياً عام ٢٠١٩[٢] .

ومن الجدير بالاشارة ان الاقتصاد السعودي يعدّ لاعباً رئيساً ومؤثراً في الاقتصاد العالمي ، وتكمن أهميته من خلال نقاط القوة التي يتمتع بها ومن أهمها :

١ - توفر الأمن والاستقرار في السعودية والذي يجعل الاقتصاد السعودي قابلاً للنمو بشكل مضطرد ولديها ٢٥٪ من الاحتياطات المؤكدة للنفط في العالم ، ومن أكبر الدول المصدّرة للنفط وتؤدي دورا فاعلاً في منظمة الأوبك ، ويبلغ التضخم نسبة محدودة ٦و٢٪ في عام ٢٠١٤ ، ونسبة البطالة ٦و١١٪ لعام ٢٠١٤ ، وأرتفاع نسبة احتياطات النقد الاجنبي الذي بلغ ١٠٠و٦٦٠ مليار دولار امريكي ، ونمو وتحسن البنية التحتية عامةً داخل السعودية وخاصة في القطاعات الحيوية مثل الكهرباء والنقل الجوي ومشروعات البنى التحتية ، ويبلغ حجم الصادرات السعودية ٥و٣٨١ مليار دولار امريكي ، وحجم الواردات اليها ٨و١٣٦ مليار دولار امريكي لعام ٢٠١٤ .

٢ - تعزيز الأقتصاد السعودي من خلال التعاون الاقتصادي الدولي المتمثل بابرام اتفاقات تعاون مع مؤسسات التجارة العالمية وكثير من الدول الأوروبية

(١) نبراس المعموري ، المصدر السابق ، ص٩٥-٩٨ .

(٢) "من أوجه الصراع التجاري بين السعودية وايران في العراق" ،

http : //www . dailysabah . com ؛ www . france٢٤ . com ، ١٧/١١/٢٠١"

والآسيوية ، وتشجيع الاستثمارات في توقيع السعودية أتفاقيات تعزيزوحماية الاستثمارات مع الدول الثمان وهي (ايطاليا ، المانيا ، بلجيكا ، تايوان ، الصين ، فرنسا ، ماليزيا والنمسا) ، فضلاً عن أهم خمسة شركاء للاقتصاد السعودي في التبادل التجاري وهم (الولايات المتحدة ، اليابان ، فرنسا ، ايطاليا وبريطانيا) ، والتعاون في التجارة والمجالين (الاقتصادي والفني) ، والهدف منه تنمية التعاون بقوانين كل طرف يشمله التعاقد الاستثماري ، ولخلق بيئة ملائمة لتنمية التعاون وفقاً للمصالح المتبادلة[١] ، ويتمتع الأقتصاد السعودي بانضمامه الى منظمة التجارة العالمية وذلك يعني أن السوق التجاري السعودي جزء لايتجزأ من السوق العالمي وأصبح بامكان البضائع السعودية من الوصول الى (١٤٨) دولة في المنظمة تتمتع هذه الدول بسقوف كمركية منخفضة ، وسياسات تجارية واقتصادية متميزة بسهولتها ، وتشكل التجارة العالمية لهذه الدول مانسبته (٨٩٪) من مجموع التجارة الدولية[٢] .

الأمرالذي جعل الفارق كبيربين الاقتصاديين العراقي والسعودي ، فالناتج المحلي الأجمالي للسعودية أضعاف الناتج المحلي الاجمالي للعراق ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بينهما أيضاً ، لذا فأن تنمية حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية والحفاظ على توازن الميزان التجاري سيصب بشكل أو بآخر في تطور العلاقات بين البلدين ويدعم تنمية الأقتصاد العراقي خاصةً[٣] .

فكان لابد من تنمية التبادل الاقتصادي بين العراق والسعودية أسوة بباقي

(١) وثائق وزارة التجارة العراقية ، الملحقية التجارية العراقية في الرياض لعام ٢٠٠٩ ، ص١-٣.

(٢) أحمد بن حسن الزهراني ، منظمة التجارة العالمية وانضمام المملكة العربية السعودية لها ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص٣٣-٣٨.

(٣) وزارة التخطيط العراقية ، الميزان التجاري للاستيرادات والصادرات بين العراق والسعودية ، الجداول الاحصائية الملحق .

الدول العربية وفي طليعتها دولة الامارات العربية ، التي تجاوزت في أستثماراتها في العراق حتى الولايات المتحدة ، اذ استثمرت (٣١ مليار دولار) للمدة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٩ كانت معظمها في مشروعات النفط والغاز والعقارات ، فضلاً عن استثمار بقية الدول العربية مثل (قطر، والكويت ، ولبنان ، والأردن وسورية) في العراق[١] . ينظر حجم وطبيعة الوضع الاقتصادي للعراق والسعودية في الجدولين (١) ، (٢) أدناه .

جدول رقم (١) :

الناتج المحلي الاجمالي للعراق والسعودية (مليار دولار أمريكي)

البلد/السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
العراق	٢٣٤,٧	١٧٩,٨	١٧١,٧	١٩٢,٧	٢٠٢,٩
السعودية	٧٥٦,٤	٦٥٤,٣	٦٤٦,٤	٦٧٨,٥	٧٠٨,٥

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات ، نشرة ضمان الاستثمار: آفاق الاقتصادات العربية لعام ٢٠١٨ ، المؤسسة ، الكويت ، ٢٠١٧ ، العدد٤ ، تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر٢٠١٧ ، ص٣ .

جدول رقم (٢) :

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للعراق والسعودية (دولار أمريكي)

البلد/السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
العراق	٥٩٠٣	٥٣٥٥	٤١٦٩	٤١٧١
السعودية	٢٥٢١٣	٢٤٩٣٠	٢١٠٦٣	٢٠٣٣٧

المصدر: جامعة الدول العربية ، الامانة العامة وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٧ ، الجدول رقم (٢) ص٢٧ .

(١) فيبي مار ، عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، المصدر السابق ، ص١٨٦ .

الفصل الثالث :
أبعاد العلاقات العراقية - السعودية
في عهد حكومة حيدر العبادي
(٢٠١٤ - ٢٠١٨)

المبحث الأول :
الأبعاد السياسية والأمنية في العلاقات العراقية - السعودية

المطلب الأول :
البعد السياسي

١ - حكومة العبادي والعلاقات السياسية مع السعودية

تمثل دراسة العلاقات السعودية - العراقية أهمية متزايدة لكونها تصب في مجال الأمن والاستقرار لمصلحة العراق ، ودول مجلس التعاون الخليجي والسعودية بقدمتها ، فضلاً عما تتمتع به منطقة الخليج العربي من أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية لاسيما أنها تتعرض إلى تحديات داخلية وخارجية اليوم[١] .

وقد برزت تحديات جديدة واجهت العراق والمنطقة بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي مدينة الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ ومدن عراقية أخرى ، وسارعت دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت إلى طلب إجراء تنسيق أمني بين دول المجلس لغرض تحصينها من الداخل ضد احتمالات تهديد تنظيم داعش

---

(١) مفيد الزيدي ، الخليج العربي ، دراسات في التحولات الداخلية والعلاقات الخارجية ، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية ، الجزائر-بيروت ، ٢٠١٩ ، ص٢٣٩-٢٤٠ .

لدول المنطقة ، وأعرب مجلس الوزراء السعودي في ١٦ حزيران ٢٠١٤ عن قلق المملكة إزاء تطورات الأحداث في العراق ، وأكد ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق ، ورفض التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية ، وحذّر وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل من أن الحرب في العراق لايمكن التكهن بأنعكاساتها على العراق والمنطقة ، وضرورة تركيز الجهود على ضمان أمن العراق وسلامته الإقليمية وتحقيق الوحدة الوطنية والمساواة بين مكوناته .[1]

وجرت انتخابات برلمانية في العراق عام ٢٠١٤ ، أسفرت عن تشكيل حكومة جديدة وتكليف رئيس الجمهورية (السابق) الدكتور فؤاد معصوم في آب ٢٠١٤ للدكتور حيدر العبادي رئيساً لمجلس الوزراء ، وبعد مشاورات مع الكتل السياسية تم اكمال الكابينة الوزارية في ٩ أيلول ٢٠١٤ ، بعدّها حكومة دستورية منتخبة تضطلع بتحديات أصلاح الواقع السياسي الناتج عن أفرازات المرحلة السابقة التي من أهمها مكافحة الارهاب والقضاء على تنظيم داعش الأرهابي الذي أحتل (٤٠٪) من الأراضي العراقية ، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والمالية المتمثلة بأنخفاض أسعار النفط الى نسبة (٨٥٪) عما كانت عليه قبل عام ٢٠١٤ ، وهذا يعني أن ايرادات النفط لم تعد تشكل سوى (١٥٪) مقارنة بالسنوات السابقة ، الأمر الذي حقق أنخفاضا كبيراً في تمويل الموازنة السنوية للعراق ، التي تشكل الموارد النفطية نسبة عالية منها ، فضلاً عن تحد في مكافحة الفساد وتهيئة الوسائل اللازمة لتقليل تداعياته ، ونقص

(١) الحياة (صحيفة) ، لندن ، ٢٠١٤/٦/١٧؛ الاتحاد (صحيفة) ، ابوظبي ، ٢٠١٤/٦/١٩؛ ينظر عن حالة الإرهاب في العراق بعد ٢٠١٤: عبد الحسين شعبان ، "التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع إشارة خاصة للعراق) ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٤٠ ، العدد٤٦٣ ، بيروت ، أيلول/سبتمبر٢٠١٧ ، ص١٣٥-١٤٤.

الخدمات وضعف البنية التحتية في البلاد . لذلك نجد أن التحديات الداخلية وتطبيع العلاقات مع الدول العربية وأعادة رسم السياسة الخارجية العربية والاقليمية أبرز التحديات التي واجهتها حكومة الدكتور حيدر العبادي مما تتطلب جهوداً حكومية كبيرةً لتجاوزها[١] .

وتضمن البرنامج الحكومي للحكومة الجديدة محاور رئيسة للأولويات الاستراتيجية هي اقامة عراق آمن ومستقر من خلال تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية العراقية ، والأرتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن ، وتشجيع التحول نحو القطاع الخاص ، وزيادة انتاج النفط والغاز لتحسين الموارد المالية ، والاصلاح الأداري والمالي للمؤسسات الحكومية ، وتنظيم العلاقات الأتحادية الداخلية ، وتعزيز مكانة العراق في المجتمع الدولي من خلال توسيع التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وفقاً لمقتضيات مصالح العراق السياسية والأقتصادية ، والعمل على حسم الخلافات والتعاون مع جميع دول الجوار على أساس المصالح المشتركة بما يضمن تحقيق الأمن والأستقرار للعراق[٢] .

وأعربت السعودية عن موقفها الرسمي من تشكيل الحكومة العراقية من خلال أرسالها ثلاثة برقيات تهنئة من قبل الملك عبدالله بن عبدالعزيز موجهة الى الرئاسات الثلاث (الجمهورية ، الوزراء ، مجلس النواب) . ففي برقية تهنئة الى الرئيس الدكتور فؤاد معصوم قال الملك : "يطيب لنا أن نهنئكم على توليكم رئاسة العراق ، وعلى تكليفكم حيدر العبادي رئيساً للحكومة العراقية الجديدة ، متمنياً للعراق الشقيق دوام الأمن والأستقرار والأزدهار" . وبرقية تهنئة أخرى الى رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي بقوله : "يسرنا تهنئة دولتكم على تكليفكم رئيساً للحكومة العراقية الجديدة ، داعياً المولى - عزوجل - أن

(١) "تشكيلة حكومة العبادي التي منحها مجلس النواب ثقته" ، http//asumaria . tv

(٢) "تفاصيل البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي" ، www . almirbad . com

يوفقكم ويسدد خطاكم في أعادة اللحمة بين أبناء الشعب العراقي الشقيق والمحافظة على وحدة العراق وتحقيق أمنه وأستقراره ونمائه ، وعودته الى مكانته في عالميّه العربي والأسلامي"[١] .

وقد عكست هذه التهاني ترحيب السعودية بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة ، وأكدت في تحسين العلاقات العراقية - السعودية ، وهذا ما ظهر من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين المسؤولين من البلدين وحضورهم المؤتمرات المشتركة ، وعقد الأتفاقيات والمذكرات الثنائية والتي وصلت مجمل هذه الزيارات الرسمية الى أكثر من (٣٣) زيارةً رسميةً بعد انقطاع طويل من التمثيل الدبلوماسي بين البلدين . وشهدت العلاقات خلال حكومة العبادي تحسناً ملحوظاً ، وتلبية دعوات وجّهها الملك عبد الله بن عبدالعزيز الى رئيس الجمهورية وعدد من الوزراء والمسؤولين العراقيين من ضمنهم وزراء الخارجية والمالية والتخطيط والأمن الوطني ورئيس ديوان الرئاسة ، وأسست هذه الزيارات بداية تطوير العلاقات بين البلدين وجرى بحث سبل اعادة فتح السفارة والقنصلية السعودية في بغداد . وقد قرأت السعودية منذ البداية الموقف من الحكومة العراقية على أنه سيفتح باباً جديداً للتفاهم مع قوتين إقليميتين في المنطقة هما (تركيا و إيران) بخصوص الملف العراقي ، وربما ملفات أخرى مشتركة في المنطقة تهم الرياض وبغداد ، ورغبتها في تحسين وتطوير علاقاتها ببغداد بعد سنوات من التأزم في عهد الحكومة العراقية السابقة .[٢]

من جانب آخر، أعلن الرئيس الدكتور فؤاد معصوم انه سيعمل على إصلاح

---

(١) "خادم الحرمين يهنئ العبادي ويأمل بعودة العراق لمكانته العربية والأسلامية" ،
http : \\www . alhayat . com .

(٢) صافيناز محمد احمد ، "المواقف العربية من الأزمة في العراق" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٩٨ ، القاهرة ، أكتوبر/تشرين الاول٢٠١٤ ، ص١٥٣-١٥٤ .

العلاقات العراقية - الخليجية في ظل دعم السعودية لتطوير علاقاتها بالعراق على أسس متينة ،[١] وذلك خلال زيارته إلى الرياض في ١١ تشرين الثاني٢٠١٤ بعد سنوات من البرود في العلاقات العراقية - السعودية ، وأستكمالاً للقاءات بين مسئولي البلدين جرت من قبل في جدة وباريس ونيويورك ، وأكدت رغبة حقيقة وجادة للتعاون المشترك في المجالات السياسية والأمنية بينهما ، وقدّم الدكتور فؤاد معصوم دعوة إلى القيادة السعودية من أجل التنسيق عالي المستوى لمواجهة الإرهاب ، و إقامة تحالف إقليمي لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي . في حين أبدى الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية رغبة بلاده في اعادة فتح أبواب السفارة السعودية في بغداد ، وتأكيده"ان العراق سند للعرب ، والعرب داعمون لاستقرار العراق ووحدته" .[٢]

وتبع ذلك زيارة رئيس مجلس النواب (السابق) الدكتور سليم الجبوري إلى الرياض في ١٧ تشرين الثاني٢٠١٤ ، ولقاءه رئيس مجلس الشورى عبدالله آل الشيخ ، وأشار الجبوري إلى أن مكافحة الإرهاب هي من أولويات العراق وتتطلب التعاون مع الآخرين ، وأن العراق والمملكة القوتين الأهم لمواجهة الإرهاب وتحمل المسؤولية تجاهه ، ومنح الملك عبدالله بن عبد العزيز النازحين العراقيين مبلغ نصف مليار دولار كمساعدات إنسانية ، وتم بحث ملفات عدة كالإرهاب والعمل الدبلوماسي والاتفاقيات التجارية وتبادل السجناء بين البلدين[٣] .

وبذلك فان حكومة الدكتور حيدر العبادي شهدت حالة من الأنفراج في علاقات العراق بالسعودية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والدبلوماسية والعلمية والرياضية ، و إدراك الحكومة العراقية حقيقة أن مفتاح

(١) الشرق الأوسط (صحيفة) ، ٢٠١٤/١١/١٠ .
(٢) الشرق الأوسط (صحيفة) ، ٢٠١٤/١١/١٨ .
(٣) الشرق الأوسط (صحيفة) ، ٢٠١٤/١١/١٠ .

تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يكمن في تطوير العلاقات العراقية - السعودية ، وهذا ربما يفسر للمراقبين أن أول زيارة رسمية للرئيس معصوم خارج العراق كانت وجهتها المملكة ، وأستمرار الزيارات المتبادلة بين بغداد والرياض في السنوات التالية ، ومشاركة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم يرافقه وفد رفيع المستوى لحضور مراسيم تشييع الملك عبدالله بن عبدالعزيز في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥ وأرسال رسائل التعزية والمواساة من قبل الرئاسات الثلاث في العراق . وفي أطار للتواصل الرسمي بين البلدين شارك رئيس أركان الجيش العراقي في المؤتمر الخامس لرؤساء أركان جيوش دول التحالف ضد كيان داعش الارهابي الذي عقد في الرياض في ١٨ شباط ٢٠١٥ ، وتبعتها زيارة وفد سعودي برئاسة الوزير المفوض الدكتور عبد الرحمن الشهري ووفد مختص من وزارة الخارجية لاعادة فتح السفارة السعودية في بغداد والقنصلية العامة في أربيل ، فضلا عن مشاركة العراق في الأجتماع الثالث لمسؤولي الحدود بين البلدين والذي عقد في مدينة جدة[1] .

كان مجيء الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى البيت الأبيض الذي أتبع سياسة في ظاهرها محاربة الارهاب ، ومحاربة النظام الايراني وتحجيم نشاطاته في الشرق الاوسط ، اذ كانت أحد الوعود التي طرحها ترامب في الحملة الانتخابية انه سيعمل على الانسحاب من الاتفاق النووي بين ايران والقوى الكبرى الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني ٢٠١٦ تحت اشراف ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وانتقاده لادارة الرئيس باراك أوباما مشيرا الى ان هذا الاتفاق يسهم في اضعاف مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم ، وان الاستمرار في هذا الاتفاق وتمديده مع ايران سيؤدي الى سباق للتسلح النووي في

(١) وزارة الخارجية العراقية/ الدائرة العربية/قسم الخليج العربي ، ملف المملكة العربية السعودية/ من ٢٠١٤/٩/١لغاية ٢٠١٨/٥/١ .

الشرق الأوسط[١] . وأنعكس ذلك على سياسة المملكة اذ تزعمت القوى المعادية لايران ، ولغرض جذب العراق الى هذا المحور وسلكت تجاهه سياسة المهادنة وتعزيزوتقوية العلاقات معه ، الأمرالذي رحّب به العراق مع احتفاظه بسياسة الابتعاد عن المحاور والمنازعات الاقليمية . وفي تطور جديد ، أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في تصريح له في صحيفة الواشنطن بوست الامريكية ، انهم نشروا الوهابية بطلب من الحلفاء وان دور هذه الحركة لايتعدى أكثرمن كونها أداة من أدوات الحرب الباردة وان الدور انتهى ، لذلك اخذت الحكومة السعودية بحاربة التنظيم هذا وغلق مقراته ، وتبدو هذه الخطوة ان صحّت ستكون لها دور كبيرعلى تحسن ايجابي للعلاقات مع العراق ، اذ ان التنظيم الوهابي أسهم بشكل رئيس في حرب تنظيم داعش الارهابي على العراق بعد عام ٢٠١٤ من خلال ارسال الأموال والارهابيين ، وتأكيداً لهذه السياسة الجديدة قرّرت المملكة فتح سفارة لها في بغداد ، ولاقى هذا الموقف ترحيباً من الحكومة العراقية[٢] .

وفي هذا السياق ، جاءت زيارة وزيرخارجية السعودية عادل الجبيرإلى العراق في ٢٥ شباط ٢٠١٧ ، وهي الأولى لوزيرخارجية سعودي إلى العراق منذ عام ١٩٩١ ، وألتقى خلالها العبادي وبحث معه تطويرالعلاقات العراقية - السعودية والقضايا الإقليمية المشتركة ولقاء وزيرالخارجية الدكتور ابراهيم الجعفري ، وهي تعدّ من الزيارات المهمة بين البلدين لبحث طبيعة العلاقات بين البلدين وحل القضايا العالقة بينهما منذ سنوات طويلة ، وتزامنت مع الضربات الموجعة التي وجهها العراق لتنظيم داعش الارهابي ، ووجّهت رسالة سياسية بنظرالمراقبين الى أن تبين جدية السعودية أمام العالم في محاربة الأرهاب . ثم جاءت زيارة الرئيس الدكتوفؤاد

(١) محجوب الزويري وميسر سليمان ، "الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني : التداعيات والآفاق" ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، السنة٢٢ ، العدد٨٥ ، عمّان ، خريف٢٠١٨ ، ص١٤-١٥ .
(٢) محمد الحاج حمود ، المصدر السابق ، ص٩٣-٩٤ .

معصوم والوفد المرافق له الى المملكة للمشاركة في (القمة العربية - الأسلامية - الأمريكية) بين (٢٠ - ٢١ ايار ٢٠١٧) ، التي أكدت رغبة البلدين في طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة من العلاقات السياسية بينهما ، وتأكيد المملكة على أهمية ومكانة العراق العربية والاسلامية والأقليمية ضمن دائرة الاهتمام للدبلوماسية والسياسة الخارجية للسعودية[١] .

وقام الدكتور حيدر العبادي بزيارة السعودية للمدة بين (١٩ - ٢٠ حزيران ٢٠١٧) ، وهي الزيارة الأولى له بعد توليه الوزارة في أطار حراك دبلوماسي عراقي يرافقه وزراء الخارجية والداخلية والتخطيط والصناعة والمعادن والزراعة والأمين العام لمجلس الوزراء ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ورئيس جهاز المخابرات الوطني ، لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها . وفي ذات الأتجاه ، كانت الدعوة التي وجّهت من القيادة السعودية الى (زعيم التيار الصدري) السيد مقتدى الصدر للمدة بين (٣٠ تموز الى ا آب ٢٠١٧) وأجتماعه والوفد المرافق له مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وبحث العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين ، فضلاً عن وصول وفود سعودية سياسية وتجارية واقتصادية ورياضية إلى بغداد والبصرة ، وتوجيه دعوات رسمية لمسؤولين عراقيين لزيارة المملكة مثل وزير الخارجية الدكتور إبراهيم الجعفري ، ووزير الداخلية قاسم الاعرجي بهدف البحث في قضايا مشتركة في العلاقات الدبلوماسية والسياسة الخارجية ومكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية ، وزيارة وفد عسكري سعودي برئاسة الفريق أول الركن عبد الرحمن بن صالح في ٢٠ تموز ٢٠١٧ الى بغداد لبحث تأمين الحدود وملف المنافذ والقضايا ذات الأهتمام المشترك بين البلدين ، وتلبية دعوة رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة

(١) وزارة الخارجية العراقية/الدائرة العربية/قسم الخليج العربي/ملف المملكة العربية السعودية ، المصدر السابق .

السعودية من قبل رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول الركن عثمان الغانمي الى الرياض للمدة بين (١٨ - ١٩تشرين الأول ٢٠١٧) لبحث القضايا المهمة والتنسيق في مجال مكافحة الأرهاب وفتح المنافذ الحدودية .[١]

وأتفق العراق والسعودية في أواسط آب عام ٢٠١٧ على إعادة فتح (معبر عرعر الحدودي) بعد ٢٧ عاماً من القطيعة وأستئناف الرحلات الجوية بين الجانبين ، ووصلت أول طائرة تجارية سعودية في١٨ تشرين الأول٢٠١٧ ، ونزلت في مطار بغداد الدولي في أشارة الى التحسن الكبير في العلاقات الثنائية بين البلدين .[٢]

وقام في ٢١ تشرين الأول ٢٠١٧ رئيس الوزراء العبادي بزيارة المملكة في جولة لعدد من الدول العربية والصديقة ، أعلن فيها عن "مشروع رؤية عراقية لمستقبل المنطقة" يقوم على أساس التنمية وبسط الأمن بدل الخلافات والحروب ، و إعادة صياغة العلاقات السياسية بين دول وشعوب المنطقة على أسس سليمة .[٣] وأكدت الزيارة التقارب بين البلدين ، وأختارت الرياض منذ بداية تولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم عام ٢٠١٥ أن تنخرط في الملف العراقي بحضور دبلوماسي وسياسي واقتصادي واجتماعي .[٤]

وجاءت زيارة الدكتور حيدر العبادي في أطار حضوره أعمال (مجلس التنسيق السعودي - العراقي المشترك) للتواصل بين البلدين ، وحضره وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون لبحث سبل تطوير العلاقات العراقية -

(١) العالم (صحيفة) ، ٢٠١٧/٨/١٠ ، http//www . alalam . com

(٢) قناة الجزيرة الإخبارية ، ٢٠١٧/٨/٢٥ http//www . aljazeera . net

(٣) نشرة إخبارية/قناة العربية الإخبارية ، السبت٢٠١٧/١٠/٢١ http//www . arabic . com

(٤) أمين بن مسعود ، "العبادي في الرياض والسعودية في العراق" ، العرب (صحيفة) ، ٢٠١٧/١٠/٢٤ http//www . alarab . com

السعودية بمشاركة وفد عراقي رسمي من الوزراء والسياسيين ورجال الأعمال ، وتم الأتفاق على استكمال البنية التحتية (لمنفذ جديدة عرعر) و إمكانية فتح (منفذ جميمة) ، والطرق البرية لتسهيل وصول الحجاج والمعتمرين والبضائع . حيث يسعى البلدان إلى أن يكون المجلس مرجعية للتنسيق في علاقاتهما في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية ، والتأكيد على أن الأستقرار في العلاقات بينهما سوف ينعكس على الأستقرار في العلاقات العراقية - الخليجية عامةً .[١]

وحظي الجانب النفطي ومجالات الطاقة بين العراق والسعودية بأهتمام كبير في ظل حكومة الدكتور حيدر العبادي تمثلت في الزيارات المتعددة التي قام بها وزير الطاقة السعودي خالد الفالح الى بغداد لبحث التعاون بين البلدين والقرارات المتعلقة بخفض أنتاج الخام والتنسيق المشترك بين البلدين في الأسواق العالمية ومنظمة الأوبك ومنها زيارته المهمة في٢١ تشرين الأول ٢٠١٧ ، ومشاركته في أفتتاح (معرض النفط والغاز) في البصرة في ٤ كانون الأول ٢٠١٧ لبحث مجالات التعاون بين البلدين[٢] .

وكانت مشاركة العراق في مؤتمر القمة العربية (٢٩) التي عقدت في مدينة الظهران في السعودية بين (١٠ - ١٥ نيسان ٢٠١٨) بوفد ترأّسه رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم وعضوية وزيريّ الخارجية والتخطيط والتجارة (وكالة) والوفد المرافق له[٣] ، أكدت الأهمية التي

(١) ينظر : http//www . alghadpress . com

(٢) وزارة الخارجية العراقية/الدائرة العربية/ قسم الخليج العربي ، ملف المملكة العربية السعودية ، المصدر السابق .

(٣) وزارة الخارجية العراقية ، ، الدائرة العربية ، قسم الخليج العربي ، ملف المملكة العربية السعودية ، المصدر السابق .

يوليها العراق لهذه المشاركة الرسمية بحضور رئيس الجمهورية ، ومتابعة القضايا العربية والدولية التي طرحت في هذه القمة الهامة ، والتباحث في تطوير علاقات العراق مع رؤساء الدول والوفود العربية ، ومتابعة تطور العلاقات بين العراق والسعودية في مختلف المجالات الثنائية[1] .

على هذا الأساس ومن خلال حجم الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين يتبين حقيقة تطور وتنامي العلاقات العراقية - السعودية بعد عام ٢٠١٤ ، مع الرغبة الأكيدة لقيادتيّ البلدين في سعيهما لتطوير هذه العلاقات لما فيه خدمة الشعبين والبلدين في مختلف المجالات .

٢ – أزمة السفير السعودي السبهان وتأثيرها في العلاقات الثنائية

في أطار التحسن في العلاقات بين العراق والسعودية تم تعيين سفير سعودي في بغداد هو ثامر السبهان في منتصف عام ٢٠١٥ بعد انقطاع في التمثيل الدبلوماسي بين البلدين منذ الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ ، والموافقة على فتح القنصلية العامة للمملكة في أربيل في العام نفسه[2] . وأكد السبهان في تصريحات له بعد وصوله الى بغداد ان خادم الحرمين الشريفين وجهّه أن ينظر للعراق والعراقيين بعين واحدة وقلب واحد وعقل واحد ، وان العراق يحتاج الى مساعدة أشقائه وأن يكون الحل لأزماته عراقياً .

الا أن طبيعة الوضع الأقليمي والسياسة السعودية في المنطقة والعداء الدائم للنفوذ الإيراني سرعان ما أنعكس على تصريحات السبهان بعد انتقاداته التي

(١) "معصوم يتوجه الى السعودية للمشاركة في تشييع الملك عبدالله" ، www . alsumaria . com .

(٢) تطور العلاقات السعودية العراقية الدوافع والتحديات ، www . fikercenter . com ، وكذلك وثائق وزارة الخارجية العراقية ، الدائرة العربية ، قسم الخليج العربي ، ملف المملكة العربية السعودية ، المصدر السابق .

وجهها للحشد الشعبي الذي يمتلك في العراق مكانة عالية في قلوب العراقيين لكونه وليد فتوى المرجعية الدينية العليا ، والذي دافع عن العراق جنباً الى جنب مع القوات المسلحة العراقية والقوات الأمنية لمواجهة الأرهاب عبر تصريحاته الى وسائل الأعلام وأبرزها مطالبته بإعادة النظر في مشاركة الحشد الشعبي بجهود محاربة داعش الأرهابي[١] ، وتدخل السبهان في اثارة الطائفية من خلال القناة الدبلوماسية وهي تصريحات في ساحة ملتهبة من الصراعات الأقليمية أثارت أوساط سياسية وحزبية وشعبية في العراق ، ولم تكن تصب في مصلحة العلاقات بين البلدين ، بل أعطى صبغة طائفية لتعامل السفارة السعودية مع المجتمع العراقي[٢] .

وجاء حكم الأعدام الصادر بحق المواطن السعودي عبدالله عزام القحطاني بتهم أرهابية تتعلق بقتله صائغي الذهب في بغداد وتفجير عدد من الوزارات والمباني في العراق ، الأمر الذي أثار غضب السفير السبهان على الحكومة العراقية ووزارة العدل فيها ، متعهداً بتبرئة سبعة سعوديين محكومين بالأعدام من خلال تقديمه طلب رسمي للحكومة العراقية لاعادة محاكمتهم بعد أن تمت مصادقة القضاء على تنفيذ عقوبة الأعدام بحقهم ، مما نتج عنه رد فعل في الأوساط الحكومية والبرلمانية والشعبية في العراق . وأعلن السبهان عن تعرضه لمحاولة أغتيال من خلال أستهداف سيارته المصفحة (بصواريخ آر بي جي ٧) . الا أن الحكومة العراقية نفت هذه المعلومات وطالبت بأدلة أو وثائق تثبت ذلك ، ثم باشرت بنقل السفارة السعودية من مقرها السابق في (فندق الرشيد) الى موقع محصن داخل المنطقة الدولية (المنطقة الخضراء) ، فضلاً عن كتابة السبهان

(١) "السفير السعودي يهاجم الحشد الشعبي ويتهم إيران بالتدخل في شؤون العراق" ،
http : \\iraq . shafaqna . com .

(٢) "السعودية في العراق من الباب الدبلوماسي . . ما الذي تغيير ؟ " ، www . iraq . shafaqna . com .

على صفحته الشخصية في مواقع التواصل الأجتماعي وتويترلقضايا عدّت استفزازية وتدخلاً في الشأن العراقي الداخلي ، وفاقم ذلك السخط السياسي والشعبي وتعالي مطالبات النواب في البرلمان العراقي بضرورة طرد السفير السعودي من العراق . أما على صعيد الحراك الشعبي ، فقد تعرض (القنصل السعودي في العراق) مشعل العتيبي الى الضرب من قبل أهالي شهداء الحشد الشعبي في (مؤتمرمجلس عشائرالعراق) الذي كان يحضره في (فندق الرشيد) ببغداد ، رافعين لافتات تشجب وتستنكرالتدخلات السعودية في الشؤون الداخلية للعراق ، وتطالب برحيل السفيرثامرالسبهان[١] . فيما أستنكرت وزارة الخارجية العراقية في بيان لها ما تعرض له القنصل السعودي[٢] .

وكانت هناك محاولة من وزيرالخارجية ابراهيم الجعفري لرأب الصدع الذي أصاب العلاقات بين البلدين ، فأعلنت الخارجية العراقية ان وزيرالخارجية السعودي عادل الجبيرفي لقائه مع الجعفري في (الأجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي - الهندي) المنعقد في العاصمة البحرينية تبرأ فيها من تصريحات ثامر السبهان . الا أن رئيس الأدارة الأعلامية في وزارة الخارجية السعودية نفى ذلك مؤكداً أن الحديث بين الوزيرين تركزعلى بحث العلاقات الثنائية ، وأن ما نقل عن الجبيرغيردقيق[٣] . وعلى أثرذلك صرح المتحدث بأسم وزارة الخارجية العراقية أحمد جمال ببيان مقتضب "أن وزارة الخارجية تطلب من نظيرتها السعودية أستبدال سفيرالمملكة العربية السعودية لدى بغداد"[٤] .

وأكدت لجنة العلاقات الخارجية النيابية في مجلس النواب في مجلس

(١) "القنصل السعودي يتعرض للضرب خلال مؤتمر عشائر العراق" ، www . skypressiq . net .

(٢) "الخارجية تكشف عن موقفها من الأعتداء على القنصل السعودي في بغداد" ، www . skypressiq . net .

(٣) "السعودية في العراق من الباب الدبلوماسي . . . ما الذي تغير ؟ " ، المصدر السابق .

(٤) ما هي قضية السفير السعودي في العراق ثامر السبهان ؟ " ، المصدر السابق .

النواب العراقي في ٣١ آب ٢٠١٦ تأييدها لقرار وزارة الخارجية بطلب أستبدال السفير السعودي في العراق ثامر السبهان ، معتبرةً أن هذا الطلب يمثل خطوة أيجابية ، وأن اللجنة تدعم اجراءات وزارة الخارجية المستندة الى أتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بما يخدم مصلحة البلدين الشقيقين[١] ، وأستجابت السعودية لطلب العراق باستبدال السفير السبهان ، ولكن من خلال سلسلة اجراءات منها تكريم سفيرها السبهان من خلال صدور أمر ملكي بتعيينه (وزير الدولة لشؤون الخليج العربي) في وزارة الخارجية السعودية ، لتؤكد بذلك رسالة دبلوماسية واضحة مفادها ان تصريحات السفير السبهان لم تكن شخصية بل أنها كانت ضمن السياسة الخارجية للمملكة في تلك المرحلة القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية للعراق[٢] .

أما الاجراء الثاني ، فقد كانت تعيين عبدالعزيز بن خالد الشمري (قائم بأعمال السفارة السعودية) في بغداد ، وهو ضابط في جهاز المخابرات العسكرية برتبة عقيد ركن ، وسبق أن شغل منصب (الملحق العسكري) بالسفارة السعودية في المانيا[٣] . وبعد مدة قصيرة تم تعيين عبد العزيز الشمري (سفيراً للسعودية) في بغداد[٤] .

وصاحبت مرحلة تولي السفير الشمري تقدم ملحوظ في العلاقات العراقية - السعودية ، وأتسمت باكورة تصريحاته بالنقيض التام لما كانت عليه تصريحات السفير السبهان ، فقد أعرب الشمري عن توجيهات أيجابية من قبل الملك سلمان

---

(١) "الخارجية النيابية تؤيد طلب العراق أستبدال السفير السعودي" ،
http : \\www . dwarozh . net\AR\

(٢) "السعودية تستبدل ثامر السبهان سفيرها في العراق بقائم بأعمال" ، http : \\www . bbc . com .

(٣) "السفير السبهان المطرود من العراق . . . يعلن تعيين قائم بالأعمال بدلاً عنه في السفارة السعودية في بغداد" ، http : \\www . nahrainnet . net .

(٤) "السعودية تعين القائم بأعمالها في بغداد سفيراً جديداً في العراق" ، http : //kitabat . com .

بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان في أن السعودية تعمل على تقديم كل الدعم للشعب العراقي وتقف على مسافة واحدة من جميع مكوناته ، ودعم الحجاج العراقيين بزيادة أعدادهم لتصل الى (٣٨ ألف) حاجاً سنوياً ، ومساهمة الناقل الجوي السعودي في تفويج الحجاج العراقيين ، وأن السعودية سوف تعمل على أن يكون اصدار تأشيرات الحج للعام ٢٠١٩ من بغداد[١] ، وفتح (منفذ عرعر الحدودي) لترويج التجارة بين البلدين مع انشاء ساحة للتبادل التجاري بهدف تحقيق شراكة ثنائية تجارية ، وحرص السعودية على تطوير العلاقات بين البلدين والارتقاء بها الى ما يلبي طموحات البلدين الشقيقين من خلال كشف السفير الشمري نية السعودية بفتح قنصلية في البصرة وأخرى في النجف الى جانب التمثيل الدبلوماسي في بغداد وأربيل[٢] .

وبالفعل وأستمراراً لتحسن العلاقات بين البلدين ، طلبت السعودية في نهاية عام ٢٠١٧ موافقة العراق لزيادة عدد بعثاتها العاملة فيه من خلال إفتتاح القنصلية العامة في محافظة البصرة ، ومثّلها في مدينة النجف الأشرف ، فحصلت موافقة العراق على إفتتاح (القنصلية العامة للمملكة العربيه السعودية في محافظة البصرة) ، وتأجيل إفتتاح (القنصلية العامة في محافظة النجف الأشرف) لكونها قيد الدراسة حالياً . وهذا النمو في التمثيل الدبلوماسي يعكس تحسن مستوى العلاقات بين البلدين الشقيقين ، والذي لم يسبق له أن وصل الى هذا المستوى منذ عقود طويلة[٣] .

---

(١) "الشمري: الملك سلمان وولي عهده يوجهان بدعم حجاج العراق" ،
http : \www . alarabiya . net .

(٢) "وزير الخارجية يستلم أوراق أعتماد سفير السعودية الجديد في العراق" ،
http : \\www . alghadpress . com .

(٣) وثائق وزارة الخارجية العراقية ، الدائرة العربية ، فتح قنصليات سعودية في محافظتي النجف والبصرة ، بتاريخ ٢٧ كانون الاول ٢٠١٧ .

٣ ـ تولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد

على الصعيد الداخلي للمملكة العربية السعودية ، فقد صدرت في ٢١ حزيران ٢٠١٧ أوامر ملكية بتنحية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز من منصبه كولي للعهد ووزيرا الداخلية ، وتعيّين الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولياً للعهد خلفاً له ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ، محتفظاً بمنصبه كوزير للدفاع[١] . ليبدأ عهد جديد من الاصلاحات لأغلب الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، وتعزيز (الاسلام المعتدل) من خلال الانقلاب على أيديولوجيا أسس لها تيار ماعرف (بالصحوة) والذي ظل مايزيد على ثلاثة عقود من الزمن يمسك بمفاصل المؤسسات السعودية في مختلف المجالات على نحو أعاق كثيراً من الخطط التنموية ، لتبدأ حركة من الانفتاح في أغلب المجالات الاجتماعية والفنية ، منها افتتاح دور للسينما واقامة حفلات للغناء ، والشروع في بناء دار الأوبرا ، وتأسيس فرقة للأوركسترا ، ومنح حقوق المرأة في قيادة المركبات . وكانت اصلاحات الأمير محمد بن سلمان في تبني سياسة خارجية سعودية وفقاً لنهج جديد بهدف أيجاد حلفاء لها في العراق[٢] .

ويمكن لنا القول ان عام ٢٠١٧ يعدّ متميزاً بالنسبة للعلاقات العراقية - السعودية ، تحسنت بشكل ملحوظ في عهد حكومة العبادي ، وجاءت مع تبني حكومته سياسة الانفتاح على دول الجوار وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي ، والتأكيد على ضرورة تطوير العلاقات

(١) "السعودية : أعفاء محمد بن نايف وتعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد" ،
https : \\www . babnet . net .

(٢) سعيد السريحي ، "الخروج من عباءة الصحوة : المحفزات الأجتماعية والثقافية للتغير في السعودية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١٣ ، القاهرة ، يوليو ٢٠١٨ ، ص١٣٦-١٣٧ .

الدبلوماسية والسياسية مع السعودية[١] .

وساعد في ذلك وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى البيت الأبيض في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٧ ، وأعلن أن على واشنطن الا تقدم حماية مجانية لدول الخليج العربي ، اذ أنها لا تمتلك الا المال لذلك يتوجب عليها الدفع مقابل الحماية ، ومن ثم نجد أن السياسة السعودية مع مجيء ترامب وزيارته الأولى الى الرياض والاتفاقيات التي وقّعها الطرفان[٢] . وفي التوجه ذاته بدأ عهد جديد من العلاقات بين العراق والسعودية ، وتأكيد السياسة الخارجية السعودية على جملة أهداف تجاه العراق هي :

١ - بناء تحالف قوي مع العراق لمواجهة ومكافحة الأرهاب وخاصة كيان داعش الأرهابي .

٢ - رغبة السعودية بمشاركة تأمين حدودها الشمالية مع العراق من خلال وضعها تحت المسؤوليات الأمنية للحيلولة دون أقتراب داعش من حدودها الشمالية[٣] .

٣ - مناقشة المجالات الأستثمارية والتجارية النفطية في العراق وفتح الطرق البرية والجوية بين البلدين .

٤ - الأنفتاح على جميع القوى السياسية وبضمنها القوى الكردية جنباً الى

(١) أنور مؤمن ، "السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية الرمال المتحركة" ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد الثاني عشر ، بغداد ، حزيران ٢٠١٦ ، ص١٢٥ .

(٢) مفيد الزيدي ، "ترامب والعراق مستقبل السياسة الامريكية" ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العددالخامس عشر ، بغداد ، اب٢٠١٧ ، ص٢٩٧-٣١٤؛ على موسى الددا ، "ادارة ترامب للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط" ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٤١ ، العدد٤٧٧ ، بيروت ، تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٨ ، ص ١٢١-١٣٨ .

(٣) "العلاقات السعودية العراقية . . . تقارب حذر بعد شد و جذب دام ربع قرن" ،
. http : \\alkhaleejonline . net

جنب مع دعم التوجه العربي في العراق[١] .

وفي أثناء الأزمة الخليجية بين السعودية ودولة الامارات والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى التي أندلعت في عام ٢٠١٧ رفض العراق الضغوط السعودية من مختلف المستويات الحكومية لادانة قطر، أذ أكد العبادي رفض العراق الأصطفاف مع أي طرف في هذه الأزمة مؤكداً على عدم الأنصياع لضغوط دول الحصار على قطر وأولها السعودية ، وأمتناع العراق عن الدخول في أية محاور والتزام سياسة الحياد في الأزمة ليؤكد العراق مجدداً انه ملتزم بعلاقات متوازنة مع جميع الدول العربية[٢] .

٤ ـ موقف المملكة من استفتاء اقليم كردستان

في أعقاب اعلان نتائج استفتاء اقليم كردستان العراق الذي أجري يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧ والذي كانت له تداعيات خطيرة ليست على العراق فحسب بل على الدول العربية والشرق الاوسط بأكمله . وكان مجلس وزراء الخرجية العرب في دورته ال (١٤٨) التي عقدت في القاهرة ، استجابة لطلب وزير الخارجية ابراهيم الجعفري فقد أصدر بالاجماع قراراً عربياً برفض استقلال اقليم كردستان لعدم قانونيته وتعارضه مع الدستور العراقي الذي يجب احترامه والتمسك به ودعم وحدة العراق لما تمثله من عامل رئيس لأمن واستقرار المنطقة[٣] . أما الموقف السعودي من أستفتاء

(١) خضر عباس عطوان ، "إيران قايضت أمريكا بأموال وقدرات العراق . . . والهوية العربية تعرضت لتراجع ممنهج" ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد ١٢٦ ، جدة ، كانون الأول ٢٠١٧ ، ص١١٥-١١٦ .

(٢) "العبادي يصد ضغوط دول حصار قطر : العراق يلتزم الحياد" ،

http : \\wwwalaraby . co . uk\politics\ .

(٣) نورهان الشيخ ، "مستقبل العلاقات العربية-الاقليمية : محددات وآفاق المستقبل" ، في : عمار جفال وآخرون ، مراجعة عبدالفتاح الرشدان ونظام بركات ، العلاقات العربية-الاقليمية الواقع والآفاق ، ندوة

أقليم كردستان ، تمثل في دعوة المملكة الى التراجع عن أجراء الأستفتاء المزمع اجراءه في ٢٥ أيلول ٢٠١٧ ، وتبين ذلك من خلال عدة خطوات مناهضة لهذا الأستفتاء ، منها تصريح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السعودية من خلال بيان نشر في موقع الوزارة على (تويتر) مفاده :

"أن المملكة تتطلع الى حكمة وحنكة الرئيس مسعود برزاني لعدم اجراءه الأستفتاء الخاص بأستقلال أقليم كردستان ، فقد يؤدي الى أندلاع أزمات جديدة قد ينتج عنها تداعيات سلبية ، سياسية ، أمنية ، انسانية ، وتشتت الجهود الرامية الى تحقيق الأستقرار والأمن في منطقة بما في ذلك مكافحة التنظيمات الأرهابية والأنشطة المرتبطة بها ، داعياً الى عدم التسرع في أتخاد أية مواقف أحادية الجانب من شانها أن تزيد من تعقيد الوضع الأقليمي ، والعمل على ما تقتضيه مصلحة الطرفين بما يحقق تطلعات الشعب العراقي من خلال العودة الى الأتفاقيات الموقّعة بين الطرفين وأحكام الدستور العراقي" . ودعوة وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج العربي ثامر السبهان ، في تغريدة على موقع (تويتر) موجّهة الى رئيس أقليم كردستان مسعود برزاني يقول فيها "أتطلع لحكمة وشجاعة الرئيس مسعود برزاني بقبول الوساطات الدولية لحل الأزمة الحالية ضمن مقترحات الأمم المتحدة وتجنب العراق لأزمات هو بغنى عنها"[1] .

وأكد الأمير تركي الفيصل (مدير الاستخبارات السابق وسفير المملكة في واشنطن) أن العراق بلد شقيق وصديق وأن المملكة ترفض أي محاولة لتجزئته ، أو أي بلد عربي وذلك أثناء زيارته الى الولايات

(٧٥) ، (عمّان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١٨) ، ٢٨١-٢٨٢ .

(١) "دعت السعودية ، يوم الأربعاء ، رئاسة أقليم كردستان الى التراجع عن أجراء الأستفتاء الخاص باستقلال الأقليم المزعم أجراءه في ٢٥ أيلول ٢٠١٧" ، arabic . sputniknews . com\\ : http .

المتحـدة في ٢٢ تشـرين الأول ٢٠١٧[١] رداً علـى موقـف المملكـة مـن أزمـة استفتاء وانفصال إقليم كردستان في شمال العراق .[٢]

يتبين لنا ان الموقف السعودي من وحدة العراق وسيادته ومستقبله لم يتغير طيلة المرحلة من تغيير النظام السابق في عام ٢٠٠٣ ، اذ أن السعودية تنطلق بذلك من سياسة ثابتة في رفض أية أفكار أو مخططات تعتمد في مضمونها على (تقسيم العراق) الى دويلات أو أقاليم ، لتلافي أحتمالات أنتقال عدوى التقسيم الى السعودية مع الترويج هنا أو هناك لمشروع عالمي يعتمد على تقسيم السعودية الى أربع دول أو أقاليم[٣] . وقد عزّز الموقف السعودي من أزمة استفتاء اقليم كردستان من فرص تحسين العلاقات العراقية - السعودية ، وقدّم لها جرعات أضافية من التقدم والتطور في المجالات كافة .

٥ ـ المجلس التنسيقي العراقي ـ السعودي المشترك

تجسد التحسن في العلاقات بين العراق والسعودية من خلال ولادة (المجلس التنسيقي العراقي - السعودي) الذي يعدّ من أهم مانتج عن تطور العلاقات بين البلدين بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والعلمية والرياضية ، وتم النظر أليه كخطوة هامة تسهم في تطوير وتنمية العلاقات الثنائية بينهما .

وتعود نشأة (المجلس التنسيقي العراقي - السعودي) الى مقترح سعودي قدّم الى وفد وزارة الخارجية العراقية برئاسة (وكيل الوزارة الأقدم) السفير نزار

---

(١) مفيد الزيدي ، "العلاقات السعودية–العراقية : عهد جديد" ، بحث مقبول للنشر ، مجلة قضايا سياسية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد التاسع–العاشر ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) "تقسيم أراضي السعودية الى ٤ دويلات" ، ٢٧٩٦٨٢٥\world\ar\com . yenisafk . m\\ : http .

الخيرالله أثناء زيارتهم الى الرياض ، وجاءت استكمالاً لزيارة وزيرالخارجية عادل الجبيرالى بغداد ، ولقي هذا الاقتراح دعم أعضاء (مجلس الشورى) السعودي في اقامة علاقات تعاون وطيدة تخدم مصلحة البلدين ، وتقوية مواقفهما تجاه السياسات المشتركة الخارجية ، وأن التقارب في العلاقات السعودية - العراقية يعدّ هو الوضع الطبيعي والذي يتجه بالضرورة الى العمق العربي للبلدين ويساعد في تنمية مصالحهما المشتركة[1] .

وأستقبل الملك سلمان بن عبد العزيزرئيس الوزراء العبادي يرافقه أكثرمن سبعين شخصية حكومية لحضور الأجتماع الأول لمجلس التنسيق بين العراق والسعودية ، وذلك في ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٧ ، وحضره وزيرالخارجية ريكس تيلرسون ، وتم التوقيع بين البلدين على أتفاقية (المجلس التنسيقي العراقي - السعودي) الذي يهدف الى مايأتي :

١ - تعزيزالتواصل بين البلدين على المستوى الاستراتيجي .

٢ - تعميق الثقة السياسية المتبادلة بين العراق والسعودية .

٣ - فتح آفاق جديدة من التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية والأمنية والاستثمارية والسياسية والثقافية والاعلامية .

٤ - تعزيزالتعاون المشترك بين البلدين في الشؤون الدولية والأقليمية .

٥ - تنمية الشراكة في القطاع الخاص بين الدولتين ، والسماح لرجال الأعمال للتعرف على الفرص الاستثمارية والتجارية من خلال تبني الوسائل الفعالة في تذليل الصعوبات التي تواجه تنمية القطاع الخاص .

٦ - تبادل الخبرات الفنية والتقنية بين الجهات المعنية في البلدين من خلال العمل على نقل وتشجيع التقنية والتعاون في مجال البحث العلمي .

٧ - زيادة التبادل التجاري بين البلدين ، وتوفيرفرص استثمارية في المجالات

(١) "السعودية والعراق . . . هل حان وقت المصالحة ؟ " ، http : \\www . aljazeera . net .

(التجارية ، والصناعية ، والزراعية) .

٨ - تقديم المحفزات اللازمة للاستثمارات السعودية في العراق ، وتقديم السعودية الدعم اللازم لتسهيل الأجراءات الاستثمارية كافة فيها من خلال تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار وفقاً لقوانين محفزة لها .

٩ - ضمان تنسيق البلدين بعدهما من أكبر مصدري النفط في (منظمة أوبك) بشأن السياسات النفطية[١] .

ولعل السؤال المطروح ماهو سبب التوجه السعودي تجاه العراق في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز؟ .

ولعل الاجابة تكمن في أن توافق السياسة السعودية - الأمريكية في ضرورة عودة العراق الى الحاضنة العربية ومواجهة الهيمنة الإيرانية في المنطقة وفي العراق خاصة ، وتحاول السعودية أحتواء تقلبات النفط وتطوير أقتصادها بالتنسيق والتشاور مع العراق كأحد أبرز الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم ، فضلاً عن أن السعودية تستهدف السوق العراقي ، اذ تعدّ خطوة تشكيل المجلس بوابة لتصريف البضائع التجارية السعودية على أوسع أبوابها لعدم وجود البضاعة المحلية المنافسة لها ، والعراق بحاجة ماسة الى توسيع منظومة علاقاته الاقليمية لاسيما مع السعودية وبات من الضروري التنسيق معها على صعيد المستويات السياسية والأمنية والأقتصادية .

أما على صعيد تشكيل اللجان الرئيسة من قبل الجانب العراقي المنضوية في (المجلس التنسيقي العراقي - السعودي) التي تمثلت في ثمان لجان ، لجنة النقل والمنافذ الحدودية والموانئ برئاسة وزير النقل وعضوية أربعة أعضاء من ذوي الأختصاص والخبرة الوظيفية ، واللجنة

(١) "مجلس التنسيق السعودي العراقي بنطلق اليوم بآفاق واعدة تشمل المنطقة بأسرها" ،
http : \\arabic . com .

الأقتصادية والتجارية والستثمارية والتنموية والأغاثية برئاسه وزير التخطيط وعضوية أربعة أعضاء من ذوي الأختصاص والخبرة الوظيفية ، ولجنة الطاقة والصناعات التحويلية برئاسة وزير الصناعة والمعادن وأربعة أعضاء من ذوي الأختصاص والخبرة الوظيفية ، واللجنة المالية والمصرفية برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية خمسة أعضاء من ذوي الأختصاص والخبرة الوظيفية ، واللجنة السياسية والأمنية والعسكرية برئاسة وزير الخارجية وعضوية أربعة من ذوي الأختصاص والخبرة الوظيفية ، ولجنة التعليم والشباب والرياضة برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي وعضوية أربعة من ذوي الأختصاص والخبرة الوظيفية ، واللجنة الثقافية والأعلامية والشؤون الأسلامية برئاسة وزير الثقافة وعضوية ستة أعضاء من ذوي الأختصاص والخبره الوظيفية ، واللجنة الزراعية برئاسة وزير الزراعة وعضوية أربعة أعضاء من ذوي الأختصاص والخبره الوظيفية[1] .

ومن أهم النقاط التي تم الأتفاق عليها في الاجتماع الأول (للمجلس التنسيقي العراقي – السعودي) مايأتي :

١ – فتح المنافذ الحدودية وتطوير الموانئ والطرق والمناطق الحدودية .

٢ – مراجعة إتفاقية التعاون الكمركي بين البلدين .

٣ – إعادة تشغيل خطوط النقل الجوي بين البلدين .

٤ – دراسة إستحداث منطقة تبادل تجاري بين البلدين .

٥ – قيام الجانب السعودي بدراسة إمكانية التعاون في تأهيل طريق جميمة – سماوة .

٦ – إستكمال تنفيذ طريق الحج البري (عرعر) في محافظة الأنبار.

(١) "الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، الآمر الديواني رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٧" ، موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء www . yahoo . com .

٧ - دراسة الجدوى الفنية والأقتصادية لمشروع الربط الكهربائي العراقي - السعودي .

٨ - دراسة تنفيذ المنافذ الكمركية بالشكل الذي يسهم في تسهيل التبادل التجاري بين البلدين .

٩ - تشجيع تبادل الخبرات التقنية والفنية والبحثية بين البلدين .

١٠ - الاتفاق على تنمية الفرص الاستثمارية والتجارية .

١١ - إفتتاح بعثات قنصلية للمملكة العربية السعودية ومكاتب لشركات سعودية .

١٢ - مشاركة السعودية في المعارض التي تقام في العراق مثل (معرض بغداد الدولي ، ومعرض البصرة للنفط والغاز التخصصي) .

١٣ - الإتفاق على إقامة (منتدى الأعمال والاستثمار) الذي يخص رجال الأعمال من البلدين الشقيقين[1] .

٦ ـ الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٨

أكتسبت الأنتخابات العراقية التي جرت في أيار ٢٠١٨ طابعاً جديداً ، لكونها تحققت بعد القضاء على تنظيم داعش الأرهابي ، إذ عدّت الدول الاقليمية المتنافسة هذه الانتخابات ساحة للتنافس من أجل تنمية نفوذها في العراق ، وتحقيق مصالحها فيه . وأتجهت السعودية خاصة الى محاولة المنافسة من خلال كسب القوائم الأنتخابية (السنّية) والمناطق العراقية ، لكي تتحقق قوائم أنتخابية تبرز فيها الأنقسامات بشكل واضح ، إذ أنها ليست على صعيد الأحزاب أو الطوائف فحسب ، بل تعدت ذلك الى أنقسام الحزب الواحد الى عدة

(١) وزارة الخارجية العراقية ، الدائرة العربية ، قسم الخليج العربي ، ملف المملكة العربية السعودية/ ٢٠١٧/١١/٦ .

قوائم وقوى متنافسة[١] .

وبعد ظهور نتائج الأنتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨ ، كانت السعودية ترى بأنها مشجعة وتدعو للتفاؤل بولادة عراق جديد يكون حليفاً لها ، ويخرج من الهيمنة الإيرانية ومواجهة تدخلها في العراق[٢] .

وفي الختام لابد من الأشارة الى أن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الولايات المتحدة ومنها السعودية والاتفاقيات السياسية والعسكرية والأمنية معها ، وحضورها الدبلوماسي وقواعدها العسكرية والبحرية في المنطقة ، و إدراك دول المجلس أن خيارها الاستراتيجي هو الاعتماد على واشنطن يحتاج إلى إدراك دول المجلس من أن إقامة (الأمن الجماعي) مع القوى الأخرى في المنطقة وفي مقدمتها العراق ، وتغيير النهج والسياسة الخليجية الحريصة على مبدأ يسعى للفصل بين الأمن الخليجي والأمن العربي ، ربما سيؤثر بمرور الزمن على تفكك دول المجلس وعدم قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية نظراً لأهتمامها بأمنها الوطني أكثر من الأمن الجماعي بين دول المجلس والمنطقة .

أما فيما يخص العراق ، فان إيجاد صيغة حوار جاد وصريح بينه وبين الدول الخليجية بشكل مؤسساتي وصولاً إلى تحقيق الأمن الإقليمي في أندماج العراق في المنظومة الخليجية ولاسيما السعودية مسألة تعدّ مهمة في إنشاء تعاون عراقي - سعودي . فالعراق اليوم بحاجة إلى الاستمرار في بناء علاقاته الإقليمية بدول مجلس التعاون الخليجي ، والأستفادة من التجارب والدروس السابقة لكي يستعيد العراق دوره العربي بالتعاون مع الدول العربية والخليجية وفي مقدمتها السعودية . وان

(١) ديفيد هيرست ، " العراق يشهد معركة كبرى لبسط النفوذ الإقليمي" ،
https : //arabicpost . net/politics/٢٠١٨/٠٥/١٢

(٢) "الرياض تمنح مقاعد حج لأحزاب وقادة الحشد الشعبي" ، https : alkhaleejoonline . net .

مجيء حكومة العبادي التي أبدت سياسة خارجية في الأنفتاح على دول المجلس والسعودية ، ومحاولة طي صفحة الماضي مع المملكة في ظل التقارب بين البلدين ، والتفاؤل في فتح آفاق جديدة للتعاون و إعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية ، و إعلان الرياض دعمها الكامل للعراق في مواجهة الإرهاب والتطرف وتداعياته على حاضر العراق ومستقبله ، والذي تمثل في سعي الحكومة العراقية لكي يعيد العراق بناء أوضاعه الداخلية في اقامة حكومة وحدة وطنية متجانسة تستطيع مواجهة التحديات الداخلية والخارجية[1] .

(١) مفيد الزيدي ، "العلاقات العراقية–السعودية" ، المصدر السابق .

المطلب الثاني :
البعد الأمني

منذ تشكيل الحكومة العراقية تعهد العبادي بتحرير العراق من تنظيم داعش وتسخير أمكانيات القوات العسكرية والبيشمركة وقوات الحشد الشعبي والأجهزة الأمنية بعد الدعوة المباركة للمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف في ١٣حزيران ٢٠١٤ ، التي تضمنت الدعوة الى حمل السلاح لجميع المواطنين الذين يتمكنون من التطوع في صفوف القوات الأمنية العراقية ، وكان لذلك التوجه الأثر الكبير في تغيير المعادلة العسكرية والأمنية على أرض المعركة ، انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية العالية ، واعتماداً على الروح الوطنية المتقدة والتي يتمتع بها الحشد الشعبي والقوات العسكرية والأمنية[1] .

ان فاعلية التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الأرهابي ، الذي ضم أكثر من (٦٢ دولة) ، وقُسّمت هذه الدول حسب طبيعة مشاركتها في هذا التحالف ، فمنها دول ذات طابع في التدخل العسكري وعددها (٢٢ دولة) في مقدمتها الولايات المتحدة اذ تباشر تلك الدول بالضربات الجوية وتقديم المساعدات العسكرية ، فضلاً عن الدول العربية التي تقدم الدعم العسكري للتحالف ، ومنها السعودية التي وفّرت الطائرات وشاركت في

---

(١) "عام على تحرير الموصل . . . هل مازال داعش يهدد العراق ؟ " ، http : \\www . alarabiya . net .

عمليات القصف الأولى لمواقع التنظيم الأرهابي في سوريا[١] ، ولابد من الإشارة الى ان الدور السعودي في هذا الحلف صُنّف في المجموعة الأولى من الدول التي تشارك في العمليات العسكرية مع دعمها اللوجستي .

وفي تموز ٢٠١٤ ، نقلت وكالة الأنباء السعودية ما صرحت به وزارة الخارجية السعودية ، إن العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز (انذاك) ، قرّر تقديم (٥٠٠ مليون دولار) كمساعدة إنسانية للشعب العراقي للنازحين بغض النظر عن إنتماءاتهم الدينية أو المذهبية او العرقية ، بل أن هذه المساعدات مخصصة للشعب العراقي المتضرر من الإحداث الدموية لتنظيم داعش الإرهابي ، وأبلغت الرياض الأمم المتحدة رغبتها بأن تقدم هذه المساعدات عبر مؤسسات الأمم المتحدة للشعب العراقي ، وستتابع السعودية هذه الجهود لضمان وصولها الى المتضريين كافة[٢] .

ان السياسة السعودية في محاربة تنظيم داعش الارهابي ، برزت من خلال الدعم الذي تقدمه للحملة الدولية ضد التنظيم لعدة أسباب ، اذ تعدّ السعودية أن هذا التنظيم لايشكل تهديداُ للمنطقة فحسب بل يشكل تحدياً أمنياً لها على الصعيد الداخلي من خلال عدة عمليات تفجير و إطلاق نار إستهدف أفراد الأمن السعودي والمدنيين والأجانب منذ أواخر عام ٢٠١٤ ، وعلى الرغم من سعي السعودية الى محاربة تنظيم داعش وانهاء وجوده . إلا أنها تحرص على إتخاذ ترتيبات عسكرية وسياسية مرافقةً لأية حملة ضده لتمنع بها ايران من توسيع نفوذها في المنطقة ودعمها لأهالي المنطقة الشرقية (حسب وجهة نظرها) ، وقد

(١) نهى بكر ، "فاعلية التحالف الدولي لمحاربة داعش" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١٠ ، القاهرة ، اكتوبر/تشرين الاول ٢٠١٧ ، ص٤٨-٥٠ .

(٢) "٥٠٠ مليون دولار من العاهل السعودي للعراقيين من كل المذاهب والاعراق" ،
http : //arabic . cnn . com/middleeast/٢٠١٤/٠٧/٠١

تجسد ذلك من خلال الأنفتاح على نقل المعدات العسكرية الى الجيش العراقي وجهاز مكافحة الأرهاب[١] . وصرح السفير السبهان عن إستعداد السعودية لقتال داعش على الأرض في العراق إذا ماطلبت الحكومة العراقية ذلك ، وأن التدخل السعودي هذا لايعدّ تدخلاً في الشأن الداخلي العراقي بل هو دعم عسكري وسياسي ، ويدخل ضمن إطار قاعدة الدفاع المشترك بين الأشقاء العرب لمواجهة التحديات المصيرية التي نصت عليها جامعة الدول العربية[٢] .

من جهة أخرى ، بدأت الحكومة العراقية في تعزيز علاقاتها بدول الجوار ومنها السعودية وخاصةً على الصعيد الدبلوماسي ، وأجراء اتصالات مع الملك عبد الله بن عبد العزيز، وتأكيد أهمية أن يتمكن الجميع من محاربة العدو المشترك (داعش) بفاعلية أكبر، إذ إن العراق يحارب أكبر المنظمات الارهابية الدولية الممولة والمنظمة والمجهزة ، لذا فأن العراق بحاجة الى الإسناد الجوي والتدريب والتسليح وبناء قدرات القوات الأمنية ، ودعم دول الجوار لوضع حد لتسلل المقاتلين الاجانب لداخل العراق ، وأن العراق بحاجة الى دول الجوار والمجتمع الدولي لوقف التمويل لداعش ودعم العراق في محاربة عدو المجتمع الدولي بأسره[٣] .

وفي سياق التواصل بين البلدين ، أكّد الدكتور حيدر العبادي من خلال مكالمة هاتفية مع ولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير سلمان بن عبد العزيز على

---

(١) لوري بلوتكين بوغارت ، "الدعم الذي تقدمه دول الخليج في الحملة ضد تنظيم (الدولة الاسلامية) " ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الاجنى ، المرصد السياسي ، ٢١ اذار٢٠١٧ ،

http//www . washington Near East . com

(٢) "قتال داعش في العراق ((. . . عرض سعودي يهدف لعزل بغداد عن طهران)) " ،

http : //www . alkhaleejonline . net .

(٣) "كلمة السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب المنعقدة في العاصمة البلجيكية بروكسل" ،

http : //wwwpmo . iq/press/٣-١٢-٢٠١٤ . htm .

خطورة التهديد الذي تمثله عصابات داعش الارهابية ليس على العراق فحسب بل على المنطقة والعالم ، مستشهداُ بالأعتداء الأخير من قبل العناصر الارهابية على المخافر الحدودية بين العراق والسعودية ، والذي أدى الى سقوط ضحايا من البلدين الجارين في مطلع عام ٢٠١٥ ، وبحث الجانبان السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات والتعاون المستقبلي للحد من هذه التنظيمات الأرهابية[١] .

وأجرى الدكتور حيدر العبادي اتصالاً هاتفياً في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٥ مع عاهل السعودية الملك سلمان بن عبد العزيز معرباً عن تقديم تعازيه بوفاة الملك عبدالله بن عبد العزيز متمنياً كل التوفيق للملك سلمان لتسنمه مهامه الجديدة ملكاُ للسعودية ، فضلاً عن بيان حرص العراق على تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين ، وتنمية التعاون الثنائي في مختلف الصعد ، وليؤكد الملك سلمان بن عبد العزيز بدوره على حرصه بتعزيز العلاقات ، ومساندة السعودية للعراق في مواجهة الخطر الذي تشكله عصابات داعش الإرهابية ، وعلى عمق العلاقات بين البلدين من خلال الأواصر الاجتماعية والامتدادات العشائرية[٢] .

لابد من الأشارة الى أن العلاقات العراقية - السعودية سجلت نمواً بمستوى اللقاءات والأتصالات ، ومنها إستقبال الدكتور حيدر العبادي لوزير الخارجية عادل الجبير على هامش أجتماع التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الأرهابي

---

(١) "السعودية والعراق يبحثان خطر داعش" ،

http : //www . eremnews . com ،

ينظر : "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يجري مكالمة هاتفية مع ولي عهد المملكة العربية السعودية" ،

http : //www . pom . iq/press/٦/١/٢٠١٥ . htm .

(٢) "رئيس الوزراء د . حيدر العبادي وعاهل المملكة العربية السعودية الملك سلمان بن عبد العزيز يبحثان في اتصال هاتفي العلاقات الثنائية والاوضاع في المنطقة" ، المكتب الاعلامي رئيس الوزراء ،

http : //www . pmo . iq/press٢٠١٥/٣٠-١-٢٠١٥ . htm .

المنعقد في باريس في ٢ حزيران ٢٠١٥ ، وجرى بحث السبل الكفيلة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ، وجهود محاربة العصابات الارهابية ، وأهمية أن تتوحد الرؤى للقضاء على الأرهاب ، مؤكداُ العبادي على أن داعش الارهابي يشكل خطراُ ليس على العراق ، إنما على الأمن في دول المنطقة والعالم ويجب أن تكثف الجهود للقضاء عليه واستئصال فكره المنحرف[١] .

وقد بادرت السعودية في كانون الأول ٢٠١٥ بتشكيل (تحالف إسلامي) عسكري لمحاربة الإرهاب ، وأن الارهاب يلحق الضرر بالعالم الإسلامي قبل المجتمع الدولي ، وشاركت فيه أكثر من (٣٤) دولة ، وكانت أهداف التحالف مايأتي :

١ - توفير الأمن الوطني لدول التحالف الاسلامية .

٢ - تقريب وجهات النظر فيما بين هذه الدول الاسلامية المتحالفة بالشكل الذي يضمن تفادي الخلافات وتحقق الازمات .

٣ - تنسيق جهود الدول الاسلامية المتحالفة للإرتقاء بقدرات محاربة الارهاب وكل مايهدد ويزعزع أمن الدول الاسلامية .

إلا أن الملفت للنظر في هذا التحالف وعلى الرغم من أنه يحمل مسمى تحالف الدول الاسلامية . الا أنه استبعد أربعة دول إسلامية هي (العراق ، سوريا ، ايران ، قطر) ليحقق ذلك التساؤلات لمعرفة حقيقة تشكيل هذا التحالف ، وهل أنه يستهدف دولاً معينة منافسة للسعودية في المنطقة ، أم أنه يستهدف الأرهاب العالمي . ويبدو أن الصيغة التي أعلن بها هذا التحالف والدول (السنّية) المشاركة

(١) "رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يستقبل وزير الخارجية السعودي السيد عادل الجبير" ، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء ،

http : //www . pmo . iq/press٢٠١٥/٢-٦-٢٠١٥ . htm

فيه أشارت الى هذه التساؤلات[١] . وقد عبّر العراق عن وجهة نظره من تشكيل هذا التحالف بقول الدكتور حيدر العبادي :

"إن اتصالاتنا بعدد من الدول أظهرت عدم استعدادها لمساهمة قوات عسكرية في هذا التحالف"[٢] .

وبعد أقل من شهر من بدء عمليات تحرير (مدينة الفلوجة) في حزيران ٢٠١٦ ، طالب المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية العراقية أحمد جمال الحكومة السعودية بتوضيح تصريحات المتحدث بأسم وزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي خلال مؤتمر صحفي ، بشأن جمع تبرعات مالية لتنظيم داعش ، و إن هذه الحالة تمثل خرقاً واضحاً لقرارات مجلس الامن وتجاوزاً لمبادئ حسن الجوار، معرباً البيان عن رفضه لما تضمنته تصريحات المتحدث السعودي في تجاوز غير مسموح به بحق الحشد الشعبي الذي يُعدّ هيئة رسمية تعمل بأمرة القائد العام للقوات المسلحة ، وتحصل على تمويلها من موازنة الدولة وفق ما أقره مجلس النواب العراقي . و إن تصريحات المتحدث بأسم وزارة الداخلية السعودية بإن هجمات القوات العراقية ضد تنظيم داعش في الفلوجة ، قد أشعلت موجة جديدة من حملات التبرع بالأموال في السعودية . والذي أكد انه لايمكن التحكم بعواطف الناس بالنسبة للتبرعات ، وأن الذي يمكن للسعودية السيطرة عليه هو الحملات الزائفة لجمع أموال بأسم أطفال

(١) التحالف الاسلامي الجديد : هل تقاتل السعودية الدولة الاسلامية ؟ نقلاً عن
http : //www . idazat . com .

(٢) رامي عزيز ، هدف التحالف العسكري الاسلامي بقيادة السعودية ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدني ،
http//www . washingtoninstitute . org/al/fikraforum/view/thpurpose-of-Saudi-Arabia's-Islamic-military-coalihom .

الفلوجة والتي هدفها الفعلي تمويل الأرهاب ، مؤكداً التركي ان المملكة تبذل جهوداً لمكافحة الارهاب وتمويله ، وان تبرعات المملكة لم تمنع الارهاب من أستهداف أراضيها في الداخل ، إذ تعرضت الى (٩) هجمات خلال الأشهر الست الماضية[١] .

وعندما أعلن الدكتور حيدر العبادي في ١٦ تشرين الاول ٢٠١٦ عن بدء العمليات العسكرية والتي أطلق عليها تسمية (قادمون يا نينوى) لإستعادة مدينة الموصل من خلال قوة عسكرية من مختلف تشكيلات القوات العسكرية العراقية والشرطة الاتحادية ومكافحة الارهاب والبيشمركة والحشد الشعبي والحشد العشائري[٢] ، لتستبق السعودية ذلك وتتهم على لسان عادل الجبير في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو على هامش إجتماع وزراء خارجية دول الخليج العربي وتركيا المنعقد في الرياض في تشرين الأول ٢٠١٦ بقوله :

"الحشد الشعبي ينتمي لأيران ، و إن معركة الموصل ستحدث كوارث داعياً السلطات العراقية الى استخدام (عناصر غير طائفية) لمواجهة إرهاب تنظيم داعش"[٣] . ويبدو أن التدخل السعودي بإتهام الحشد الشعبي لم يكن جديداً بل يتكرر عادة مع بدء عمليات تحرير المدن العراقية وكما حصل أثناء تحرير مدينة الفلوجة ، وبادرت الحكومة العراقية الى رفض هذه التصريحات عبر بيان المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية العراقية ، معتبرة إن هذه التصريحات بلا قيمة ،

(١) "العراق يطالب السعودية بتوضيحات حول تبرعات لداعش" ،
http : //www . alhurra . com/٣٠٩٥٢٤ . html .

(٢) "حيدر العبادي يعلن بدء عملية إستعادة الموصل" ،
https : //skynewsarabia . com/amp/moddle-east/٨٨٣٩٦٣ .

(٣) "السعودية تتهم الحشد الشعبي ب (إنتمائه) الى إيران" ،
https : //sumer . news/ar/news/١٣٥٦٥ .

والحشد الشعبي عنوان فخر للعراقيين وبه تستمر أنتصارات العراق حكومة وشعباً على عصابات داعش ومن يقف خلفها[١] .

وعلى صعيد متصل بتوتر العلاقات بين البلدين في هذه المرحلة ، رفضت الحكومة العراقية التصريحات التي أطلقها المستشار في مكتب وزير الدفاع السعودي أحمد العسيري بشأن "إستعداد بلاده للمشاركة في تحرير مدينة الموصل" ، مطالبة الرياض بوقف الأمدادات المالية من لتنظيم داعش الارهابي والمساهمة الفعّالة بمنع تدفق الأرهابيين الى العراق ، و إن مسؤولية محاربة تنظيم داعش الارهابي ستكون على عاتق القوات العسكرية وقوات مكافحة الارهاب والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي والحشد العشائري المساندين لقوات الجيش العراقي[٢] .

ولابد من الإشارة الى أن العلاقات العراقية - السعودية بعد تلك المرحلة من التوتر حدث فيها انفراج من خلال مبادرة السعودية في زيارة عادل الجبير في ٢٥ شباط ٢٠١٧ الى بغداد ، إذ قدّم الجبير التهنئة بالإنتصارات المتحققة على العصابات الإرهابية ، مؤكداً دعم السعودية للعراق في المناطق المحررة[٣] .

وهذا التوجه السعودي أكده العاهل السعودي أثناء لقاءه الدكتور حيدر العبادي على هامش أعمال (مؤتمر القمة العربية) ٢٨ المنعقدة في منتجع البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية في ٢٩ آذار ٢٠١٧ ، وأكد العاهل السعودي على

---

(١) العراق يعتبر تحذير السعودية من مشاركة (الحشد الشعبي) بمعركة الموصل (بلاقيمة) ،
https : //www . france٢٤ . com .

(٢) العراق يرفض مشاركة السعودية في معركة تحرير الموصل ،
https : //sumer . news/ar/news/١٥٩/٥ .

(٣) "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يستقبل وزير الخارجية السعودي السيد عادل الجبير" ، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء
https : //www . pmo . iq/press٢٠١٧/٢٥ . ٢ . ٢٠١٧ . htm

أهمية العلاقات بين البلدين الشقيقين ، ودور العراق في المنطقة وتعزيز العلاقات معه على جميع المجالات التجارية والاقتصادية والإستثمارية والتنسيق الأمني المشترك ، والتطرق الى الأنتصارات التي حققتها القوات العسكرية العراقية على تنظيم داعش الأرهابي[١] .

وجاءت تلبية الدكتور حيدر العبادي لدعوة الملك سلمان بن عبد العزيز لزيارة السعودية في ١٩ حزيران ٢٠١٧ ، أعرب عن بالغ ترحيبه برئيس الوزراء والوفد المرافق له ، قائلاً : "إن قلوبنا مفتوحة وكل الابواب مشرعة للتعاون مع العراق ومستعدون للمساعدة والتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والحدود والقطاع الخاص ورجال الاعمال وتبادل المصالح وزيادة التنسيق في (مواجهة الارهاب ، والتعاون للقضاء على داعش ، وحفظاً للأمن المشترك) " ، مضيفاً "أننا سعداء بزيارتكم ، ونقدر جهودكم في محاربة الارهاب وماحققتموه في هذا المجال ، ونحمد الله على أستقرار العراق وتكاتف ابناء شعبه" ، متمنياً للعلاقات الثنائية بين البلدين المزيد من التطور. بينما أكد رئيس الوزراء عن شكره لحفاوة الأستقبال وأن العراق يسعى لتأسيس علاقة صحيحة ومتينة مع السعودية[٢] ، فضلاً عن إستقبال السيد رئيس الوزراء حيدر العبادي لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز بمقر إقامته في مدينة مكة المكرمة ، ليتم بحث التعاون الأمني ومواجهة خط الأرهاب وبقية الجوانب الأخرى التي تصب في تعزيز العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة التي تخدم البلدين

(١) "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يلتقي العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز" ، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء

https : //www . pmo . iq/press٢٠١٧/٢٩-٣-٢٠١٧ . htm

(٢) "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يبحث مع الملك سلمان بن عبد العزيز تعزيز العلاقات بين العراق والسعودية" ، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ،

http : //www . pom . iq/press٢٠١٧/١٩ . ٦ . ٢٠١٧ . htm

الشقيقين ، مؤكداً ولي العهد السعودي إن المملكة تواجه تحديات ومخاطر مشتركة ، والمملكة متفائلة بعمل العراق وتوجهه مؤكداً إن للعراق مقومات للنجاح أكثر من المملكة من خلال موقعه المتميز وعقول أبناءه و إمتلاكه لنهري دجلة والفرات ، و إن المملكة جاهزة للوقوف معه ، إذ لايوجد بينها وبين العراق أية خلافات حقيقية ، مبيناً إن التعاون بين البلدين يشكل نقطة تحول مهمة في المنطقة[١] .

وفي ختام هذه الزيارة صدر بيان مشترك بين جمهورية العراق والمملكة العربية السعودية في مكة المكرمة في ٢٠ حزيران ٢٠١٧ تضمن ، تأكيد الجانبان العراقي والسعودي إنهما يمتلكان روابط عديدة منها رابطة الدين والأخوة والجوار، وأواصر القربى والمصير المشترك ، و إنهما سعداء بما حققه العراق والسعودية من نقلة نوعية على صعيد تحسن العلاقات بينهما ، مؤكدا إهمية التبادل المنتظم للزيارات بين المسؤولين في البلدين وعلى مستوى رجال الأعمال لتنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية بما يعود على البلدين بالخير والمنفعة ، والأتفاق على تكثيف العمل المشترك لمواجهة تحديات مكافحة التطرف ومحاربة الارهاب بكافة إشكاله وصوره ، وأكد البلدان على أهمية تجفيف منابع الأرهاب وتمويله والالتزام بالاتفاقيات والتعهدات التي تلزم الدول بهذا الخصوص ، و إدانتهما لكافة الأعمال التي تمس أمن وأستقرار بلديهما ، ومواصلة جهودهما الناجحة لمحاربة التنظيمات الإرهابية ولاسيما تنظيم داعش الإرهابي الذي طالت أعماله الإجرامية الآمنين في البلدين[٢] .

---

(١) "رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يستقبل ولي ولي العهد وزير الدفاع" ، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ،

http : //www . pmo . iq/press٢٠١٧/١٩-٦-٢٠١٧ . htm

(٢) "بيان مشترك بين جمهورية العراق والمملكة العربية السعودية" ،

http : //www . pmo . iq/press٢٠١٧/٢٠-٦-٢٠١٧٣ . htm .

وأعلن العبادي وهو يرتدي الزي العسكري في مدينة الموصل في تموز ٢٠١٧ تحقيق النصر الكبير على تنظيم داعش الارهابي في أكبر معاقله وتحرير مدينة الموصل ، مباركاً للمقاتلين الأبطال والشعب العراقي والمرجعية الرشيدة بهذا النصر التأريخي ذو الصناعة العراقية الخالصة في التخطيط والإنجاز[١] . وتلقى الدكتور حيدر العبادي إتصالاً هاتفياً من الملك سلمان بن عبد العزيز، قدّم فيه التهنئة بالانتصارات التي حققتها القوات العراقية مشيداً بالشجاعة الفائقة للقوات العراقية وبحكمة الحكومة والقيادة العراقية ، وتأكيد الجانبين على الأستمرار بالتعاون في مجالات مكافحة الأرهاب لمصلحة البلدين الشقيقين[٢] ، وتهنئة وزارة الخارجية السعودية في بيان صدر عنها بإن الرياض تؤكد "إستمرار وقوف المملكة مع جمهورية العراق في جهودها بمكافحة التطرف والارهاب بكافة إشكاله ، وسبل تمويله"[٣] .

لقد جاء قيام (المجلس التنسيقي العراقي السعودي) في ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٧ الذي أكد توسيع التعاون في (**الجانب الأمني**) من خلال مذكرة تفاهم للتعاون الأمني بين البلدين ، إذ تضمنت بعض بنودها منع وقوع الجرائم وهي ، جرائم المخدرات ، التهريب والمتاجرة وتصنيع المخدرات والعقاقيرذات التأثيرالنفسي والمركبات الكيميائية ، وتهريب

(١) "العبادي يعلن (النصر الكبير) من مدينة " الموصل المحررة" ، http : //ara . tv/٧٦٢x٩ .

أنظر كذلك : "رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسحلة د . حيدر العبادي : من هنا من الموصل القديمة نعلن النصر العراقي الكبير" ،

http : //www . pmi . iq/press٢٠١٧/١٠-٧-٢٠١٧٢ . htm .

(٢) "رئيس الوزراء يتلقى إتصالاً هاتفياً من خادم الحرمين الشريفين سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية" ،

http : //www . pmo . iq/press٢٠١٧/١٤-٧-٢٠١٧ . htm

(٣) "السعودية تهنئ العراق بإستعادة الموصل" ، https : www . alhurra . com//amp/٣٧٧٣٩٨ . htm

الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الكيميائية القابلة للاشتعال والمواد السامة والنووية والمشعة ، وتهريب المواد الثقافية والتاريخية وتزوير العملة والسندات القابلة للتداول وبطاقات الإتمان ، وجميع أنواع السرقات ، وتزوير جوازات السفروتأشيرات الدخول والوثائق الرسمية ، والجرائم الإلكترونية ، والإتجار بالبشروالإعضاء البشرية ، ونقل الأشخاص عبر الحدود بشكل غيرشرعي ، والجرائم الإقتصادية مثل الإحتيال وغسيل الأموال والإعتداء على الملكية الفكرية ، وتعاون البلدين في مجال مكافحة الأرهاب ، ومنع الخطابات والانشطة التي تشجع على الأرهاب والتطرف ، ومكافحة تمويل الارهاب وجميع التسجيلات التي تحث على العنف عبرالانترنيت ، وتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالإرهاب فيما يخص البلدين ، وتبادل المعلومات فيما يخص الأدلة والأثار الجرمية المأخوذة من الارهابيين المعتقلين ، وتعاون البلدين من أجل إلقاء القبض على المشتبه بكونهم أرهابيين وتسليمهم بسرعة ، ومنع المؤامرات الارهابية الموجهة نحوأي من البلدين ، ومنع المواطنين المحليين من إيواء أوإخفاء أو تدريب الارهابيين المسلحين او تقديم الدعم لهم[1] .

وفي مجال تعاون البلدين بالجانب الأمني وتبادل السجناء ، طالبت السعودية بإطلاق سراح السجناء الذين إنتهت مدة محكوميتهم ، وتبادل السجناء المحكومين بقضايا سالبة للحرية ، وذلك إستناداً لإتفاقية مبرمة بين البلدين منذ آذار ٢٠١٢ ، ولم ترالنورلعدم مصادقة البرلمان العراقي عليها ، وأن كثيرمن السجناء السعوديين في العراق محكومين بقضايا أرهابية ، ومن الجديربالذكر

(١) "مسودة مذكرة التفاهم للتعاون الامني بين وزارة الداخلية العراقية ووزارة الداخلية السعودية" ، وثائق المجلس التنسيقي العراقي السعودي/وزارة الخارجية/الدائرة العربية/وثائق السفارة العراقية في الرياض٢٠١٧/٢٠١٨ .

أن عدد السجناء العراقيين لدى السعودية هو ستين سجيناً[1] .

يبدو ان مرحلة مابعد زوال تنظيم داعش الارهابي من الأراضي العراقية على الصعيد العسكري ، حظيت بتفهم البلدين للمتطلبات اللازمة للمحافظة على أمنهما الداخلي ، وتجاوز المرحلة السابقة من التوترو التأزم وعدم التفاهم ، والأنطلاق نحو مرحلة جديدة تضمن تحقيق مصالح البلدين والشعبين المشتركة وتطوير العلاقات بينهما في المستقبل .

(١) وزارة الخارجية العراقية/الدائرة العربية/ وثائق السفارة العراقية في الرياض ، المصدر نفسه .

المبحث الثانى :
الأبعاد الإقتصادية والتجارية وحركة النقل

المطلب الأول :
الأبعاد الاقتصادية والتجارية

ان العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين لم تصل الى مستوى النمو المطلوب في التبادل التجاري للمدة بين (٢٠٠٣ - ٢٠١٤) بسبب أن العلاقات السياسية المتوترة التي سادت تلك المرحلة ألقت بظلالها على العلاقات في جانبها الاقتصادي ، إذ يتضح أن التبادل التجاري يعدّ منخفضاً إذا ما قورن بحجم البلدين و إشتراكهما بطبيعة جغرافية حدودية مشتركة ومنافذ برية حدودية ، والقواسم المشتركة والعلاقات التجارية التي تعود الى عقود سابقة . ومن ثم أستمر مستوى التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري في التذبذب صعوداً وهبوطاً في مرحلة حكومة العبادي ، وينظر في ذلك الجدول رقم (٣) أدناه .

الجدول رقم (٣) *

حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية (٢٠١٤ – ٢٠١٧)

ت	سنة	المبلغ بالدولار
١	٢٠١٤	٩٨٠,٥٤٣,٨٣٧
٢	٢٠١٥	٥٢٢,٢٣٦,٤٠٤
٣	٢٠١٦	٢٢٢,٠١٥,٣٨٢
٥	٢٠١٧	٣٩٦,٩٥٣,٩٠٠,٣٣

*المصدر: حجم استيراد العراق مع المملكة العربية السعودية ، حسب إحصاءات تصديقات الملحقية التجارية في الرياض ، لعام٢٠١٨ .

إلا أن هذه العلاقات حظيت بالنمو من خلال التفاهم النابعة عن إنبثاق (المجلس التنسيقي العراقي - السعودي) ، والذي هو بداية تخطيط حقيقية لنمو وتطور المجالين الاقتصادي والتجاري بين البلدين بشكل أساس والمجالات الأخرى ، إذ إتفق البلدان على العديد من مشروعات مذكرات التفاهم لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما ، ولأهمية هذه المذكرات ولكونها تؤسس للأرضية اللازمة للإنطلاقة المستقبلية لنمو العلاقات التجارية والاقتصادية ، ، فأن أهم هذه المذكرات هي[1] :

أولاً: مذكرة تفاهم بشأن تطوير منفذ عرعر العراقي :

ـ التزامات العراق :

١ - يلتزم العراق بإدارة وتشغيل وصيانة المنفذ عند تسلمه من الجانب السعودي .

٢ - يقدم العراق جميع التسهيلات اللازمة للشركة المنفذة بما يضمن حرية التنقل بين البلدين خلال فترة تنفيذ المشروع .

(١) وزارة الخارجية العراقية/ الدائرة العربية/ قسم الخليج العربي ، ملف المملكة العربية السعودية ، المصدر السابق .

٣ - إعفاء الشركة المنفذة من جميع الرسوم والضرائب وأية أمور مالية أخرى .

٤ - توفير الحماية الامنية للشركة المنفذة ومنتسبيها مع جميع التسهيلات .

- التزامات السعودية :

١ - القيام بإعداد الدراسات والتصاميم اللازمة للمشروع ومنحه للشركة المنفذة .

٢ - تمويل المشروع الى حين جاهزيته وتسليمه للعراق .

٣ - تقديم التسهيلات لتصدير المعدات والمواد المستخدمة في تنفيذ المشروع ، و إستثناء هذه المواد من قيود التصدير[١] .

ثانياً : مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال التعاون الكمركي :

نظراً الى أن التهرب الكمركي والمخالفات الكمركية تلحق الضرر بالمصالح الأقتصادية والمالية والاجتماعية ، فقد أتفق البلدان على الآتي :

١ - يخضع دخول البضائع المحلية والأجنبية المصدرة والمعاد تصديرها بين البلدين للأنظمة والإتفاقيات والقوانين ذات العلاقة بينهما .

٢ - يجب أن تكون البضاعة الداخلة أو الخارجة من أي منهما مصحوبة بالمستندات الاصولية اللازمة مثل (بيان الحمولة ، والفواتير التجارية ، وشهادة المنشأ للمنتجات الوطنية والأجنبية) .

٣ - الشهادات الصحية الخاصة بالبضائع الحيوانية والنباتية .

٤ - يمنح البلدان جميع التسهيلات اللازمة لسيارات الشحن العابرة (الترانزيت) سواء كانت فارغة أم محملة .

---

(١) الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، الدائرة القانونية ، "مشروع اتفاق لهيأة المنافذ الحدودية مع المملكة العربية السعودية" ، كانون الثاني ٢٠١٨ .

٥ - تتعاون السلطات الكمركية في البلدين في مجال التدريب الكمركي بما يساعد في رفع المهارات الكمركية ، وتطوير تبادل المعلومات والخبرات الفنية والادارية لتسهيل الاجراءات الكمركية بما يسهم في إنسياب حركة التجارة البينية ووسائل النقل والركاب .

٦ - يعمل البلدان على تبادل المعلومات والتحري عن نشاط التهريب الكمركي .

٧ - إذا رأت السلطات الكمركية في أي من البلدين أن المساعدة الادارية المطلوبة منها للبلد الآخر تشكل إنتهاكاً لسيادة بلدها أو أمنه أو تتعارض مع مصلحته ، فانه يجوز لها الامتناع عن هذه المساعدة أو أن تقدمها بشروط .

٨ - يعمل البلدان على تعيين ضابط اتصال بين السلطات الكمركية لبلديهما للتعاون ، وسعياً الى حل ماقد ينشأ من عقبات[١] .

وبّينت السعودية أن بعض النصوص في قانون الكمارك العراقي مشابهة لنصوص قانون الكمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي بإستثناء عدم التطرق الى الشروع في التهريب ، إذ لا يعدّها قانون الكمارك العراقي جريمة تهريب ، لذا أكدت السعودية أن الدول العربية في إطار الأعداد لقيام (الإتحاد الكمركي العربي) ، وأعداد (قانون كمركي عربي موحد) في إشارة لمساعي السعودية في تنمية التعاون التجاري والإقتصادي مع العراق والدول الخليجية والعربية الأخرى[٢] .

وعلى أثر ذلك بادر رئيس (هيئة الصناعة والتجارة الايرانية) رضا تجريشي بتصريح نقلته وسائل إعلام إيرانية قال فيه : "إن طهران تخسر

(١) وزارة المالية العراقية ، مذكرة التفاهم في مجال التعاون الجمركي بين العراق والسعودية ، ١٨ كانون الثاني ٢٠١٨ .

(٢) وزارة المالية السعودية ، مصلحة الجمارك العامة ، مذكرة مدير عام الجمارك السعودية ، نيسان ٢٠١٨ .

مكانتها الاقتصادية في بغداد ، وأن السعودية باتت تحل محلها بعد إبرام إتفاق بين الجانبين يقضي بخفض الرسوم الكمركية على السلع السعودية" . الأمر الذي نفته (الهيئة العامة للكمارك العراقية) في نيسان ٢٠١٨ ببيان مفاده "إن استيفاء الرسوم الكمركية يجري وفقاً لإحكام قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ على جميع البضائع ومن المناشئ كافة ، ولايوجد تفضيل جهة على أخرى"[١] .

يبدو بوضوح المنافسة وربما الصراع الاقتصادي والتجاري والاستثماري على صعيد دول الجوار في الساحة العراقية من قبل دول الجوار بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٣ .

ثالثاً: الهيكل العام والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين العراق والسعودية

١ - تعاون وزارتي التجارة العراقية والسعودية في ١٢ من كانون الثاني ٢٠١٨ ، وأتفق البلدان على ضرورة السعي الى تفعيل حركة التبادل التجاري وتنمية الصادرات وتذليل الصعوبات التي تعيقها من خلال تشكيل فريق فني بين البلدين للتعرف على الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة في أسواقهما ، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة وتسهيل التعاون في مجال الاستثمار، والنهوض بمستوى التعاون بين البلدين في مجال تنظيم المعارض والأسواق الدولية المتخصصة ، وتقديم التسهيلات اللازمة عند إقامة هذه المعارض منها تبسيط اجراءات منح سمات الدخول واجراءات دخول المعروضات من المنافذ الحدودية ، مع امكانية فتح مراكز تجارية بين البلدين لتبادل الزيارات والخبرات و إقامة الدورات التدريبية والندوات للعاملين في وزارتي التجارة للبلدين وتفعيل حصول الشركات

(١) "الكمارك ترد على إعلان طهران خسارة مكانتها الاقتصادية لصالح السعودية" ،
http : //almasalah . com/al/newsdetails . aspx?newsid=١٣٣٩٥٠ .

التابعة لوزارة التجارة العراقية على وكالات من الشركات السعودية سواء كانت في مجال الغذائي أم الانشائي الذين يمثلان أعلى نسبة في الطلب ضمن السوق العراقي ، والعمل على انشاء (مجلس أعمال عراقي - سعودي مشترك) للتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص ، واستثمار الفرص المتاحة في البلدين ، وتأكيد ضرورة تسهيل اجراءات منح تأشيرات الدخول للتجار والصناعيين ورجال الأعمال لدعم أسس المشاركة بين البلدين[١] .

٢ - مذكرة تفاهم وتعاون بين وزارتي النفط العراقية والسعودية ، أذ عبر البلدين عن دعمهما لاعادة العمل بخط أنابيب النفط الخام الى موانئ البحر الأحمر، وذلك من خلال استحداث لجنة مشتركة بين البلدين لغرض أعداد نص لأتفاق البلدين ، وتعزيزأواصر التفاهم في مجالي النفط والغاز وقطاعي الأستخراج والمصافي ، والتعاون في مجالات تدريب الكوادر الهندسية والبحثية لاعداد بحوث عملية ونقل التكنلوجيا بين البلدين ، وموافقة الجانب السعودي على طلب العراق لبناء منشأة خزن (مستودع) في ميناء ينبع السعودي ، وتقديمه قائمة بأصحاب مصانع المعدات الذين يعملون حاليا مع قطاع صناعة النفط السعودين ، فضلاً عن اتفاق البلدين على تسمية ممثل عن كليهما ليكون حلقة أتصال بينهما ، ويعمل كمنسق لمتابعة تنفيذ القرارت المتخذه من البلدين[٢] .

٣ - مذكرة تفاهم وتعاون بين وزارتي الزراعة العراقية والسعودية ، واتفق البلدان على تعزيزالعلاقات بينهما في مجال الزراعة وتحقيق التنمية الوطنية والأرتقاء بسبل معيشة مواطني البلدين ، وسعياً من البلدين بتشجيع الأستثمار في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية ، والتعاون في مجال الأنتاج النباتي

(١) وزارة التجارة العراقية ، برنامج عمل مشترك بين وزارة التجارة العراقية ووزارة التجارة والاستثمار السعودية ، كانون الثاني ٢٠١٨ .

(٢) وزارة النفط العراقية ، مذكرة التفاهم بين وزارة النفط العراقية ووزارة البترول السعودية ، لعام ٢٠١٧ .

ومكافحة الافات النباتية والتصحر، والمحافظة على التنوع الحيوي والغابات والمراعي ، والتعاون في مجالات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والأستثمار في الأنتاج الحيواني وثروة السمكية والصحة الحيوانية وانتاج الأعلاف ، وذلك جنبا الى جنب مع عقد ندوات وورش عمل ولقاءات ومعارض تجارية وأستثمارية في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية ، وتذليل العوائق التي تواجه تنمية الأستثمار المشترك في المجالات الثلاث الزراعية والسمكية والثروة الحيوانية ، فضلاً عن تشجيع المستثمرين الزراعيين على تأسيس مشاريع أستثمارية زراعية وتشغيلها[1] . وحصول شركة سالك السعودية على رخصة للاستثمار في العراق بالمجال الزراعي من (هيئة استثمار الأنبار) في العراق[2] .

٤ - تعاون اللجنة المالية - المصرفية المشتركة المنبثقة عن المجلس التنسيقي العراقي السعودي المشترك ، وعقد اجتماع هذه اللجنة الأول في الرياض في ١٣ كانون الاول ٢٠١٧ ، وقدّم الجانب العراقي في هذا الاجتماع التحديات التي واجهت العراق مالياً وأمنياً ، ودور البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال عمليات التيسير الكمي والائماني ، والحفاظ على أدنى مستوى من التضخم واستقرار والصرف مع كفاية الأحتياطات الأجنبية ، وأستعراضه للقطاع المصرفي الخاص والعام وتطورهما نتيجة لاشراف وتوجيه ورقابة البنك المركزي العراقي ، وترسيخ مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب وادارة المخاطر، وتطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية كذلك اجراءات الانضباط المالي التي تنتهجها الحكومة العراقية في اطار تطبيقها لبرنامج الاستعداد الائماني في صندوق النقد الدولي . ولعل من أهم المحاور التي أتفق عليها هي أن العراق ملتزم بعدم وضع قيود على التحويل الخارجي وقانون

(١) وزارة الزراعة العراقية ، مذكرة التفاهم في المجال الزراعي بين العراق والسعودية ، ٦ آيار ٢٠١٨ .
(٢) "اتفاقيات غير مسبوقة في مجلس التنسيق السعودي العراقي" ، arabi٢١ . com// : http .

الاستثمار يشير بوضوع الى حرية التمويل المالي ، فضلا عن التأكيد على ضرورة وجود فروع للمصارف العراقية والسعودية في البلدين بما يسهل حركة النشاطات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية ، إذ وعدت (سلطة النقد العربي السعودي) بإنجاز معاملة فتح فروع للمصرف العراقي للتجارة (TBI) في السعودية بين الجانب العراقي أن تعليماته واضحة لتسهيل فتح فروع المصارف الاجنبية ، وتوسيع سبل التعاون بين البلدين في موضوعي التدريب والتطوير، والاستفادة من خبرات وتجارب (سلطة النقد العربي السعودي) بهذا الخصوص[١] .

٥ - تنمية التعاون بين العراق والسعودية بقطاع الاتصالات والمعلوماتية من خلال دعوة الشركات السعودية لتنفيذ عطاءات الاتصالات والمعلوماتية الدولية ، والتي تعلنها الهيئة بين الحين والاخر، وعقد ورش عمل ودورات تدريبية لنقل الخبرات والمعرفة والتثقيف الوظيفي المتخصص ورعاية المؤتمرات والبرامج التدريبية و الحلقات الدراسية في مجالات البريد والاتصالات وتقنية المعلومات بما يتضمن تحرير وخصخصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع منح تراخيص لجودة الخدمة والموافقة النوعية وادارة الطيف الراديوي وتحديد التعرفة الحسابات التقنية وخطة تخصيص الترددات وقواعد الاذاعة الوطنية ، وتنسيق الطيف وحل مشكلة التداخل في المنطقة الحدودية ، والتعاون في المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية ودعوة الشركات السعودية للمشاركة في المزاد الخاص بمنح رخصة مشغل رابع للاتصالات الجوالة في العراق لاسيما انه مقبل على أستخدام تقنية الجيل الرابع 4G[٢]

(١) البنك المركزي العراقي ، اجتماع اللجنة المالية– الصرفية المشتركة بين العراق والسعودية ، ١٣ كانون الاول ٢٠١٧ .

(٢) هيئة الاعلام والاتصالات العراقية ، مكتب رئيس الجهاز التنفيذي ، مقترحات مهام المجلس العراقي السعودي ، ٢٠١٧–٢٠١٨ .

٦ – تنمية التعاون بين وزارتي الكهرباء العراقية والسعودية ، ولابد من الاشارة الى قطع إيران لخطوط تزويد المحافظات العراقية في الوسط والجنوب لاسيما محافظة البصره بالطاقة الكهربائية في أشهر السنة (تموز - آب ٢٠١٨) بسبب وجود ديون على العراق يتعين عليه تسديدها ، والأخير محرج من تسديد هذه الديون لأن عمليات التحويل المالي تتعارض مع العقوبات المفروضة على إيران ، لذا بادرت السعودية بمحاولة سريعة للحضور في ملف الطاقة الكهربائية للعراق لامتداد مساعي العراق والسعودية في تحسين العلاقات بينهما من خلال (المجلس التنسيقي العراقي السعودي) وأعتماد ملف الطاقة الكهربائية بضمن جدول أعماله ، وأن المنطقة الجنوبية في العراق قريبة جغرافياً من السعودية ، ودخول الأخيرة على ملف تجهيز الطاقة الكهربائية للعراق سيكون أسهل وأقل تكلفة بالنسبة لها[١] .

وعلى هذا الأساس بادرت حكومتيّ العراق والسعودية في مشروع مذكرة تفاهم في مجال الطاقة الكهربائية ، رغبة منهما في تعزيز أواصر التعاون المشترك لتنمية قطاع الطاقة ، اذ يشمل هذا التعاون الربط الكهربائي وتطوير سوق الطاقة الكهربائية ، وتشجيع المصانع والشركات العاملة في مجالات الطاقة الكهربائية في البلدين ، والاستثمار والمشاركة في تمويل مشاريع توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية المتجددة والتقليدية ، واجراء البحوث والدراسات وتبادل المعلومات والبيانات اللازمة لترشيد أستهلاك الطاقة الكهربائية ، والمباشرة في تدريب الموارد البشرية وتبادل الخبراء للمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية التي تنظم من البلدين . وحدّدت مدة هذه المذكرة بسنتين وتجدد تلقائياً لمدد مماثلة .[٢]

---

(١) مؤيد الوندي ، "هذه دوافع الرياض والكويت لدخول خط أزمة الطاقة بالعراق" ،
http : //arabi٢١ . com\story\١١١٤٠٠٥ .

(٢) سفارة المملكة السعودية – بغداد ، مذكرة التعاون في مجال الطاقة الكهربائية بين العراق والسعودية ٦ أيلول ٢٠١٨ .

وأعلنت وزارة النقل العراقية من خلال وزيرها انها ستنقل وقود محطات الكهرباء من ميناء الدمام السعودي الى العراق في ميناء أم قصر، وذلك بعد أن أتفق العراق والسعودية على المساهمة في انهاء أزمة انقطاع التيار الكهربائي في عموم العراق[١] .

وفي اطار تنمية العلاقات التجارية والأقتصادية ، أكد السفير السعودي لدى العراق عبد العزيز الشمري أن الاستثمار في أقليم كردستان مميز وجاذب للاستثمارات ، وأن مجموعة من رجال الأعمال السعوديين الذين زاروا شمال العراق ، أبدوا رغبتهم بأنشاء مدينة صناعية متكاملة في مدينة أربيل لتكون قاعدة ومنطلقاً ضخماً للاستثمارات السعودية ، وبدء مرحلة من النشاط التجاري والأقتصادي وعقد المؤتمرات الأقتصادية بمشاركة المستثمرين سواء كانت في العراق أو السعودية[٢] .

وفي الوقت نفسه ، شاركت السعودية في معرض بغداد الدولي (٤٤) بنحو (٦٠) شركة سعودية على رأسها عملاق البتروكمياويات السعودي ساباك(sk) ومن المتوقع أن تفتح مقرات لها في العراق ، والاشتراك في المعارض التخصصية في المجال النفطي والتي تقام في العراق بحافظة البصرة[٣] .

---

(١) "الحمامي : بواخر النقل البحري ستنقل وقود محطات الكهرباء من السعوديةالى العراق" ، http : //alsumaria . tv .

(٢) "سفير السعودية في العراق لروورداو : قانون الأستثمار في أقليم كردستان مميز وجاذب" ، http : //www . rudaw . net\arabic\business\٢٥٠٧٢٠١٨٥ ؛

"وفد سعودي يبحث زيادة التبادل التجاري مع أقليم كردستان" ، http : //www . alarabia . net .

(٣) "خطة السعودية البديلة للعراق : الحرب بأدوات ناعمة" ، http : //www . raialyoum . com .

المطلب الثانى :
التعاون في حركة النقل البحري والبري والجوي

١ – النقل البحري :

من خلال أعمال المجلس التنسيقي بين العراق والسعودية في مجالات النقل الجوي والبحري والبري التي تطورت في السنوات الأخيرة ، ومنها دراسة تنمية المحور البحري مع السعودية بتشجيع خطوط الشحن والتبادل التجاري بين موانئ البصرة وموانئ السعودية بواسطة فتح التسهيلات اللازمة لإصحاب البضائع وملاك السفن ، والسماح لطواقم السفن العاملة بين العراق والسعودية في النزول وحرية الحركة داخل الموانئ والمدن ضمن الموافقات الأصولية وتسهيل إجراءاتها دون أية عراقيل ، وتعميق القناة الملاحية في خور عبدالله الى (١٣متراً) ، وعند مدخل شط العرب لتتوافق هذه الأعماق مع دخول بواخر كبيرة وبغواطس أعلى للإستفادة من مبدأ إقتصادية الحجم وتقليل كلفة النقل ، وتبادل الخبرات بين العراق والسعودية فيما يخص تنمية الموارد البشرية من خلال الدعوة الى ورش عمل مشتركة وبرامج تدريبية للكوادر المينائية والبحرية ، وفي الجوانب المالية والتكنولوجية ولغة الحاسوب والأتمتة ، فضلاً عن تجهيز (معهد تدريب الموانئ) بإجهزة المحاكاة الخاصة ببرج القيادة للسفينة والرافعات المينائية لتدريب العاملين وتلافي حدوث أخطاء محتملة تؤدي بحياة الأفراد العاملين ، وتأهيل الطرق المؤدية الى أم قصر الشمالي والجنوبي وبقية

الموانئ لربطها مع الخط السريع الدولي ، وذلك لخلق الانسيابية اللازمة لقطاع النقل ، فضلاً عن تأهيل النقل السككي في داخل الموانئ ومن البصرة وأليها ، ثم جميع المدن العراقية . بناء مختبر متكامل لفحص البضائع في ميناء أم قصر وفي منطقة ميناء الفاو الكبير لتقليل الوقت المستغرق لأجراء عملية فحص البضائع المختلفة ، وانشاء مركز بحث وأنقاذ الأرواح مزود بسفن وطائرات الانقاذ المخصصة لمعالجة حالات الطوارئ وحسب الاتفاقيات الدولية الخاصة بسلامة الارواح ، و إنشاء سكن عائم لخدمة طواقم البحرية التي تتمتع بإجازة مناوبة او استراحة او وفقاً للعرف المينائي والبحري ، وتقديم الخدمات للسفن الوافدة[1] .

٢ ـ السكك الحديدية والنقل البري :

تم عرض مقترح عراقي للربط السككي بين العراق والسعودية ، ويبدأ من مدينة السماوة وينتهي بالمخفر الحدودي في منطقة جميمة محاذياً للطريق البري الذي يربط مدينة السماوة بقضاء السلمان وصولاً الى المنفذ الحدودي في منطقة جميمة ، وأن طبوغرافية الأرض عامةً صحراوية منبسطة . الا انها ترتفع تدريجياً من منسوب (٥متر) فوق سطح الأرض الى منسوب (٣٥٠متراً) عند حدود البلدين ، ويتخلل المسار المقترح عدة وديان صغيرة وكبيرة سيتم التعامل معها يمين ويسار الطريق المبلط لتلافي آثارها ، وأن طول المسار للخط الرئيس (٢٠٠كم) بخط منفرد قابل للأزدواج من بدايته (سكة حديد السماوة - سلمان الى نهايته في الحدود السعودية) بعدد محطات لتوقف ٧ - ٨ محطات ، وبسرعة تصميمية تصل الى ١٢٠كم/ساعة للمسافرين ، و٧٠كم/ساعة للبضائع . ينظر شكل

(١) وزارة النقل العراقية ، مكتب الوزير ، أعمال المجلس التنسيقي العراقي السعودي المشترك ، كانون الأول ٢٠١٧ .

رقم (١) مسار السكة الحديدية المقترحة أدناه[١] .

شكل رقم (١) :
مسار السكة الحديدية العراقية – السعودية المقترحة

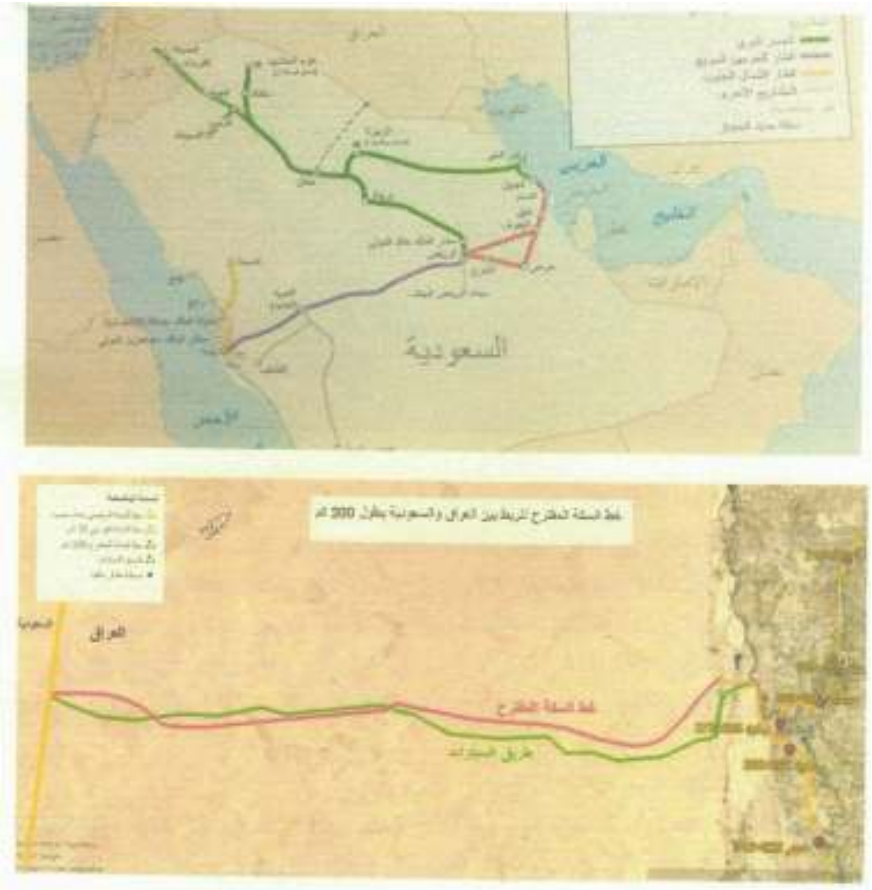

المصدر: وزارة النقل العراقية ، مكتب الوزير، أعمال المجلس التنسيقي العراقي السعودي المشترك ، كانون الأول ٢٠١٧ .

أما في مجال النقل البري ، فتم الاتفاق على تطوير الطرق البرية لتفعيل نقل البضائع عبر الشاحنات والحافلات من خلال اعتماد الية

(١) المصدر نفسه .

التشغيل المشترك أو تأسيس شركة عراقية - سعودية مختصة في هذا المجال لتحقيق الأهداف المستقبلية ، وتفعيل التبادل التجاري بين البلدين ، وتفعيل النقل بنظام العبور (الترانزيت) عبر العراق ، إذ أن موقعه الجغرافي يقع في نقطة تقاطع الطرق البرية والذي يؤمن مرور البضائع من تركيا عبر العراق والى السعودية وباقي الدول المجاورة ، وبالعكس بما يؤدي الى تخفيض الكلف الاقتصادية المترتبة على عملية النقل . ويرتبط العراق براً بالسعودية عبر طريقين :

الأول : طريق كربلاء – النخيب – منفذ عرعر الحدودي

يبلغ طول هذا الطريق (٣٢٢ كم) ، ويستخدم في موسم الحج لنقل الحجاج الى بيت الله تعالى بممر واحد ، وبسبب توقع زيادة التبادل التجاري بين البلدين وهو من ثمرات انبثاق (المجلس التنسيقي العراقي السعودي) ، وزيادة عدد الشاحنات ومركبات النقل التي تسلك الطريق ، ويتطلب الأمر إنشاء ممرثان وتأهيل الممر الحالي مع تجهيز الطريق بإسيجة الأمان والعلامات المرورية والتخطيط بكلفة تخمينية أولية تقدر بحدود ٨٥٠ (مليار) دينار عراقي ، وتطويروتأهيل (منفذ عرعر الحدودي) ليكون صالحاً للحركة التجارية من خلال تنفيذ ساحات لكشف البضائع الداخلة ، ونصب ميزان جسري عدد اثنان لغرض وزن الشاحنات المحملة بالبضائع ، و إنشاء بناية لمصرف حكومي لغرض تسهيل التعامل المالي بين البلدين ، و إنشاء بنايات محاجر صحية وبيطرية وزراعية ومحطة تصفية وتحلية المياه وتزويد المنفذ بالحاسبات الالكترونية وبدالة سلكية مع أجهزة فحص الطرود بأنواعها ، ومنظومات كامرات المراقبة مجهزة بكامرات حرارية ، وأجهزة اتصال لاسلكية وتغذية هذه الاجهزة بالطاقة الكهربائية اللآزمة مع مولدات كهربائية أحتياطية .

الثاني: طريق السماوة – السلمان – منفذ جميمة الحدودي

يبلغ طول هذا الطريق الذي يربط مدينة السماوة بالحدود السعودية مروراً بقضاء السلمان بحدود (٢٥٠كم) ، وبسبب غلق المنفذ من مدة طويلة فأن حركة المرور على الطريق محدودة ، لذلك بلغت الكلفة التخمينية الأولية لتأهيل وصيانة الممر الحالي ، وانشاء ممرثان للطريق بحدود (٨٥٠) مليار دينار عراقي ، وتشكيل لجنة مشتركة من الدوائر العراقية ذات العلاقة لغرض الوقوف على طبيعة الأرض التي سوف يتم أختيارها لبناء المنفذ المقترح من قبل الجانب السعودي ، وتم تخصيص قطعة أرض في محافظة المثنى بمساحة ٥٠٠ دونم لانشاء منفذ جميمة الحدودي مع السعودية[١] .

٣ – النقل الجوي

حظي محور النقل الجوي باهتمام كبير من قبل العراق والسعودية بهدف تطوير التعاون بين البلدين ، اذ تم توقيع مذكرة تفاهم في السابع من آب ٢٠١٧ في مجال خدمات النقل الجوي ، وتضمنت المذكرة اطلاق الرحلات الجوية مع تشغيل رحلات (CARGO) بين البلدين وعلى جميع المطارات العراقية والسعودية بواقع (١٢٠) رحلة شهرياً ، وتسييرر حلات مستمرة من المطارات العراقية الى المطارات السعودية وبالعكس أعتباراً من الثلاثين من تشرين الأول ٢٠١٧[٢] ، وتأكيداً لتطوير قطاع النقل الجوي بادر البلدان ببلورة التعاون بينهما من خلال توقيع (إتفاقية الخدمات الجوية بين حكومتي العراق والسعودية) في نهاية آذار ٢٠١٨ ،

(١) وزارة النقل العراقية ، المصدر السابق .

(٢) وزارة الخارجية/الدائرة العربية/موقف المجلس التنسيقي العراقي السعودي المشترك ، في نيسان ٢٠١٨ .

إذ تعدّ هذه الاتفاقية مهمة بمضامينها ، وتكوّنت من (٢١ مادة) دلت بمجملها على الاتفاق بتذليل كافة الصعوبات والمعوقات بين البلدين ، وعكست الرغبة الحقيقة لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق والسعودية[١] .

وأكدت مذكرات التفاهم المنبثقة عن أعمال (المجلس التنسيقي العراقي السعودي) على تطوير المنافذ الحدودية والنقل السككي والبري والبحري والجوي بين البلدين ، وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين في المستقبل .

(١) وزارة الخارجية العراقية ، وثائق سفارة جمهورية العرا ، الرياض ، نيسان ٢٠١٨ .

المبحث الثالث :
الأبعاد الاجتماعية والعلمية والرياضية

المطلب الأول :
البعد الاجتماعي

ان من أهم آثار هجوم تنظيم داعش الأرهابي على المدن العراقية هو بروز مشكلة أكثر من مليوني نازح عراقي في مختلف مناطق العراق التي أحتلها التنظيم في مدن الموصل وصلاح الدين والأنبار وديالى وكركوك . وجاء موقف السعودية من هذه الأزمة الاجتماعية والانسانية عندما أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز تقديم دعم في المساعدات الأنسانية في المناطق المتأثرة بهجوم تنظيم داعش الأرهابي . وتم أرسال ثلاث طائرات محملة بالمواد الأنسانية والأحتياجية للنازحين في محافظة الأنبار في ١٢ آيار ٢٠١٦ ، وطائرة محملة بعشرة أطنان من المساعدات الطبية للنازحين فيما يخص علاج مرض الكوليرا في ١٤ آذار ٢٠١٧ ، ونتيجة للأعمال العسكرية قررت السعودية ارسال (٣٠ ألف) سلة غذائية و (٥٠٠٠) بساط و (١٠٠٠٠) بطانية و (٢٠٠٠) خيمة و (٨٨) كارتون من الملابس في نهاية عام ٢٠١٧ ، والتزامها بتقديم (١,٥) مليار دولار لاعادة الأعمار عن طريق (الصندوق السعودي للتنمية ولتمويل الصادرات) خلال مؤتمر أعادة الأعمار المنعقد في

الكويت في شهر شباط عام ٢٠١٨[١] ، فضلاً عن تبرع السعودية من خلال أعمال (المجلس التنسيقي العراقي السعودي) بمبلغ قدره (٢٠) مليون دولار مساعدات أنسانية للعراق[٢] .

وأدى تشكيل المجلس التنسيقي المشترك بين البلدين الى تطور القطاع السياحي بمشروع مذكرة التفاهم للتعاون بين البلدين ، وعمل الجانبان على فتح مكاتب سياحية لتنظيم رحلات لمجاميع السياحة الدينية والزوار للعتبات المقدسة ولأداء مناسك العمرة ، وتشجيع وكالات السياحة والسفر في البلدين لتنظيم رحلات سياحية وجذب المجاميع السياحية مع تقديم التسهيلات اللازمة للحصول على (سمات الدخول) بما ينسجم مع القوانين المعمول بها في البلدين . والمشاركة في المعارض والمؤتمرات والمهرجانات والأسواق السياحية مثل المطبوعات والافلام الوثائقية ، والترويج لمجال الاستثمار السياحي من خلال تبادل المعلومات والخبرات للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع العام والخاص في المجالات السياحية لكافة أنماطها كما في السياحة الصحراوية والاستشفائية ، مع بذل جهود البلدين في تنظيم الدورات التدريبية للعاملين في المجال السياحي والفندقي لكلا البلدين ، والتأكيد على أن وتكون هذه المذكرة نافذة لمدة (٥) سنوات وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة[٣] .

وتستقبل السعودية سنوياً (٣٣٦٥٠) ألف حاج عراقي و (١٠٠) ألف معتمر، بينما العراق يستقبل سنوياً آلاف الزائرين للاماكن المقدسة في

(١) وزارة الخارجية العراقية/دائرة العربية ، قسم الخليج العربي ، ملف المملكة العربية السعودية .

(٢) الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي ، محضر اجتماع المجلس التنسيقي العراقي السعودي ، الجلسة الثالثة ، آذار ٢٠١٨ .

(٣) وزارة الثقافة العراقية ، هيئة السياحة ، مشروع مذكرة تفاهم للتعاون السياحي بين وزرات الثقافة لجمهورية العراق وبين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ، كانون الاول ٢٠١٧ .

النجف وكربلاء من المواطنين السعوديين وبأمكان زيادة هذا العدد الى الضعف او أكثر في حال الانتهاء من تنظيم المعابر الحدودية والنقل الجوي بين البلدين .[1] في حين طالب وكيل رئيس هيئة الحج والعمرة العراقي من خلال أعمال المجلس التنسيقي الى زيادة مقاعد الحجاج المخصصة للعراق لتكون (٥٠ ألف) مقعد بغية شمول أكبر عدد ممكن من المواطنين العراقيين الراغبين بأداء فريضة الحج[2] ، ليؤكد البلدين رغبتهما للتعاون في تنمية السياحة الدينية ، وأشار رئيس هيئة الحج والعمرة العراقية خالد العطية ان السعودية استجابت لطلب الهيئة بزيادة مقاعد الحج للعام ٢٠١٨ ، لتصبح حصة العراق (٣٨) ألف حاج مشيراً الى أن الهيئة ستمنح هذه الزيادة للفائزين بالقرعة في جميع المحافظات وحسب النسب السكانية المعتمدة لدى الجهاز المركزي للاحصاء السكاني لوزراء التخطيط ، ، وأشار السفير السعودي عبد العزيز الشمري ان توجيهات الملك سلمان بن عبد العزيز تؤكد تقديم كل الدعم للحجاج العراقيين ، وكل أشكال الدعم للشعب العراقي ، وأنها تقف على مسافة واحدة من جميع مكوناته[3] .

وأكدت وزارة النقل ان السلطات السعودية وافقت على منح رحلات اضافية خارج الأطر الزمنية المثبتة في الجداول المقررة عبر مطاراتها لتسريع عودة الحجاج العراقيين مع قرب انتهاء موسم الحج لعام ٢٠١٨ ، وأعلن وزير النقل العراقي كاظم فنجان الحمامي أن أهم مايميز موسم الحج هذا هو التنسيق العالي بين الجهات المعنية في البلدين ، والدور المتميز للناقل الوطني

(١) وزارة الخارجية العراقية ، سفارة جمهورية العراق – الرياض ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ .

(٢) الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي ، محضر اجتماع المجلس التنسيقي العراقي السعودي ، الجلسة الثالثة ، آذار ٢٠١٧ ، المصدر السابق .

(٣) "بينها حزب برزاني : السعودية تمنح مقاعد حج اضافية لـ٧ احزاب وفصائل عراقية" ،
http : //oneiraqnews . com

العراقي المتمثل بشركة الخطوط الجوية العراقية في ذلك[١] .

وأشار المجلس التنسيقي انه بالامكان عقد مذكرة تفاهم بين البلدين لمواجهة وسائل الأعلام المسيئة ، وذلك على المستوى الرسمي أو أثناء اللقاءات والاجتماعات العربية والدولية ، وتنمية التعاون بين البلدين في مجال تفعيل دور الاعلام في مواجهة ظاهرة الأرهاب التي يعاني منها البلدين من خلال وضع برامج لمواجهة الأرهاب عبر الجامعة العربية أو مجلس وزراء الأعلام في منظمة التعاون الاسلامي ، وتبادل الزيارات ووضع برامج عمل مشتركة لتطوير المؤسسات الاعلامية ، وتحسين المهارات الحديثة في مجال الاعلام الرقمي الحديث ، و إقامة برامج تدريبية ودورات لتطوير القدرات والمهارات الفنية والتقنية للعاملين في البلدين ، ويساعد تأثيره الفاعل على تنمية التعاون بين البلدين بمختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٢] .

(١) "السعودية تمنح العراق رحلات اضافية لتسريع عودة الحجاج" ،
http : //almasalh . com/ar/newsdetails . aspx?newid=١٤٧٨١٣ .

(٢) هيئة الاعلام والاتصالات العراقية ، مهام المجلس التنسيقي العراقي السعودي المشترك بما يتعلق بقطاع الاعلام في العراق ، ٢٠١٧ .

المطلب الثاني :
البعد العلمي والرياضي

١ – البعد العلمي :

قدّمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية مشروعا للتعاون المقترح من من ضمن أعمال المجلس التنسيقي تضمن (خطاب إعلان النوايا) بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية ووزارة التعليم السعودية في مجال (التعليم العالي والشباب والرياضة) للسنوات (٢٠١٧ - ٢٠١٨) ، ومذكرة بين الوزارتين بحثت الجانب العلمي خاصة ، ولأهميتها في تنمية التعاون والعلاقات بين البلدين ، وأشار خطاب إعلان النوايا للسنوات (٢٠١٧ - ٢٠٢١) على عمل البلدين على تشجيع جهود التعاون المشترك بين الهيئات والمؤسسات العامة في مجالات التعليم العالي والشباب والرياضة ، والسعي للتعاون في تبادل الخبرات ودعم النشاطات البحثية في مختلف الاختصاصات والمشاركة في الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية ، وتسهيل نشر البحوث في المجالات العلمية وتبادل مجال المطبوعات والكتب الرقمية والتعاون الاكاديمي من خلال العمل على توأمة بين جامعات البلدين ، وتمكين الباحثين والكوادر الجامعية من متابعة دراسات مابعد نيل شهادة الدكتوراه ، وتقديم البلدين منح دراسية لكليهما في دراسة الماجستير والدكتوراه في مختلف العلوم وحسب الاختصاصات التي يحتاجها البلدين . بينما أكدت فقرات خطاب النوايا الأخرى على التعاون وتبادل الخبرات والزيارات

واقامة المؤتمرات فيما يخص الشباب والرياضة ، واقامة أسابيع الإخاء لتحقيق المزيد من التقارب وتبادل أوجه المعرفة والاعلام والتسويق الرياضي والرياضة الاحترافية[١] .

أما مذكرة التفاهم العلمي والتعليمي بين البلدين ، فقد عكست تطوير التفاهم والتعاون في المجالات العلمية والتعليمية بما يكفل تبادل الخبرات ، وتدريب الكوادر في المجالات العلمية والتقنية والادارية بين مؤسسات التعليم والجامعات ومراكز البحوث ، وتبادل الزيارات الطلابية ومعادلة الشهادات الدراسية والدرجات العلمية الجامعية العليا لإغراض الاعتراف المتبادل للبلدين [٢] .

٢ ـ البعد الرياضي :

في مجال التعاون الرياضي بين البلدين ، بادرت السعودية بخطوة على طريق مساعدة العراق على رفع الحظر المفروض من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم على ملاعبه ، وذلك من خلال اجراء مباراة بين المنتخب العراقي والسعودي أقيمت في محافظة البصرة على ملعب (جذع النخلة) الدولي بعد إنقطاع دام حوالي أربعين عاماً ، وحضر المباراة الودية (٧٠ ألف) مشجع عراقي كانوا يحملون العلم السعودي الى جانب العلم العراقي أثناء المباراة وأنتهت المبارة بفوز العراق ٤ - ١ ، ونقلتها وسائل الأعلام السعودية التي عدّتها منعطفاً بارزا في العلاقات العراقية - السعودية بنكهة رياضية ، ورافقت هذه التغطية حملة على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان (دارك يا الأخضر) في إشارة الى المنتخب

(١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية ، مكتب الوزير ، خطاب إعلان النوايا ومذكرة التفاهم بين البلدين ، كانون الاول ٢٠١٨ .

(٢) المصدر نفسه .

السعودي ، وأنتشار لافتات ترحيبية بالسعودية لتنجح السعودية في إضفاء صورة أحتفالية بوجودها في عاصمة البلاد الاقتصادية التي تقع فيها أهم الحقول النفطية . وعلى إثر ذلك إتصل الملك سلمان بن عبد العزيز بالعبادي وجرى بحث سبل تعزيز العلاقات والتعاون وروح الأخوة بين البلدين ، ودعم السعودية لجهود اعادة إعمار العراق ، معرباً عن سروره بنجاح المباراة الودية بين البلدين ، مبيناً إنها مناسبة "لإهداء ملعب للعراق" ، وقدّم العبادي شكره لهذه المبادرة ، وتأكيده العمل مع السعودية لتعزيز التعاون بين البلدين ، وان المباراة الودية شهدت تفاعلاً جماهيرياً كبيراً وهي حالة صحية وايجابية[1] .

وقرّر مجلس الوزراء العراقي الموافقة على تحديد موقع مشروع الملعب الذي تبرعت به السعودية قرب (موقع بسماية) لعدة أسباب ، منها ان بناء الملعب سيكون عنصر جذب لساكني مدينة بغداد وناحيتي الوحدة والمدائن ، والمساهمة بتسريع إنشاء الطريق الرابط بين مدينة بسماية وطريق محمد القاسم بطول (٢١ كم) ، ووجود مناطق تاريخية وأثرية مثل مدينة المدائن التاريخية والتلول الاثرية ، وسيحقق بناء الملعب خدمات بمختلف المجالات من البنى التحتية والاعمار في تلك المنطقة ، ووجود محطات كهرباء إستثمارية ومحطة معالجة مائية ضمن التخطيط الحالي لمدينة بسماية . أما الموقع البديل الآخر المقترح ، فهو موقع الرشيد (المحاذي للسيدية والاعلام باتجاه علوة الرشيد كون الموقع قريب نسبياً من مطار بغداد الدولي وقرب طريق المرور السريع[2] .

يظهر أن العلاقات بين العراق والسعودية شهدت في عهد الحكومة العراقية بعد العام ٢٠١٤ تطوراً كبيراً ونمواً ملحوظاً لم تشهده منذ الغزو

(١) "ملك السعودية يبارك للعبادي نجاح المباراة الودية ويهدي ملعباً للعراق" ،
http : //www . almirbad . com .

(٢) "السعودية ترصد مبلغاً مالياً بسفارتها في بغداد والسبب" ، http//glgamesh . com .

العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ ، في ظل التوجهات الجديدة لقيادتيّ البلدين . فالعراق سعى الى تطبيع علاقاته بدول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية بعد أن واجهت التوتروالتأزم في العام ٢٠٠٥ . أما السعودية فقد سعت الى اعادة النظر في سياستها تجاه العراق مع مجيء الحكومة العراقية في عهد العبادي في محاولة لجذب العراق الى دائرة تحالفات السعودية الاقليمية والعربية ، وايجاد حالة من توازن القوى في العراق مع قوى منافسة لها لاسيما ايران التي لها نفوذ في العراق بعد ٢٠٠٣ .

المبحث الرابع :
رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية - السعودية

ان العلاقات العراقية السعودية تواجه تحديات داخلية واقليمية ، والتي تجعلها تتراوح بين الانفراج والتحسن تارةً ، وبين التأزم والتوتر تارةً أخرى ، ومن أبرز تلك التحديات هو الأعلام غير المنصف ذو الطابع البعيد عن المهنية الذي يقف في طريق نمو وتطور العلاقات الثنائية بين البلدين ، سواء أكان اعلاماً يخص البلدين أم اعلاماً عربياً ودولياً يسعى الى عرقلة أي تقارب بينهما لأغراض سياسية أو اقتصادية أو غيرها[1] .

وان سوء الأوضاع الأمنية التي حلّت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، قد خلقت معوقات وتحديات بين العراق والسعودية من خلال تبادل الاتهامات بينهما والتدخل السعودي في الشأن الداخلي العراقي الأمر الذي دفع الى مزيد من الفجوة بينهما[2] . . فالعراق يتهم السعودية بدعم الارهاب والتطرف والافكار المتشددة وتصديرها الى البلاد ، وسوء أستخدام الاعلام السعودي ونشره اخباراً وأفكاراً مناهضة للعملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ . أما السعودية فترى ان العراق تسوده سياسة طائفية ومحاصصة مناطقية وأثنية لاتنسجم مع المصالح العليا

---

(١) وزارة الخارجية العراقية ، التقرير السياسي السنوي لعام ٢٠١٧ ، المصدر السابق ص١٩ .

(٢) عبدالخالق الفلاح ، "العلاقت العراقية - السعودية التحديات والتناقضات" ،

http : //www . sotaliraq . com\٢٠١٧\١٠١٢٢ .

للمملكة ، وطبيعة سياستها العربية كدولة رائدة في الجامعة العربية والنظام العربي ، وأن السياسة العراقية تميل نحو ايران في علاقاتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية .

وتعدّ المطالب المالية السعودية من العراق والتي تعود الى مرحلة النظام السابق قبل العام ٢٠٠٣ ، عندما كانت السعودية تضخ الأموال لنظام صدام حسين في حربه ضد ايران ، والتي عدّت ديونا مالية على العراق ، والتي تقدم فيها الرياض بشكل دائم طلباتها الى بغداد بضرورة تسديد الديون المستحقة عليها لصالح الرياض . وأكد وزير الخارجية السعودي في أثناء (مؤتمر العهد الدولي للعراق) المنعقد في ستوكهولم بالسويد في ٢٩ آيار ٢٠٠٨ ان السعودية على استعداد لبحث مسألة الديون المترتبة على العراق لصالح السعودية ، الأمر الذي رحبت به وزيرة الخارجية الأمريكية (الأسبق) كونداليزا رايس معتبرة أن ذلك يشكل دلالة على أن العلاقات العراقية - السعودية تأخذ طابعاً من التعاون المشترك[1] .

وتحققت مسألة الديون هذه في عقد اتفاقيتين ، هما (اتفاقية مقايضة الزيت الخام) المبرمة على أساس نقدي بين كل من (شركة الزيت العربية) و (هيئة تسويق النفط العراقي) ، وأن آخر مطالبة مالية تسلمتها السفارة العراقية في الرياض من الجانب السعودي كانت بمبلغ قدره (٦,١) مليار دولار ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ . والاتفاقية الثانية هي (اتفاقية الزيت الخام) المبرمة على أساس نقدي بين (شركة أرامكو) السعودية (المؤسسة العامة للبترول والمعادن - بترومين سابقاً) ، و (هيئة تسويق النفط العراقي) ، وأن آخر مطالبة مالية تسلمتها السفارة العراقية في الرياض كانت بمبلغ قدره (١٥,٢٩) بليون دولار ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ . بينما أكدت الحكومة العراقية ممثلة بوزارة

(١) قحطان عدنان أحمد ، المصدر السابق ، ص١٠٢ .

الخارجية ان الجهات المختصة في العراق فاتحت (لجنة الأمم المتحدة للتعويضات) عبر ممثلية العراق الدائمة لدى الأمم المتحدة بخصوص المبالغ المترتبة على العراق لصالح السعودية ، وبينت لجنة الأمم المتحدة بموجب مذكرتها في ٢٨ حزيران ٢٠١٢ تسلم (المؤسسة العامة للبترول والمعادن السعودية) مبالغ التعويضات التي دفعت كاملة الى السعودية عن المطالبات المالية التي تقدمت بها ، وتعد المطالب المالية واحدة من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه نمو العلاقات الثنائية بين البلدين[١] .

ومما لاشك فيه أن (الجانب السياسي) يعدّ من أبرز التحديات التي تواجه تنمية العلاقات الثنائية ، وأن الصراع الإقليمي عادةً مايكون حاضراً في الساحة العراقية كما بقية الساحات العربية الأخرى لاسيما بعد زوال تنظيم داعش الارهابي وأنتصار العراق وقواته العسكرية بكافة تشكيلاتها ، وبروز الدور المؤثر لقوات الحشد الشعبي في محاربة داعش الارهابي[٢] .

وفي الختام لابد من أدراك صانعي القرار في العراق والسعودية ضرورة تفهم متطلبات كلاً منهما للآخر بالشكل الذي يعمل على تذليل المعوقات ومواجهة التحديات في علاقاتهما الثنائية ، وأستمرار ديمومة هذا التقارب الذي تحقق في السنوات الأخيرة بالشكل الذي يخدم مصلحة البلدين الجارين العربيين في الحاضر والمستقبل .

إن التكهن بما سيكون عليه مستقبل العلاقات العراقية - السعودية تشوبه صعوبة بشأن ماسيكون عليه الحال ، إذ أن أية محاولة لتحليل ذلك لابد أن يخضع الى العوامل المؤثرة سلباً وايجاباً على مستقبل هذه العلاقات ، وأن شكل العلاقات بين العراق والسعودية عادةً مايأخذ اتجاهاً تفاعلياً لطبيعة حجم

(١) وزارة الخارجية العراقية/الدائرة العربية/موقف المملكة العربية السعودية الاقتصادي ، نيسان ٢٠١٧ .
(٢) الاء طالب خلف ، المصدر السابق ، ص ٣٢٢ .

التـأثيرات الخارجيـة في بنيـة هـذه العلاقـات ، لـذا يغـدو بإمكاننـا القـول ان الاحتمالات والتصورات المحتملة لمستقبل هذه العلاقات يمكن رؤيتها بالشكل الآتي :

أولا : سيناريو استمرار تطور العلاقات العراقية ـ السعودية

أن ماحققته السعودية في الساحة العراقية ودخولها في تطوير البنية التحتية العراقية لأجل تنمية التبادل التجاري العراقي - السعودي ودخولها للسوق التجارية والاقتصادية العراقية ، مؤشرةً بذلك الى نمو واضح يتغلب تدريجياً على سائر التبادل التجاري للعراق مع الدول العربية الأخرى ، فضلاً عن تحقيقها الكثير من الطموحات العربية والسعودية في عودة العراق الى الحضن العربي و إبتعاده عن التأثير الايراني الذي سيصب في صالح عدم تدخل ايران في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي ، ولكي تنعم السعودية بحفظ أمنها الداخلي والاقليمي والحفاظ على مكانتها كلاعب اقليمي هام ، وأن هذه الأسباب مجتمعة تجعل السعودية تحاول الاستمرار في السير قدماً على طريق نمو وتحسين العلاقات مع العراق ، مؤكدةً بذلك عدم رغبتها في العودة الى المربع الأول المتمثل في سياسة الابتعاد عن الساحة العراقية وفسح المجال لسياسة ملء الفراغ المتحقق من خلال النفوذ الايراني فيها .

ثانيا : سيناريو توتر العلاقات بين البلدين

إن إحتمال توتر العلاقات بين البلدين لايشكل الا نسبة ضئيلة ، قد تتحقق في حالة العودة الى أجواء غياب الثقة في السياسة الخارجية للبلدين[1] ، وهذا لن يحقق ماتطمح اليه الحكومة العراقية في أن تكون

(١) قحطان عدنان احمد ، المصدر السابق ، ص٩٩-١٠٠ .

الرابح الأكبر من خلال علاقاتها المميزة مع الحكومة السعودية ومن ثم تحقق العوائد الاقتصادية المتواخاة من تزايد العائدات التجارية بين البلدين ، فضلاً عن تنمية بقية المجالات المشتركة الأخرى . ثم ان تشكيل المجلس التنسيقي العراقي - السعودي المشترك الذي أدخل البلدان في طابع تعاوني تنسيقي بينهما ، إذ أن العراق والسعودية إذا ماتحقق فيهما صدق النوايا والقراءة الصحيحة لإوضاع المنطقة ومتغيراتها سيؤدي ذلك الى تنمية وتعزيز روابطها المشتركة في أغلب المجالات ، وسيؤدي بطبيعة الحال الى إستقرار وتنمية العلاقات الثنائية بينهما في المستقبل[1] .

ثالثا : سيناريو التذبذب في العلاقات

على الرغم من التحسن الملحوظ في العلاقات العراقية - السعودية خلال حكومة الدكتور العبادي في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والسياحية والأمنية والعسكرية والرياضية بعد عقود طويلة من التوتر والتدهور بسبب سياسات النظام السابق وغزو الكويت عام ١٩٩٠ وتداعياته على العلاقات بين العراق والسعودية ، ومرة أخرى بعد التغيير عام ٢٠٠٣ والتحول الديمقراطي في العراق وحالة عدم القبول من قبل السياسة السعودية تجاه ذلك ، الى أن بدأ التحسن التدريجي في العلاقات الثنائية بين البلدين بعد عام ٢٠١٤ .

ولكن توتراً قد يحدث من حين الى آخر تبعاً لمواقف سياسية أو اعلامية تصدر من هذا الطرف أو ذاك تعكر صفو هذه العلاقات ، وتجعلها ربما معرضة في المستقبل الى مرحلة التذبذب بين أستمرار التحسن

(١)" محمد كريم جبار ، مستقبل العلاقات العراقية–السعودية بعد زيارة الجبير" ،
https : //democraticac . de/?=٤٧٤٨٢ .

أو التراجع في العلاقات لاسيما وأن العراق شهد مجيء حكومة جديدة برئاسة الدكتور عادل عبدالمهدي مؤخراً ولم تظهر بشكل جلي ملامح توجهاتها الخارجية تجاه المملكة بعد .

ان من أهم الاسباب التي تقف حائلاً دون نمو وتطور العلاقات العراقية - السعودية هو طبيعة الصراع القائم بين جمهورية ايران الاسلامية والمملكة العربية السعودية هذا الصراع على (الزعامة الاسلامية) من جانب و (القيادة الاقليمية) من جانب آخر هو صراع مغالبة وصراع ربما وجود أو اقصاء لطرف على حساب الطرف الآخر. وان انهاء هذا الصراع أو التخفيف من حدته يتوقف على سياسات ونوايا الفاعل الدولي أي (الولايات المتحدة) في المنطقة ، وطبيعة وشكل المعادلة الاقليمية المطلوبة أمريكياً ، ومدى تفاعل القوى الاقليمية المعنية في اطار هذه المعادلة باتجاه الاتفاق أو الوفاق على ترتيبات أمنية تحقق ولو بالحد الأدنى الأمن والاستقرار في المنطقة .

الخاتمة

إتسمت العلاقات السعودية في العقود الأخيرة بحالة من عدم الاستقرار، والتوترمن حين الى آخر، ففي الحرب العراقية - الايرانية كانت العلاقات تصبوا الى التعاون والتطور المستمربين البلدين لحاجة السعودية والدول الخليجية الى محاربة ماسميّ "المد الايراني" وحماية البوابة الشرقية للوطن العربي . وبعد إنتهاء هذه الحرب الطويلة وفي حقبة التسعينات من القرن العشرين وبعد الغزو العراقي على الكويت قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، ولم تشهد الا انفراجاً بسيطاً في آذار ٢٠٠٢ ، وسعت السعودية لتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين وفقاً لمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) .

وبعد تغيير النظام السابق في نيسان عام ٢٠٠٣ تحسنت العلاقات العراقية - السعودية الى لحين مجيء حكومة رئيس الوزراء المالكي لتبدأ مرحلة من التوتر والتأزم والاتهامات المتبادلة لغاية تشكيل حكومة الدكتور حيدر العبادي والتي أنطلقت فيها مبادرة جديدة بين البلدين ، أسّست لنمو وتطور العلاقات العراقية - السعودية ذلك من خلال تشكيل (المجلس التنسيقي العراقي - السعودي) المشترك الذي فتح أبواب تنمية العلاقات والتعاون المشترك على أوسع أبوابه ، ليتم وصف عام ٢٠١٧ (العام الذهبي) في تطور العلاقات بين البلدين الشقيقين .

وأنطلقت العلاقات نحو آفاق أوسع من التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية والعلمية والسياحية والعلمية والأمنية

والعسكرية تبعاً لطبيعة المتغيرات في الداخل العراقي بتحقيق النصر على داعش وتحرير الأراضي العراقية ، وتشكيل حكومة عراقية جديدة ضمت مختلف القوى السياسية والوطنية ، فضلاً عن رغبة العراق في تطبيع علاقاته المتوترة مع دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما السعودية ودولة الامارات ضمن توجهات السياسة الخارجية التي اتبعتها حكومة العبادي .

في حين اتجهت السعودية وصانع القرار السياسي فيها الى فتح صفحة جديدة مع العراق بعد عام ٢٠١٤ في المجالات كافة كجزء من توجهات المملكة في التعاون العربي - العربي ، ومحاولة كسب العراق الى الدائرة العربية بشكل أكبر مقارنةً بما تعتقد الرياض ان العراق أقرب الى الدائرة الاقليمية (ايران وتركيا) ، بما يمكن تسميته التنافس أو الصراع الاقليمي في العراق بحكم موقعه الجيوبوليتيكي ، وموارده البشرية ، وأمكاناته الطبيعية وثرواته الاقتصادية والنفطية وأسواقه التجارية ، والتي دفعت الرياض للتقارب أكثر مع بغداد في عاميّ ٢٠١٧و٢٠١٨ لتبدأ صفحة جديدة من العلاقات العراقية - السعودية .

الإستنتاجات

١ - قامت الدولة السعودية عند تأسيسها على أساس أستمرار استنادها الى الاسلام و والمذهب الوهابي ، وعلى القبيلة في مجتمع البداوة والتي تعدّ العمود الفقري لأستمرار السعودية كدولة ومجتمع أرتبط فيه الجانب السياسي مع الجانب الديني ، وفي تكريس الدولة سياستها الخارجية في الدائرتين (العربية) و (الاسلامية) .

٢ - رأت السعودية النظام العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣ نظاماً يتشكل أغلب طيفه السياسي الى جانب ايران ، لذلك كانت الانتقادات الموجهة الى النظام الجديد في العراق قد أدت الى التراجع عن أية خطوات ايجابية من قبلها في إتخاذ قرارات تصب في مصلحة تنمية العلاقات المشتركة بين العراق والسعودية .

٣ - أعلنت السعودية في أكثر من مناسبة وعلى لسان أعلى المستويات السياسية على أنها تدعم وحدة وسلامة الأراضي العراقية من الشمال الى الجنوب ، و إنها ضد تقسيم العراق ، وهذا ماتجلى بموقفها من إستفتاء إقليم كردستان العراق عام ٢٠١٧ بسبب أن صانع القرار السعودي يعدّ أي تقسيم او أقامة أقاليم وفدراليات في العراق البلد المجاور سوف يؤثر على الأمن القومي السعودي ، ووحدة وأستقرار وسلامة الأراضي السعودية في الحاضر والمستقبل .

٤ - ان الحقيقة التي لايمكن تجاهلها أن دول مجلس التعاون الخليجي تمر

في ظروف صعبة اليوم لاسيما مع الأزمة الخليجية - القطرية ، وانقسام المجلس بين داعم لحصار قطر أو رافض له ، ثم تنامي حالة التصعيد تجاه إيران والتخوف من البرنامج النووي الإيراني ، ونفوذ إيران في المنطقة وعلاقاتها المتميزة مع العراق وبعض العواصم العربية ، وحالة الاختراق الأمني كما حصل في الكويت والسعودية في السنوات الأخيرة ، وعدم الاستقرار في العلاقات الداخلية في البحرين ، كلها تدعو السعودية الى البحث عن تقارب مع العراق ، وتطبيع في علاقاتها معه .

٥ - ان السعودية تريد عراق مابعد ٢٠٠٣ يطمئن لها مخاوفها وهواجسها في التخوف من ظهور دويلات صغيرة ترافق التداعيات الطائفية والمذهبية في العراق ، قد تنعكس على أمن وأستقرار السعودية وقبلها العراق ، وأن ظهور الجماعات الأرهابية والعنف في العراق يهددها خوفاً من تسلل الأرهاب الى الدول الخليجية كما حصل في السعودية والكويت .

٦ - يبقى تخوف السعودية والدول الخليجية من عودة العراق الى لعب دوره الاقليمي على الصعد الأمنية والاقتصادية والسياسية ، واحتياطاته الكبيرة من النفط التي تسمح له بالتأثير في أسعار النفط العالمية في الانتاج والتصدير في المستقبل .[1]

(١) أسراء محمد عليوي العكيدي ، المصدر السابق ، ص١٦٣-١٦٤ .

التوصيات

لابد من خطوة تصفير الأزمات في العلاقات العراقية - السعودية من خلال التوصل الى توصيات تخدم الطرفين في المجالات كافة وبالشكل الآتي :

١ - العراق اليوم بعد أن استطاع تحقيق نصراً تاريخياً على الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في تجليات وتأثيرات مرحلة ماقبل حزيران عام ٢٠١٤ ، والاستفادة من دروس التاريخ المعاصر بغية تجاوزها في المستقبل ، والاتجاه إلى التنمية والبناء للدولة التي يعلو بها القانون وروح المواطنة بإرادة عراقية وطنية تعبر إلى شاطئ الأمن المجتمعي والسلم والتعايش الأهلي ، والاستقرار والرفاه الاقتصادي ليعود العراق إلى موقعه التاريخي والحضاري قوة عربية فاعلة ومؤثرة في النظام الإقليمي العربي ، و إحداث التوازن في منطقة الشرق الأوسط ، ونشر الأمن والاستقرار والتنمية ، بديلاً عن الصراعات والحروب في المنطقة .

٢ - إن العراق اليوم بحاجة إلى الاستمرار في بناء علاقاته الإقليمية مع دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية ، والاستفادة من التجارب السابقة لكي يستعيد العراق دوره العربي والاقليمي .

٣ - ضرورة تكثيف الزيارات الرسمية على المستويين البرلماني والحكومي لبحث تقارب وجهات النظر، ولكن هذا لايكفي دون توثيق وتعزيز العلاقات الاجتماعية والشعبية بين البلدين العربيين اللذين يرتبطان بأواصر النسب والقرآبة

والمصاهرة ، والتاريخ والمصالح المشتركة ، والدين والجوار الجغرافي والتي تسهم بشكل كبير في تطوير هذه العلاقات في بنيتها التحتية (الشعبية) كعامل أساس للعلاقات بين الدول .

٤ - نقترح تسمية (ناطق رسمي لمجلس النواب العراقي) يكون مخولاً بإطلاق التصريحات الخاصة بعلاقات العراق مع دول العالم ومنها العربية ، والابتعاد عن التغطية الاعلامية الحالية الأمر التي تؤدي الى تشتت عرض الأهداف المرجوة من الاعلام ويعكر علاقات العراق الخارجية .

٥ - ضرورة تحديد الوجهة الرئيسة للسياسة الخارجية العراقية فيما يخص السعودية) ، والمتمثل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين ، فضلاً عن اعتماد (الحيادية) وعدم الانجرار للدخول في سياسة المحاور الاقليمية .

٦ - متابعة الشؤون الأمنية بين البلدين من خلال تشكيل لجنة من الوزارات المعنية ومكتب القائد العام للقوات المسلحة ، تعتمد بشكل دائم لغرض متابعة الوضع الأمني بين البلدين عن كثب من خلال متابعة المنافذ الحدودية وحركة الوافدين بين البلدين .

٧ - يحتاج صانع القرار الدبلوماسي والحكومي في العراق اليوم الى ادراك المنعطفات التي مرّت بها العلاقات بين العراق والسعودية في أن استقرار العراق وأزدهاره وبناء علاقاته العربية والاقليمية ، ويبقى بحاجة ضرورية الى أن تكون لديه علاقات بجيرانه (السعودية / ايران / تركيا / الاردن / سوريا / الكويت) سليمة ومتصالحة ، قائمة على التفاهم والمصالح المشتركة ، ومنها بطبيعة الحال السعودية بمكانتها الاسلامية راعية الحرمين الشريفين وقبلة المسلمين ، وموقعها الجيوبوليتيكي في آسيا وقلب الوطن العربي ، وأمكاناتها النفطية الكبيرة وثرواتها المالية الهائلة ودورها العربي والاسلامي ، ومن ثم يصبح من الضروري تعزيز

وتطوير علاقات العراق بالسعودية ، وطي مرحلة الماضي كالموقف من الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ، ثم مرحلة مابعد الاحتلال الامريكي بين (٢٠٠٦ - ٢٠١٤) ، والتطلع نحو آفاق تعاون أكبر وأشمل بين البلدين الشقيقين لما فيه مصلحة الشعبين والأجيال القادمة .

٨ - العمل على انهاء ملف المطالبات المالية التي تعدّها السعودية (ديون) مستحقة على العراق نتيجة للحرب العراقية - الايرانية من خلال التحسن اليوم في العلاقات بين البلدين .

٩ - ضرورة الاستفادة من الأنبوب النفطي العراقي - السعودي ، واعادة تفعيل عمله ومناقشة ذلك في أعمال (المجلس التنسيقي العراقي - السعودي) المشترك .

١٠ - تسهيل دخول الاستثمارات السعودية الى العراق من خلال رصد المشاريع الاستثمارية ذات المنفعة المشتركة ، والأعلان عنها من خلال سفارة جمهورية العراق في الرياض لاعطاء ميزات خاصة وحوافز وتسهيلات لدخول رؤوس الأموال السعودية في سوق الاستثمارات العراقية .

١١ - ضرورة أن تكون الكوادر العاملة في البعثات السعودية لدى العراق من الكوادر الدبلوماسية ، ومراعاة ذلك عند اصدار الموافقات الحكومية لعملهم لدى العراق ، للحيلولة دون تكرار تجربة السفير السعودي السبهان وما ترتب عليها من أزمة وتوتر في علاقة البلدين .

١٢ - صناعة خطاب أعلامي مشترك بين العراق والسعودية من خلال التفاهمات والزيارت الاعلامية المتبادلة ، وتبني خطاب أعلامي رسمي وأهلي يدعو الى الاحترام المتبادل للدولتين وشعبيهما وخصوصياتهما وسياساتهما الداخلية والخارجية بعيداً عن الطائفية والمذهبية والاتهامات والانتقادات المتبادلة .

١٣ - أعتماد القيادتين في العراق والسعودية على السياسة الشعبية للتقارب بينهما نظراً للقواسم المشتركة التاريخية والحضارية والعشائرية والاجتماعية والاقتصادية بينهما والتي تعمل بفاعلية لتطويروتحسين أجواء العلاقات بين البلدين العربيين الشقيقين لما فيه مصالحهما المتبادلة ومستقبل أجيالهما .

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولاً: الوثائق

- إتفاق سحب القوات الأجنبية في العراق ، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ، مطبعة بابل ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، الدائرة القانونية ، "مشروع اتفاق لهيأة المنافذ الحدودية مع المملكة العربية السعودية" ، كانون الثاني ٢٠١٨ .

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي ، محضر اجتماع المجلس التنسيقي العراقي السعودي ، الجلسة الثالثة ، آذار ٢٠١٨ .

- حجم استيراد العراق مع المملكة العربية السعودية ، حسب إحصاءات تصديقات الملحقية التجارية في الرياض ، لعام٢٠١٨ .

- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤ ، أبوظبي ، ٢٠١٤ .

- سفارة المملكة العربية السعودية - بغداد ، مذكرة التعاون في مجال الطاقة الكهربائية بين العراق والسعودية ٦ أيلول ٢٠١٨ .

- وزارة التجارة العراقية ، الملحقية التجارية العراقية في الرياض لعام ٢٠٠٩ .

- وزارة التخطيط العراقية ، الميزان التجاري للاستيرادات والصادرات بين العراق والسعودية ، الجداول الاحصائية الملحق .

- وزارة التخطيط العراقية ، الميزان التجاري للاستيرادات والصادرات بين العراق والسعودية ، الجداول الاحصائية الملحق .

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية ، مكتب الوزير، خطاب إعلان النوايا ومذكرة التفاهم بين البلدين ، كانون الاول ٢٠١٨ .

- وزارة الثقافة العراقية ، هيئة السياحة ، مشروع مذكرة تفاهم للتعاون السياحي بين وزرات الثقافة لجمهورية العراق وبين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ، كانون الاول ٢٠١٧ .

- وزارة الخارجية العراقية ، الدائرة العربية/ قسم الخليج العربي - ملف المملكة العربية السعودية من ١/ ٩/ ٢٠١٤ لغاية ١/٥/ ٢٠١٨ .

- وزارة الخارجية العراقية/الدائرة العربية/فتح قنصليات سعودية في محافظتيّ النجف والبصرة ، بتاريخ ٢٧ كانون الاول ٢٠١٧ .

- وزارة الخارجية العراقية/الدائرة العربية/سفارة جمهورية العراق - الرياض ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ .

- وزارة الخارجية العراقية/الدائرة العربية/موقف المملكة العربية السعودية الاقتصادي ، نيسان ٢٠١٧ .

- وزارة الخارجية/الدائرة العربية/وثائق السفارة العراقية في الرياض٢٠١٧/٢٠١٨ ، "مسودة مذكرة التفاهم للتعاون الامني بين وزارة الداخلية العراقية ووزارة الداخلية السعودية" ، وثائق المجلس التنسيقي العراقي - السعودي .

- وزارة الخارجية/الدائرة العربية/موقف المجلس التنسيقي العراقي

السعودي المشترك ، في نيسان ٢٠١٨ .

ـ وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق والمملكة العربية السعودية ، الجزء الثالث ، مطبعة الحكومة ، بغداد .

- وزارة الخارجية العراقية/الدائرة العربية/ملف المملكة العربية السعودية/الأرشيف لعام٢٠١٥ .

- وزارة النقل العراقية ، مكتب الوزير، أعمال المجلس التنسيقي العراقي السعودي المشترك ، كانون الأول ٢٠١٧ .

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

- أحمد بن حسن الزهراني ، منظمة التجارة العالمية وأنضمام المملكة العربية السعودية لها ، الرياض ، ٢٠٠٩ .

- أليكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشروحتى العشرين ، الطبعة السابعة ، بيروت ، ٢٠١١ .

- أيمن الياسيني ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية ، نقله الى العربية كمال اليازجي ، بيروت ، ١٩٨٧ .

- بول آرتس وكارولين رولانتس ، العربية السعودية مملكة في مواجهة المخاطر، بيروت ، ٢٠١٦ .

- بول بريمربالأشتراك مع مالكولم ماك - كونل ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو ، ترجمة عمرالأيوبي ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

- بنفشه كي نوش ، العلاقات السعودية - الأيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم ، ترجمة ابتسام بن خضراء ، بيروت ، ٢٠١٥ .

- حسن سليمان محمود وسيد محمد ابراهيم ، المملكة العربية السعودية في اطار تاريخ الوطن العربي الكبير في العصور الحديثة ، القاهرة ، (د . ت) .

- خليل الربيعي ، السلفية في العراق (دراسة في التاريخ والفكر) ، بغداد ، ٢٠١٥ .

- جوزيف أكشيشيان ، الخلافة في العربية السعودية ، طبعة ثانية منقحة ، لندن ، ١٩٩٧ .

- دور غولد ، مملكة الكراهية ، ترجمة محمد خليل ، المانيا ، ٢٠٠٠ .

- صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية - السعودية ، ١٩٢٠ - ١٩٣١ ، دراسة في العلاقات السياسية ، بغداد ، ٢٠١٥ .

- عصام الخفاجي ، عن الثورة واليسار، الطبعة الثانية ، بغداد ، ٢٠١٣ .

- عديد دويشا ، عراق الحقبة الجمهورية ، تأريخ السياسي ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، المراجعة العامة أحسان عبدالهادي الجرجفجي ، بغداد ، ٢٠١٢ .

- فؤاد ابراهيم ، السلفية الجهادية في السعودية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

- فيبي مار، نظام صدام حسين - ١٩٧٩ - ٢٠٠٣ ، ترجمة مصطفى نُعمان أحمد ، طبعة منقحة ، بغداد ، ٢٠١٧ .

- فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، المراجعة العامة أحسان عبد الهادي الجرجفجي ، بغداد ، ٢٠١٣ .

- كريستوفرم . ديفيدسون ، مابعد الشيوخ الانهيار المقبل للممالك الخليجية ، بيروت ، ٢٠١٤ .

- محمد الحاج حمود ، سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣ ، بغداد ، ٢٠١٨ .

- محمد بن صنيتان ، السعودية السياسي والقبيلة ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : أوهام القوة والنصر، القاهرة ، ١٩٩٢ .

- مريم جويس ، الكويت ١٩٤٥ - ١٩٩٦ ، رؤية انجليزية أمريكية ، ترجمة مفيد عبدوني ، بيروت ، ٢٠٠١ .

- مسعود ضاهر، الشرق العربي المعاصر من البداوة الى الدولة الحديثة ، الدراسات التاريخية ، بيروت ، ١٩٨٦ .

- مكي الجميل ، البدو والبداوة في البلاد العربية ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، (د . م) ، ١٩٦٢ .

- مفيد الزيدي ، الخليج العربي ، دراسات في التحولات الداخلية والعلاقات الخارجية ، بيروت ، ٢٠١٩ .

- مفيد الزيدي ، عبدالعزيزال سعود وبريطانيا دراسة في السياسة البريطانية تجاه امارة نجد ، ١٩١٥ - ١٩٢٧ ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

- مفيد الزيدي ، موسوعة تأريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر، عمّان ، ٢٠٠٤ .

- منصور الشامسي ، الإسلاميون والإصلاح السياسي في السعودية ، ترجمة منى الصاوي ، بيروت ، ٢٠١٦ .

- نبراس المعموري ، محنة الدستور و إشكالية التعديل ، القاهرة ، ٢٠١٥ .

- نواف وبدان سلمان الجشعمي ، العلاقات الخليجية الإيرانية للفترة من ١٩٢٣ - ١٩٧٩ ، لندن ، ٢٠١١ .

ثالثاً: الرسائل والأطروحات

- أحمد صدام ايدام ، الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والمستقبل (المملكة العربية السعودية أنموذجاً) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .

- اسراء محمد عليوي العكيدي ، العراق والمنظومة الأمنية في الخليج العربي (دراسة مستقبلية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢ .

- عبدالجبار كريم عبد الأمير الزويني ، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١١ .

- علي محمد حسين العامري ، أثر المتغيرات الاقليمية في العلاقات السعودية - الامريكية بعد العام ٢٠٠١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧ .

- محمد جاسم محمد ، العلاقات العراقية الخليجية ، ١٩٥٨ - ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٠ .

- منسي شرموط محمد ، العلاقات العراقية السعودية ١٩٣٢ - ١٩٥٨ ، دراسة في العلاقات السياسية ، رسالة الماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

رابعا: التقارير والنشرات

- كابي الخوري ، "الملف الاحصائي الرقم (١٣٨) أداء الاقتصادات العربية المتوقع لعام ٢٠١٨" مؤشرات مختارة" ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٤١ ، العدد ٤٧١ ، أيار/مايو ٢٠١٨ .

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، نشرة ضمان الأستثمار: آفاق الاقتصادات العربية لعام ٢٠١٨ ، العدد٤ ، المؤسسة ، الكويت ، ٢٠١٧ ، تشرين الأول/أكتوبر- كانون الأول/ديسمبر٢٠١٧ .

خامساً: البحوث والدوريات

- آلاء طالب خلف ، "مستقبل العلاقات العراقية السعودية ما بعد داعش التحديات والفرص" ، مجلة دراسات دولية ، العددين ٧٢ - ٧٣ ، جامعة بغداد ، ، كانون الثاني - نيسان ٢٠١٨ .

- أنور مؤمن ، "السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية الرمال المتحركة" ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد الثاني عشر، بغداد ، حزيران ٢٠١٦ .

- أياد عبدالكريم ، أسراء حميد جياد ، "العلاقات العراقية - العربية١٩٩٠ - ٢٠٠٩ وافاقها المستقبلية" ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة ، العدد السابع عشر، ٢٠١٠ .

- جاسم يونس محمد الحريري ، "تأثير الأنتخابات العراقية على الأوضاع السياسية في دول مجلس تعاون الخليج العربية " ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد٢٧ ، نيسان ٢٠٠٥ .

- خضرعباس عطوان ، "إيران قايضت أمريكا بأموال وقدرات العراق . . . والهوية العربية تعرضت لتراجع ممنهج" ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد ١٢٦ ، جدة ، كانون الأول ٢٠١٧ .

- سرمد عبد الستار أمين ، (العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط وجهة نظر أمريكية) ، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد ١١٢ ، بغداد ،

كانون الثاني٢٠١١ .

- سـرمد العبيـدي ، "العلاقـات العراقيـة - الأمريكيـة مـن الاحـتلال الـى الشراكة" ، ملف شهري العدد ١٠٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، آيار ٢٠١٢ .

- سـعيد السـريحي ، "الخـروج مـن عبـاءة الصـحوة : المحفـزات الأجتماعيـة والثقافية للتغير في السعودية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١٣ ، القاهرة ، يوليو ٢٠١٨ .

- سليم كاطع علي ، "المتغيرات الاقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق ، دراسة الفاعلين الايراني - التركي" ، مجلة دراسات دولية ، العدد٦٧ ، جامعة بغداد ، تشرين الاول٢٠١٦ .

- شـفيق نـاظم الغبـرا ، الكويـت والعـراق : قضـية الحـدود ، مجلـة شـؤون الإجتماعية ، العدد ٥٦ ، السنة ١٤ ، الشارقة ، (شتاء١٩٩٧) .

- صـافيناز محمـد احمـد ، "المواقـف العربيـة مـن الأزمـة في العـراق" ، مجلـة السياسة الدولية ، العدد١٩٨ ، القاهرة ، أكتوبر/تشرين الاول٢٠١٤ .

- عبد الحسين شعبان ، "التطرف والإرهاب : إشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع إشارة خاصة للعراق) ، مجلة المستقبل العربي ، السنة٤٠ ، العدد٤٦٣ ، بيروت ، أيلول/سبتمبر٢٠١٧

- عبـدالخالق عبـدالله ، "أزمـة الخلـيج : خلفيـة الازمـة دور الادراك والادراك الخاطيء" ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، ورقة قدمت في اعمال الندوة الفكرية ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ .

- عبد السلام ابراهيم بغدادي ، "تداعيات الانسحاب العسكري الأمريكي

المحدود العراق على بلدان الخليج العربي" ، مجلة المرصد الدولي ، جامعة بغداد ، العدد ١٣ ، حزيران ٢٠١٠ .

- عبدالمالك خلف التميمي ، "الخليج العربي : دراسة في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي" ، مجلة العلوم الإجتماعية ، السنة٩ ، العدد٢ ، حزيران/يونيو١٩٨١ .

- عدنان أحمد ، "العلاقات العراقية - السعودية بعد العالم ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية" ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد الثامن والثلاثون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .

- علي عودة العقابي ، "أثر الانسحاب الأمريكي من العراق على دول الخليج العربي" ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد٥٢ ، نيسان ٢٠١٢ .

- علي محمد حسين العامري ، " أثر المتغير الإيراني على العلاقات العراقية - السعودية خلال حربي الخليج الأولى والثانية" ، مجلة دراسات سياسية ، العدد٢٠ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ .

- علي موسى الددا ، "ادارة ترامب للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط" ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٤١ ، العدد٤٧٧ ، بيروت ، تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٨ .

- عماد علو ، " تحديات أدارة محافظة صلاح الدين ما بعد داعش" ، مجلة النهرين ، العدد الرابع ، بغداد ، كانون الأول ٢٠١٧ .

- غريغوري غور، "الإستراتيجية الأمنية للمملكة العربية السعودية" ، في : تقرير موجز، علاقات العراق الدولية ، ص١٣؛ محمد عباس ناجي ، "داخل الدائرة : تحول القوى كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية" ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، الملاحق ، العدد١٩٧ ، القاهرة ، يونيو/حزيران٢٠١٤ .

- غيرد نونمان ، "محددات السياسة الخارجية وانماطها : (توازن كلي) و (إستقلالية نسبية) في ظروف متباينة" ، المملكة العربية السعودية في ميزان الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أيلول ٢٠١٣ .

- فيصل أبو صليب ، "المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية" ، مجلة العلوم الأجتماعية ، جامعة الكويت ، مجلد٤٣ ، العدد٤ ، ٢٠١٥ .

- فاطمة حسين سلومي ، "الحكومة الإنتقالية في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ (التحديات - الإنجازات) " ، مجلة الاستاذ ، جامعة بغداد ، العدد٢٠٨ ، المجلد الأول ، ٢٠١٤ .

- فيان أحمد محمود ، التنافس الجيوبولتيكي التركي - الإيراني في الشرق الأوسط ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد٥٩ ، كانون الأول٢٠١٤ .

- مايكل ايزنستان ، مايكل نايتس ، أحمد علي ، "النفوذ الإيراني في العراق الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٣٨ ، بيروت ، حزيران/يونيو٢٠١١ .

- مثنى علي المهداوي ، "أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد ٢٠٠٣" ، مجلة دراسات دولية ، ، العددان ٧٢ - ٧٣ ، كانون الثاني - نيسان ٢٠١٨ .

- محجوب الزويري وميسر سليمان ، "الانسحاب الامريكي من الأتفاق النووي الايراني : التداعيات والآفاق" ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، السنة٢٢ ، العدد٨٥ ، عمّان ، خريف٢٠١٨ .

- محسن حسن ، "مستقبل الاقتصاد العراقي بعد داعش انفراج ام تأزم ؟ " ، مجلة البيان ، بغداد ، العدد٢ ، كانون الاول٢٠١٧ .

- محمد أيوب ، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج : الاستراتيجيات والفاعلية والعواقب" ، تقرير موجز، علاقات الخليج الدولية ، مركز الدراسات الدولية والإقليمية ، جامعة جورجتاون ، كلية الشئون الدولية ، مؤسسة قطر، الدوحة ، ٢٠١٠ ، ١٥ .

- محمد السعيد إدريس ، "الحرب الأمريكية على العراق : مجلس التعاون الخليجي ، العراق خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل" ، مجلة السياسية الدولية ، العدد١٥٢ ، المجلد٣٨ ، نيسان/ابريل٢٠٠٣ .

- محمد عباس ناجي ، "لماذا تعد ايران معضلة اقليمية ؟ " ، مجلة السياسة الدولية ، السنة الرابعة والخمسون ، العدد٢١٤ ، القاهرة ، اكتوبر٢٠١٨ .

- مضاوي الرشيد ، "مستقبل مطالب الاصلاح في السعودية" ، أحمد يوسف أحمد واخرين ، مستقبل التغيير في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٦ .

- مفيد الزيدي ، "ترامب والعراق مستقبل السياسة الامريكية" ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد الخامس عشر، بغداد ، آب٢٠١٧ .

- مفيد الزيدي ، "محاولات الاصلاح السياسي في السعودية" ، مجلة المستقبل العربي ، السنة٣٨ ، العدد٤٣٥ ، بيروت ، آيار/مايو٢٠١٥ .

- مفيد الزيدي ، "العلاقات السعودية - العراقية : عهد جديد" ، بحث مقبول للنشر، مجلة قضايا سياسية ، العددان التاسع - العاشر، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ .

- مفيد الزيدي ، "العلاقات السعودية - الامريكية بين الشراكة والتازم" ، مجلة دراسات دولية ، العددان ٧٢ - ٧٣ ، جامعة بغداد ، كانون الأول - نيسان٢٠١٨ .

- منصور البقمي ، "تأثير التحول في العلاقات السعودية - الامريكية في الدور السعودي اءلاقليمي" ، مجموعة باحثين ، العرب والولايات المتحدة الامريكية المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٧ .

- نورهان الشيخ ، "مستقبل العلاقات العربية - الاقليمية : محددات وآفاق المستقبل" ، في : عمار جفال وآخرون ، مراجعة عبدالفتاح الرشدان ونظام بركات ، العلاقات العربية - الاقليمية الواقع والآفاق ، ندوة (٧٥) ، (عمّان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١٨) .

- نهى بكر، "فاعلية التحالف الدولي لمحاربة داعش" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١٠ ، القاهرة ، اكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ .

سادساً: الصحف

- الشرق الأوسط (لندن)

- العالم (بغداد)

- العرب (لندن)

سابعاً: المواقع الألكترونية

- عبدالرزاق خلف حمد الطائي ، قراءة في موقف مجلس التعاون دول الخليج العربية من الحرب العراقية - الإيرانية١٩٨٠ - ١٩٨٨ ،

http : \\www . puapit . alwatanvoice . articles\٢٠١١\٣١٠٥\٢٢١٩٧٧ .

- "السعودية ترصد مبلغاً مالياً بسفارتها في بغداد والسبب" ،

http//glgamesh . com .

- "ملك السعودية يبارك للعبادي نجاح المباراة الودية ويهدي ملعباُ للعراق" ،

http : //www . almirbad . com .

- "بينها حزب برزاني : السعودية تمنح مقاعد حج اضافية ل٧ احزاب وفصائل عراقية" ، http : //oneiraqnews . com .

- "السعودية تمنح العراق رحلات اضافية لتسريع عودة الحجاج" ،

http : //almasalh . com /ar /newsdetails . aspx?newid=١٤٧٨١٣ .

- "برامج الأمم المتحدة تنوه بمساعدات الملك عبدالله للأجئين العراقيين" ،

http : //aawsat . com \print\٢٧٧٦٠٦ .

- "الحمامي : بواخر النقل البحري ستنقل وقود محطات الكهرباء من السعودية الى العراق" ، http : //alsumaria . tv .

- "سفير السعودية في العراق لروورداو : قانون الأستثمار في أقليم كردستان مميز وجاذب" ، http : //www . rudaw . net \arabic \business \٢٥٠٧٢٠١٨٥ز

- "وفد سعودي يبحث زيادة التبادل التجاري مع أقليم كردستان" ،

http : //www . alarabia . net .

- "خطة السعودية البديلة للعراق : الحرب بأدوات ناعمة" ،

http : //www . raialyoum . com .

- مؤيد الوندي ، "هذه دوافع الرياض والكويت لدخول خط أزمة الطاقة بالعراق" ، http : //arabi٢١ . com \story \١١١٤٠٠٥ . .

- "اتفاقيات غير مسبوقة في مجلس التنسيق السعودي العراقي" ،

http : //arabi٢١ . com .

- "بيان مشترك بين جمهورية العراق والمملكة العربية السعودية" ،

http : //www . pmo . iq /press ٢٠١٧/٢٠ - ٦ - ٢٠١٧٣ . htm .

- ""العبادي يعلن (النصر الكبير) من مدينة " الموصل المحررة" ،

http : //ara . tv /v٦٢x٩ .

- "رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة د . حيدر العبادي : من هنا من الموصل القديمة نعلن النصر العراقي الكبير" ،

http : //www . pmi . iq /press ٢٠١٧/١٠ - ٧ - ٢٠١٧٢ . htm .

- "رئيس الوزراء يتلقى إتصالاً هاتفياً من خادم الحرمين الشريفين سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية" ،

http : //www . pmo . iq /press ٢٠١٧/١٤ - ٧ - ٢٠١٧ . htm .

- "الكمارك ترد على إعلان طهران خسارة مكانتها الاقتصادية لصالح السعودية" ،

http : //almasalah . com /al /newsdetails . aspx?newsid=١٣٣٩٥٠ .

- "السعودية تهنئ العراق بإستعادة الموصل" ،

https : www . alhurra . com //amp /٣٧٧٣٩٨ . htm .

- "رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يستقبل ولي ولي العهد وزير الدفاع" ، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ،

http : //www . pmo . iq /press ٢٠١٧/١٩ - ٦ - ٢٠١٧ . htm .

- "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يلتقي العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز" ، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء

https : //www . pmo . iq /press ٢٠١٧/٢٩ - ٣ - ٢٠١٧ . htm

- "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يبحث مع الملك سلمان بن عبد العزيز تعزيز العلاقات بين العراق والسعودية" ، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ،

http : //www . pom . iq /press ٢٠١٧/١٩,٦,٢٠١٧ . htm .

- "العراق يطالب السعودية بتوضيحات حول تبرعات لداعش" ،

http : //www . alhurra . com /٣٠٩٥٢٤ . html .

- "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يلتقي العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز" ، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء

https : //www . pmo . iq /press ٢٠١٧/٢٩ - ٣ - ٢٠١٧ . htm

- "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يبحث مع الملك سلمان بن عبد العزيز تعزيز العلاقات بين العراق والسعودية" ، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ،

http : //www . pom . iq /press ٢٠١٧/١٩,٦,٢٠١٧ . htm .

- "العراق يرفض مشاركة السعودية في معركة تحرير الموصل ،

https : //sumer . news /ar /news /١٥٩/٥ .

- "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يستقبل وزير الخارجية السعودي السيد عادل الجبير" ، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء

https : //www . pmo . iq /press ٢٠١٧/٢٥,٢,٢٠١٧ . htm .

- "حيدر العبادي يعلن بدء عملية إستعادة الموصل" ،

https : //skynewsarabia . com /amp /moddle - east /٨٨٣٩٦٣ .

- "السعودية تتهم الحشد الشعبي ب (إنتمائه) الى إيران" ،

https : //sumer . news /ar /news /١٣٥٦٥ .

- "العراق يعتبر تحذير السعودية من مشاركة (الحشد الشعبي) بمعركة الموصل (بلاقيمة) " ، https : //www . france٢٤ . com .

- "التحالف الاسلامي الجديد : هل تقاتل السعودية الدولة الاسلامية ؟ " ،

"http : //www . idazat . com .

- رامي عزيز، "هدف التحالف العسكري الاسلامي بقيادة السعودية" ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدني ،

http//www . washingtoninstitute . org/al/fikraforum/view/th purpose - of - Saudi - Arabia's - Islamic - military - coalihom .

- "رئيس الوزراء د . حيدر العبادي وعاهل المملكة العربية السعودية الملك سلمان بن عبد العزيز يبحثان في اتصال هاتفي العلاقات الثنائية والاوضاع في المنطقة" ، المكتب الاعلامي رئيس الوزراء ،

http : //www . pmo . iq/press٢٠١٥/٣٠ - ١ - ٢٠١٥ . htm .

- "رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يستقبل وزير الخارجية السعودي السيد عادل الجبير" ، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء ،

http : //www . pmo . iq/press٢٠١٥/٢ - ٦ - ٢٠١٥ . htm

- "السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يلتقي وزير الخارجية السعودية" ، ، المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء ،

http : //wwwpmo . iq/press - ٣,١٢,٢٠١٤ . htm .

- "السعودية والعراق يبحثان خطر داعش" ،

http : //www . eremnews . com .

- "رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يجري مكالمة هاتفية مع ولي عهد المملكة العربية السعودية" ،

http : //www . pom . iq/press/٦/١/٢٠١٥ . htm .

- "قتال داعش في العراق ((. . . عرض سعودي يهدف لعزل بغداد عن طهران)) " ، http : //www . alkhaleejonline . net .

- "كلمة السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب المنعقدة في العاصمة البلجيكية بروكسل" ،

http : //wwwpmo . iq/press/٣ - ١٢ - ٢٠١٤ . htm .

- "٥٠٠ مليون دولار من العاهل السعودي للعراقيين من كل المذاهب والاعراق" ،

http : //arabic . cnn . com/middleeast/٢٠١٤/٠٧/٠١

- لوري بلوتكين بوغارت ، "الدعم الذي تقدمه دول الخليج في الحملة ضد تنظيم (الدولة الاسلامية) " ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الاجنى ، المرصد السياسي ، ٢١ اذار٢٠١٧ ، . http//www . washington Near East . com

- "عام على تحرير الموصل . . . هل مازال داعش يهدد العراق ؟ " ،

http : \\www . alarabiya . net .

- ديفيد هيرست ، "العراق يشهد معركة كبرى لبسط النفوذ الإقليمي" ،

https : //arabicpost . net/politics/٢٠١٨/٠٥/١٢

- "الرياض تمنح مقاعد حج لأحزاب وقادة الحشد الشعبي" ،

https : alkhaleejoonline . net .

- "الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، الآمر الديواني رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٧" ، موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء www . yahoo . com .

- "السعودية والعراق . . . هل حان وقت المصالحة ؟ " ،

http : \\www . aljazeera . net .

- "دعت السعودية ، يوم الأربعاء ، رئاسة أقليم كردستان الى التراجع عن أجراء الأستفتاء الخاص باستقلال الأقليم المزعم أجراءه في ٢٥ أيلول ٢٠١٧" ،

http : \\arabic . sputniknews . com .

- "العبادي يصد ضغوط دول حصار قطر: العراق يلتزم الحياد" ،

http : \\wwwalaraby . co . uk \politics\ .

- "العلاقات السعودية العراقية . . . تقارب حذر بعد شد و جذب دام ربع قرن" ، . http : \\alkhaleejonline . net

- "السعودية : أعفاء محمد بن نايف وتعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد" ،

https : \\www . babnet . net .

- "الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، الآمر الديواني رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٧" ، موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء www . yahoo . com .

- "السعودية : أعفاء محمد بن نايف وتعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد" ،

https : \\www . babnet . net .

- "السفير السبهان المطرود من العراق . . . يعلن تعيين قائم بالأعمال بدلاً عنه في السفارة السعودية في بغداد" ، http : \\www . nahrainnet . net .

- "السعودية تعين القائم بأعمالها في بغداد سفيراً جديداً في العراق" ،

http : //kitabat . com .

- "الشمري : الملك سلمان وولي عهده يوجهان بدعم حجاج العراق" ،

http : \www . alarabiya . net .

- "وزير الخارجية يستلم أوراق أعتماد سفير السعودية الجديد في العراق" ،

http : \\www . alghadpress . com .

- "الخارجية النيابية تؤيد طلب العراق أستبدال السفير السعودي" ،

http : \\www . dwarozh . net\AR\

- "السعودية تستبدل ثامر السبهان سفيرها في العراق بقائم بأعمال" ،

http : \\www . bbc . com .

- "القنصل السعودي يتعرض للضرب خلال مؤتمر عشائر العراق" ،

www . skypressiq . net .

- "الخارجية تكشف عن موقفها من الأعتداء على القنصل السعودي في بغداد" ، . www . skypressiq . net

- "نوري المالكي يصف تصريحات الصدر ضد السفير السعودي بالأيجابية" ،

www . skypressiq . net .

- السفير السعودي يهاجم الحشد الشعبي ويتهم إيران بالتدخل في شؤون العراق" ، http : \\iraq . shafaqna . com .

- "القنصل السعودي يتعرض للضرب خلال مؤتمر عشائر العراق" ،

www . skypressiq . net .

- "الخارجية تكشف عن موقفها من الأعتداء على القنصل السعودي في بغداد" ، . www . skypressiq . net

- "نوري المالكي يصف تصريحات الصدر ضد السفير السعودي بالأيجابية" ، www . skypressiq . net .

- "معصوم يتوجه الى السعودية للمشاركة في تشييع الملك عبدالله" ،

www . alsumaria . com .

- نشرة إخبارية / قناة العربية http//www . arabic . com الإخبارية ، السبت٢٠١٧/١٠/٢١ http//www . arabic . com

- "أمين بن مسعود ، "العبادي في الرياض والسعودية في العراق" ، العرب (صحيفة) ، ٢٠١٧/١٠/٢٤ http//www . alarab . com

- قناة الجزيرة الإخبارية ، ٢٠١٧/٨/٢٥ http//www . aljazeera . net

- "ما هو التحالف الدول ضد تنظيم الدولة الأسلامية" ، . http : \\www . aljazeera . net ، وكذلك "تزايد عدد دول التحالف الداعمة لمحاربة داعش" ، http : \\www . eremnews . com .

- "السعودية تدعو لمواجهة (داعش) على الأرض" ،

: http : \\www . alrai . com .

- "الجدار السعودي العراقي" ، : http : \\www . ar . m . wikipedia . org .

- "السعودية وأرهاب (داعش) : دعم أم مكافحة" ،

http : \\www . alquds . co . uk .

- السيناتور الأمريكي بيرني ساندرز: يتهم السعودية بدعم وتمويل الأرهاب وأتهم غيرديمقراطيين ، http : \\www . sada - alkhaleej . com .

- "العراق لمجلس الأمن : على السعودية وتركيا إيقاف دعمهم ل"داعش" ،

http : \\www . alalam . ir\news\١٨٣٨٨٠٠ .

- "انطلاق مؤتمربغداد الدولي لمكافحة الأرهاب" . http : \\www . alahednews . com . lb؛ "مؤتمرمكافحة الأرهاب : قرارات تنتظرالتطبيق" ، http : \\www . iraqhurr . org .

- "توصيات مؤتمربغداد الدولي لمكافحة الأرهاب" ،

http : \\www . non١٤ . net .

- خضرعواد الخزاعي ، "تاريخ العلاقات العراقية - السعودية . . الدور التخريبي لآل سعود في العراق" ، http : \\www . kitabat . com\author\٣٢٩٥ .

- "العراق والسعودية يوقعان اتفاقية لتبادل السجناء" ،

http : //www . alsumaria . tv .

- "ملك السعودية يدعو الأحزاب العراقية لعقد محادثات في الرياض" ،

www . bbc . com . ١٠١٠٣٠ - saudiiraq - parties .

- "ردود أفعال متباينة على أعدام صدام" . http : \\www . news . bbc . co . uk .

- "ردود اعدام صدام حسين عربياً . . افراح واستهجان وصلاة غائب" ،

http : \\www . aljazeera . net .

- "برنامج حكومة الوحدة الوطنية" ،

http : //www . iraqcenter . net/vb/showlhread . php?t=٣٤٢٥٩ .

- "موقف المملكة العربية السعودية من حرب العراق ٢٠٠٣ " ، في بي بي سي عربي/الشرق الأوسط : http : //news . bbc . co . uk/hi/arabic/middleeas new

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١) :

وزراء خارجية العراق والسعودية (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) *

أسم الوزير	سنوات العمل
هوشيار زيباري (العراق)	٢٠٠٣ – ٢٠١٤
حسين الشهرستاني (العراق)	١١ تموز٢٠١٤ – ٨ أيلول٢٠١٤
ابراهيم الجعفري (العراق)	٢٠١٤ - ٢٠١٨
سعود الفيصل (السعودية)	١٩٧٥ – ٢٠١٤
عادل الجبير (السعودية)	٢٠١٤ – حتى الآن

*الملحق من إعداد الباحث .

ملحق رقم (٢) :

سفراء العراق والسعودية في (الرياض وبغداد) (٢٠٠٩ – ٢٠١٨) *

أسماء سفراء العراق لدى (السعودية)	سنوات العمل
غانم علوان جواد الجميلي	٢٠٠٩ – ٢٠١٥
رشدي العاني	٢٠١٥ – ٢٠١٨
قحطان طه خلف الجنابي	٢٠١٨ – حتى الآن
أسماء سفراء السعودية لدى (العراق)	سنوات العمل
فهد بن عبدالمحسن الزيد (غير مقيم)	٢٠١٢ – ٢٠١٥
ثامر السبهان	٢٠١٥ – ٢٠١٧
عبد العزيز بن خالد الشمري	٢٠١٧ - حتى الآن

*الملحق من إعداد الباحث

ملحق رقم (٣)

لقاء بين ملك العراق فيصل بن الحسين وأمير نجد والحجاز وملحقاتها
عبدالعزيزال سعود في عام ١٩٣٠

ملحق رقم (٤)

اجتماع بين ملك العراق غازي بن فيصل وملك المملكة العربية السعودية
عبدالعزيزال سعود في عام ١٩٣٥

ملحق رقم (٥)

لقاء بين الرئيس العراقي (السابق) الدكتور محمد فؤاد معصوم مع وزيري خارجية العراق (السابق) الدكتور ابراهيم الجعفري والسعودية الأمير (الراحل) سعود الفيصل في باريس عام ٢٠١٥

ملحق رقم (٦)

اجتماع المجلس التنسيقي العراقي – السعودي المشترك في الرياض
بحضور وزير الخارجية الأمريكي عام ٢٠١٨

ملحق رقم (٧)

شعار المجلس التنسيقي العراقي – السعودي عام ٢٠١٧

مراحل تطور الشراكة العراقية – السعودية عامي٢٠١٧ – ٢٠١٨

ملحق رقم (٨)

مبارة كرة القدم بين العراق والسعودية أقيمت في مدينة البصرة
عام ٢٠١٨ لأول مرة منذ أكثرمن ثلاث عقود من الزمن

Abstract

International relations are an important element in the formation of the modern state as it expresses its policy and orientations in building foreign relations based on mutual interests and preserving national independence and sovereignty . The relations between Iraq and Saudi Arabia constitute a pattern of these relations ، given the need of each country for the other at all political and economic levels . Commercial and social and military ، especially after the US occupation of Iraq in ٢٠٠٣ and its internal external repercussions ، which had an impact on Iraq's international relations ، including relations with Saudi Arabia .

The Iraqi – Saudi relations are important in the nature of the relations between Iraq and the Gulf Cooperation Council and as a gateway in Iraq's relations with the Arab countries ، because Iraq and Saudi Arabia are one of the main pillars of the Arab system ، as well as the common links between the two countries . Social relations ، relations and affiliations ، tribal affiliations ، Arab affiliation ، old trade and economic relations and mutual interests between the two countries and peoples . After the fall of the former regime in ٢٠٠٣ and the democratic and internal

transformations witnessed in Iraq ، Iraq faced many crises ، most notably the Iraqi – international relations that suffered and still after ٢٠٠٣ from the effects and consequences of the policies of the former regime . The Iraqi diplomacy and the Iraqi Ministry of Foreign Affairs and the Iraqi decision maker seek to improve and develop these relations in line with the changes witnessed by Iraq in his new experience .

The research was divided into three main chapters with introduction ، conclusion ، conclusions ، recommendations ، future vision ، table lists ، forms ، supplements ، sources and references . .

The first chapter dealt with Iraqi – Saudi relations before ٢٠٠٣ in three fields . The second chapter dealt with the dimensions of the Iraqi – Saudi relations between the period ٢٠٠٣ – ٢٠١٤ in three fields . The third chapter dealt with Iraqi – Saudi relations during the reign of Dr . Haider Al – Abadi for the period between ٢٠١٤ – ٢٠١٨ ، in four main investigations . ،

In conclusion ، it is necessary to note the nature of the difficulties faced by the researcher during the process of writing the research ، most notably the lack of resources and references that talk about relations between Iraq and Saudi Arabia directly ، especially the post – ١٩٨٠ up ، and the hardest is the stage after ٢٠٠٣ ، Political and objective challenge to the researcher in how to deal with the accuracy and objectivity without prejudice to one party or another ، or adopt positions and prejudices . And then work seriously and scientifically to write research away from those challenges and difficulties

for the truth and objectivity required .

After the change of the former regime in April ٢٠٠٣ ، relations between Iraq and Saudi Arabia continued to improve and until the government of Prime Minister Nouri Kamal al – Maliki began to begin a phase of tension and crisis ، mutual accusations and weak communication with caution until the formation of the government of Dr . Haider Abadi between ٢٠١٤ – ٢٠١٨ ، ، And a new initiative was launched between the two countries ، which was established for the growth and development of the Iraqi – Saudi relations .

Iraqi - Saudi Relations after 2003 and Its Future Prospects

Hassan Abdel Wahid Majid
Supervised by
Prof . Dr . Mufeed alzaidy